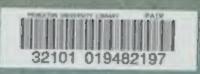


# 

tanialisting in the standard and a

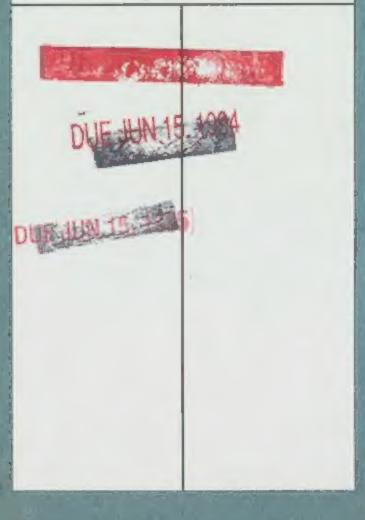
CANGE IN LANGE

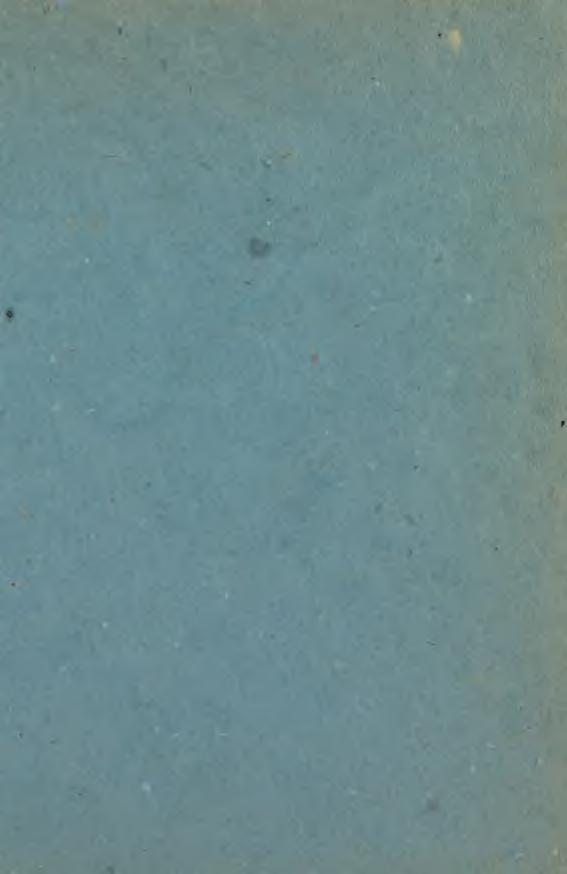




#### PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.





The al-Shahra

مَعَ الْمُرَالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُحْتَى الْمُرْالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُرْالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُحْتَى الْمُرْالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُرْالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُرْالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُرْالِيْنَ فَي مِلْمُ الْمُرْالِيْنَ فَي مِنْ الْمُرْالِيْنَ فَي مِنْ الْمُرْالِينَ فَي مِنْ الْمُرْالِينَ فَي مِنْ الْمُرْالِينَ فَي مِنْ الْمُرْالِينَ فِي مِنْ الْمُرْالِينَ فَي مِنْ الْمُرالِينَ فَي مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهُ م

الكَبْخ النَّهِ دَجُال الدَّهِ الْحَكِينَ تَجُل الثَّهِ بِالثَّالِي زَبْن الدَّبِ الشَّاطِيطِ (١٥١٠ - ١٠١١ه)

> مُوسِيتُ الغشرالاسلامي (الثّابعة ) بها قدالدرسِير بعُمُ الشرّة (ايران)

2264 .1118 .361 1985a

نظراً خملول العام الدراسي آثرته تشر هذا الكتاب كما ترى وستردفه بالخواشي والعهاوس اللارمة في فرصة طبلة إن شاء الله تعالى.

الكتاب: معالم الدين وملاذانجتهدين المؤلف: الحسن بن زين الدين تحقيق: لجنة التحقيق نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة الدرسين بـ «قم المشرفة» المطبوع: ١٠٠٠ نسخة التاريخ: ١٠٤٦ هـ.ق ١٣٦٥ هـ.ش

I HOW BE H





#### تصدير

#### ١ . المؤلف في سطور:

هو جمال الدين أبومنصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني بن على بن أحمد الماملي الجبعي، قدّس الله روحه، واشهر بصاحب المعالم، تسبة إلى كتابه الذي ألّقه في الفقه مع مقدمة في اصول الفقه وسمّاه معالم الدين وملاذا نجتهدين.

وكان من قطاحل العلم وعشاق المعرفة، وقد سما إلى المقام الأسنى في مختلف العلوم، حيث أنه دخل ميادين العلم دخول انحترف القدير، فكان يدأب في أخذ العلم ونشره طيلة عمره ليله ونهاره، وكان علمه يتقاطر من أنامله، ومعالمه هذه رشحة من بحار قضائله، فكان لسان الثناء بذكره تطوق في الاصول والفروع، فقد كان محققاً عالماً درس المعقول والمنقول والفروع والاصول والمنطق والبلاغة والرياضيات. وأمّا الأدب فهو روضة الأريض ومالك زمام السجع منه والقريض، والناظم لقلائده وعقوده، والمميّز عروضه من نقوده فهو النجم الزاهر في سماء العلم والمعرفة.

وقد وُلِد في أسرة ساهمت مساهمة فقالة في تقدم العلوم الإسلامية حيث تقلدت شرف المرجعية والزعامة الدينية، وعلى رأسها الشهيد الثاني، قدس سرّه، وكانت ولادته لعشرة أيام بقين من شهر رمضان المبارك، عام ٩٥٩ه، في قرية «جُبّع» من قرى جبل عامل بلبناك.

وكان عمره حين استشهاد والده سبع سنين حيث اشتغل في ثلك النواحي المقدّسة وأخذ بتحصيل العلوم على يد جملة من قضلاتها البارعين وطلبة والده الشهيد.

١ -سلاقة العصر: ص ٢٠٠٠.

ويعدما أكمل دراسته الابتدائية والقدّمات اللازمة في بلاده ومسقط رأسه توجه إلى العراق وأقام في النجف الأشرف واشتغل هذاك في دراسة الفقه والاصول والعلوم الأخرى، فحضر درس المقدّس الأردبيلي والمولى عبدالله البردي مع ابن أخته السيد عقد صاحب المدارك وكانا بتسابقان في الفضل والعلم والاحترام، ونُقِلَ عن استاذهما المحقّق الأردبيلي أنّه كان عند قرائتها عليه مشغولاً بتأليف ، شرح ارشاد الأذهان، فكان يعطيها أجزاء منه ويقول لها: أنظرا في عبارته وأصلحا منه ماشتها فإني أعلم أنَّ بعض عباراته غير قصيحة اوكان صاحب المعالم حسن الخطّ جبدالضبط عجيب الاستحضار حافظاً للرجال والاصول والأخبار،

## ٢. كتاب المعالم وأثره في علم الأصول

من المعلوم أنّه لم يكن هذا العلم مدوّناً في القرن الأوّل من الإسلام، وإنّها ابتدأ المتدوين في القرن الشائي منه على ماذكره المؤرّخون، وقد أشار المحاثة السيد حسن الصدر في كتابه الشيعة وفنون الإسلام، إلى تُأسيس وتطوّر هذا العلم بقوله:

«فاعلم: أنّ أوّل من فتح بابه وفتق مسائله هوباقرالعلوم الامام أبوجعقرالباقر وبعده ابنه أبوعبدالله الصادق عليها السلام، وقد أمليا فيه على جماعة من تلامدتها قواعده ومسائله، جعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتب مباحثه ككتاب أصول آل الرّسول، وكتاب الفصول المهمقة في أصول الأعقة، وكتاب الأصول الأصلية، كلّها بروايات الثقاة مسندة متصلة الأستاد إلى أهل البيت عليهم السّلام، وأوّل من أفرد بعض مباحثه بالتصنيف هشام بن الحكم شيخ المتكلّمين تلميد أبي عبدالله الصادق عليه السلام، صنّف كتاب الألفاظ، ثم يونس بن عبدالرحمن مولى آل يقطين تلميذ الإمام الكاظم عليه السلام حيث عبدالرحمن مولى آل يقطين تلميذ الإمام الكاظم عليه السلام حيث صنّف كتاب اختلاف الحديث».

١- منتمى الجُمان في الأحاديث الصحاح والحان: ص٧ و٨ من المقدمة.
 ٢- أصول الاستنباط اللسيد على تق الحيدري: ص٣٠.

وقد استمرات الحاجة إلى علم الأصول تتسع وتشتة بقدر الابتعاد عن عصرالنصوص، فبدأ الفقهاء يصتقون رسائل وكتباً في الأصول، وإن كانت في اكثر الأحيان تمتزج بطالب الفقه وأصول الدين إلّا أنّها كانت تكشف عن تطوّر ملحوظ في معالم أصول الفقه وقواعده.

فكان من بين الرؤاد النوابغ من فقهائنا الذين أقبلوا على دراسة العناصر المشتركة في عمليات استنباط الأحكام الشرعية الحسن بين عليّ بن أبي عقبل، ومحمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي في القرن الرابع، ثمّ ألف بعد ذلك الشيخ المفيد للتوفى سنة ٤١٣ه كتاباً في الأصول وتبعه تلمية السيّد المرتضى فأفرد كتاباً موسّعاً في الأصول سمّاه الفريعة وكذلك ألف سلاّر كتاباً باسم التقريب في أصول الفقد ثمّ جاء دورالشيخ الفقيه المجدد محمد بن الحسن الطوسيّ المتوفى سنة ٤٦٠ هـ حيث ألف كتاب عدة الأصول وانتقل علم الأصول على يده إلى دور جديد من النضج الفكريّ.

ولكن هذا التراث الضخم الذي خلفه الشيخ الطوسي توقف عن الفؤ بعد وفاته طيئة قون كامل الأسباب الانجال لذكرها هنا، وكانت بداية خروج الفكر العلمي عن دور التوقف النسبي على يدالفقيه محمد بن أحمد بن إدريس المتوفى سنة ٩٩٥ هـ حيث صنف المحقق الحلي كتباً في الأصول منها كتاب بج الوصول إلى معرفة الأصول ومعارج الاصول ، وأنف العلامة الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي كتباً عديدة من قبيل عذب الوصول إلى علم الأصول، ومبادي الوصول إلى علم الأصول وغيرهما.

وقد ظل النُمُو العلمي في مجالات البحث الأصولي إلى آخرالفرن العاشروكان الممثل الأساسي له في أواخر هذاالقرن هوالحسن بن زين الدين المتوفى سنة ١٠١١ هـ حيث ألف كتابه المشهور في الأصول معالم الدين وصلافالمجتمدين مثل فيه المستوى العالي لعلم الأصول في عصره بتعبير سهل وتنظيم جديد ودقة في التعبير والاستدلال، والأمرالذي حعل لهذا الكتاب شأناً كبيراً في عالم البحوث الأصولية حتى أصبح كتاباً دراسياً في هذا العلم وتناوله العلماء بالتعليق والتوضيح والنقد."

١-راجع ص ٤٥ ومابعدها من العالم الجديدة للأصول والشَّهيد الصَّدر قدَّس سرَّه -

٢- المالم الجديدة للأصول اللبيَّد الشهيد عشد باقرالصدر فدَّس سرَّه: ص ٧٦.

ويعتبر هذا الكئاب من أشهر مصنفاته حتَّى أنَّه عُرفَ وخُلَّد بِه على أنَّه لم يشمَّه كُلُّه، فلم يخرج منه سوئي مقدَّمته في الأُصول وبعض كتاب الطَّهارة في الفقه.

وأمَّا المَقدَّمة: فهي ذات خطبة نفيسة، ومقصدين اثنين، وخاتمة.

أمَّا المقصد الأوَّل،فهو في فضل العلم والعلماء، وما يجب لهم وعليهم، ويضمَّ تسعة وثلا ثين حديثاً بالإضافة إلى الكثير من النصوص القرآنية.

وأمًا المقصد الثاني.فهو في تسعة مطالب أصوليَّة صَمَّنها آراءه الخاصَّة في معظم فصوله وأصوله، بـالإضافـة إلى عرض مجموعـة من الآراء المحترمة لـغيره من أساطين هـذا الفنّ حتى أنَّه بمكن أن يصلح كفهرسة عامَّة وتاريخيَّة لآرائهم.

وأتما الخاتمة فهي في التعادل والشراجيح عارضاً فيها للأمور التي يحصل معها الترجيح والأمس التي يحصل عندها التعادل.

وقد صار عليه المعوِّل في التدريس من عصره إلى اليوم، بعد ما كان التدريس قبلاً في الشرح العميدي على تهذيب العلامة، وشرح العلامة على مختصر ابن الحاجب، وشرح العضدي على مختصر ابن الحاجب. وقد فرغ من تأليف في ربيع الثاني عـام ١٩٩٤هـ وعُلَقت عليه حواش وشروح كثيبرة عربية وقارسية، مفصّلة ومختصرة، مستقلّة وهامشيّة، لفظيتة واستدلاليَّة، فيهما المخطوط ومتها المطبوع، ومـن جمله هذه الحواشــي والشروح حاشية لولده الشيخ محمَّد، ولسلطان العلماء، وللمولى صالح المازندراني، وللشيخ المدقِّق الشيرواثي، وللشبخ محمّدتقي الإصفهاني، وللشيخ محمّد طه تجف، وللسيّد بحرالعلوم، وللشيخ مصطفى اعتمادي، وغيرهم .

وتمايزيد هذا الكتاب افتخارأ وستوأ أنه لازال شامخأ وغلمة للسابقين واللاحقين حيث أنه يدرّس في الحورات العلميّة إلى جانب الكتب الأصوليّة الثلاثة وهي القوانين والرسائل والكفاية وأصول الفقه للمظفّر (حديثاً)، فهو مدخل المبتدئين وملاذ المجتهدين، حرى الله مولَّفه بالأحر والثواب وأقرُّ عينه بجنان الحلد إلى أبد الآبدين.

#### ٣٠ طلته ومشابحه

وقد رجع صاحب المعالم بقدم أكمل دروسه لدلى عنياء النحف الأشرف إلى ملدة تحسع و ستصرّ بها و شاتعل بالسدريس والتصنيف، وقيراً على يده وروى عبيه حملة من القصلاء ميم

١ ـ لشيح خيب لمدين عني بن محمد بن مكَّني الـــ مليَّ .

٣ الشبح أبوجعمر محبيد بمواند الشبح عمي.

٣ الشبح أبواخس على النبه الأحر .

١٠ الشبح حسن بن الحسن العهيري.

ه. لسند عم الدين من المند عقد احسلي.

١ يا لشبح عبد لسلام بن محمّد اخرّعمٌ صاحب الوسايل.

وامنا أسنائذته ومشايحه

الملقتس الأردسي

٢ لشبيح عبدالله البردي

٣-الليد على بن أي لحسن صهرائهمد الثناقي والدصاحب للداركة

٤ الشبح عبر لدين حسن بن عبد لصمد والد الشبح بهاء لدين العامني

ه ما لسيَّد عليَّ من الحسين الصائع الحسيسيُّ العامليُّ الحسريسيُّ

وكال بفش حاتمه الشريف على مالعله صاحب لروصات

«محمّد والآن معتصمٌ حس س رين الدين عـدُهُمُو، ١٠

والحدير بالمذكر أن مؤلّمات المترجم و والده الشهسد تحتلٌ ليوم ومسمقاً مكان الصدارة بين مؤلّفات الإماميّة، وتبر ها قد عكف عليما الطّلاب و بعلياء للإفادة والإستفادة في المدارس وجامعات الإماميّة عامّة.

هكدا كانت حناة شبيحنا الأحل حافية بالعلم والتقبوي والاحتهاد والبدريس

١ منتقى التَّماك في الأحاديث الصحاح والحسان: ص ١٤ هـــــ ١٩ من عدَّمه

والتصليف وقد أملاً وأتحف مسرة أصوب الفقه مند عدة ورسى الاناعمامة اشريعة وواد داخله في على ما فلامة من وواد داخله في حديد الشريعة المدينة المد

#### ٤ ـ مؤلفاته

الموقعي مصنعات كسيرة إلا أن اكثرها عرادامة بأنَّه كانا يشتعن في يعاق واحد لتصنيفات معددة، كي هود أن العلامة، والسهندين في الإعداد، ومن مولد ته

١ مشقى حما بافي لاحاديث بصحاح والحيال حيث فيصرفيه عني أيراد هدين بصيمان من الأحدار عني صربته كمات بدر رو مرحات بدي ألفه عالامة في ديث المعلى من فيار وما عراجه أبوانه المنهيّة عبر العدد بنا.

٢ ي محرير عدووسي بديت كدب حل الإسكان في مفرقه برحان

٣ شرع على أعلم سهيد كي بسية عاصل هنديء رحم لله

ع مناسك الحج

ها ترسانه لا لدعشرته في علها ة والصلاة

٣ ـ رسالة في عدم جواز تقليد الميَّت.

٧ مشكرة عول المديد في أخفيل معني الأحياد و القيم.

٨ ـ ديوان شعر .

٩ يها عدى محتف علامة وعلى سرح الشلة

١٠. ما المه على كسم الأربعة: الكافي والفقيعوالتهذيب والاستبصار،

١١ دراسم مسيحة من لا يحصره علمه.

١٢ عود ب السامل بدنات لأولى والثالثة والثالثة.

١٣ ـ رسالة في عدم قبول تركية الواحد.

١٤ العصول لأنعة

ه ١ \_ المواثد الرحالية .

١ معجم دياسي شيمه ص ٢١١، وتنظي حمد و الأحال الصحح و خالياص ٢ من عدمة

١٦ صفحة القدسة لإيد ما الربة.

١٧٠ معام لدين وملاد علهدين وهو لك ب بدي بين أيديس.

#### ف معالم الدين

يعتبر هذا الكشاب من أسهر تصالبت مان مقادمته حصله للعبسة في فصل العلم والعلياء.

وهد لكت خلس صارعته بعق في المراس من رمن بالمه إلى هد العصر، بعد م كان تدريس أصول المعه على الشرح المسدى على يديب الأصول للعلامة لحتي وغيره من لكب الأصولية وللى هذا لكداب شروح وجوش كشره عربيته ميسوطة وعنصرة، منها حاشة للسطات العلمية وحاشله للمولى صابح الدابد في وللمحفق الملا مراز الشيرواي وللمشح محمدتي الإصمهاني فلد حب هذاية المسرشدين وله بلح كشرة قد كتب الداسجود ولد وها فلات العلم في خورات العلمية وطلع عشرات المرات قليماً وحديثاً.

ود عطر إلى أهمية هذا لا أثر القسم مرمت هذه التؤسسة على بشرة من حديد حدمة الدين و حدث على تشره من حديد المدن و حدث على وحدث من المعنى وقد المدن وتفحصت عن يسحه المعنوصة الموجودة في مكتبات وجعد صورها على قدر ما تنظر منها ثم قالد ها وحمدها من الكتاب وحدث و المعنوص الموجودة فيه من المدماء وصبعت من الكتاب وحدد المصنوعة و عصوصة و بدار وسعد النسور في برصبعت لكتاب وإصهاره على وحد بدي ثراد مرد بأنا باعدمة والمعتبدات و مهارس

الله النسخ التي راجعه ها فكشره تعسير مداينها ومدينتها أحمع واكتفيسا سلائة مها وهي من اقدم واصلح النسخ في حصد عليها ورسك تفصيلها

۱ مسجه مصوره عن أصل محموط في ۱۱ كه يحاله أسد في فلس رصوبي» في فشهيد الرصاعسة أسلام، برقم ٢٦١٧، كتم الحصابيسجي محمدمس بن محمد سعيد علهار بي في سنه أثا من عشر سهر سوال من شهور بدال وسنعين وأنف من هجره ورمزه إلم الده أعلى ١، و عتمد عدم كأساس في بتصحيح لأنه أصح بسح بي كانب ي\_\_\_\_\_ بهدير

ئىلىدا ئەسىر ئىلىدا ئەسىر

۲- بسيخة مصورة عن محطوطة في «كتابخانة مثي منك، آسد با قدس رصوي» في ظهران، سرفيه مصورة عن محطوطة في «كتابخانة مثي منك، آسد با قدس سن دوست محتد چرمي الله يتي في بندة نون في المدرسة الحسستة في بشهر الله بت من السنة الوابعة بعد بثلاثين و لألف من المحرة، وعلامه «ب»

الم السحة الصدورة عن حيال محموط في الأكد بحديث محس سنوري اسلامي الله طهرات، برقيم ١٩٥٥، وهني بحظ بنتجي حميد، كنها فحر لندين محمد خسيسي لاستراد دي دأمر ما ستد سديد سدين الربضي، في أوم السنت من الشهر التاسع من لسنة التاسمة من العشر شمل من الألم الأولى بعد الألف من المحرة السويّة (١١٧٩) وعلامها (اح).

وقد حدّد إلى محصوط ١٠ عن و تحد و أساساً للنشرام أصف في الدمش لروايات المعابرة. وإنّ شرام سبح المتقلمان في المصحيح لم يمعنا من استخدام علامات المرقم على احتلافها من شولات، وشُرُطاء وأواس، وبعظ، وعلامات استفهام وبعجت وما الي دمث، وإن كانا عمره أبوف في الكداب لفرائية العديمة، ومن الصروري أن محمل وبنشر بروح المصر وعلى صريفته العتنة، والذي لابيشر على القارىء مهشه لايلؤدي العرص المطنوب منه بندام الأدام وحل هذا للكداب الطوائلة من أحوج مالكول إلى علامات لترقيم ورب شولة ترين عسوصاً ورث بقطة تعشر المعلى وبسبك به مسلكاً حاصاً في استعمال تلك المراور حتم لا وترجيح قد لالقال عن أي جهد للشارح والتعليق لتعهيم المشورات التصدية

وم برد على عماوين الكمات شبئاً وإن كان كيثير من المصول و لأصول في للتن حالياً عبال سبّهم إلاً يصاف ب صبئينة مثاره ها من الأصل في معمومين وحميد ما أرديه إله له في أعلى الصفحات ليهتدي القارئي إلى ما حوثه العدارات.

هذا من قدّمناه لنشر هذا الشرائ، حدمة اللحينفيّة المبعدة وإمداء لشيء من الصحيات السلمين، أحداله بعالى الصحيات الاسلامية المشرفة إلى هذا حسن من أبداء الملمين، أحداله بعالى بأبدينا إن ما فيه الحير، وصلّى لله على محمّد وآله الطاهرين، وتوسيمالسرالإسلامي(النامه) المادين ما فيه الحير، وصلّى لله على محمّد وآله الطاهرين، وتوسيمالسرالإسلامي(النامه) حماعه الدرّس بهمالشرّفه الرائد

#### د :ولون

معارفون المتدن بخالة المنص شابسة الخام الإبلغ صفته العارفون المتدن بخالة المنص شابسة الخام الإبلغ صفته الواصنون النصاب المنام الإبلغ صفته الواصنون النصل بالمنام الإبلغ صفته الواصنون النصل بوابع لا خام الإبلغ المناء الماء ون الآلي المناء والمناء المناء ا

تخط نسان کمداحنوب وفعال تنجداز الخیش هما

4

To the Control of the

مانعتند ان مرسعبد هدامس اللهاق مرس بالعملي المرافع ال

غودج من الصفحة الأخيرة من سخة «الق»

النارور المعتون المعتون الدور المعتون المعتون

بكن المنادفوث المعتبى كالدارد عرشانيه الامائز خلابه صفنه الواصفون المعقبل والم الاضام ملاجمع فه الما دون الظول بالمن تصالم ملا يقوم بواحب تكرم الحام، ون المندم الامدى الاازلي سواء الدائم الترك فكل مضح لم عداء احده سعاله مدافر الحائم الترك واشكر شكر الشوج المربيب واحدة وعلى بالموا فاسنة لمهاسمة المدين واحدة وعلى بالموا ما فرط مرفوض مؤلان واستلما لمصمة مزائل با

احمل الحبب تلنااحا ضيولى والتلا أخايوالشانغوق حسوا ماع مسه العمل طلقا ولم يلوم سعمات العماعة كلامه تنعيف اما الكاولان وذلات ولأوالحربانياتيا لمسلة علندي إفاحلا ين بدادلامان رابات مستلة بالجرالمتر الاحاد ومخطاليه بدليل تعه مقم مذاليالك الشاداليه لمديليت مين وملايتهض فندوا مانانيا فلات الافتياء ملابعنل الناويل وان بتروت كالدع فلاالوات احتال التنبية علماء والعلم مراحوال الانتاقرب والمرويذاك كلما والزجع وكالم التبعد فسلع هوالمي تمت كذا- إلكا كالسالوسوم بعالم الدبر مقصاب أراثه يدايج عن سال النبس السيد نبز الله تدائين فاعتل عل مزائد والملت اللهنة اللج معالمان فانت المتين المخ البوة التعطفون فبلن التوزيغ ملك المات بالمبيته على بالترفيع لابها مغزاللة ابر دورتي يجير التابين من وفقه للسرتع باز ديال توفيق راء أل الم



شاودح مین الغینفسجیة از ویی مین بیستجند ((ح)) .

عبودج مان الصفيحية الأحييرة فين بنا





# بن المالية

لحمد لله المتعالى في عرّ حلاله عن مطارح الأفهام فلا يحيط بكهه العارفون، المتقدّس لكال دنه عن مشابه الأنام فلا يبلغ صفته لوصفون، المتفضل بسوانغ الانعام فلا يحصي نعمه العادّون، المتطوّن بالمن لجسام فلا يقوم بواحب شكره لحامدون، لقديم الأبدي فلا أرليّ سواه، الدائم لسرمديّ فكن شيء مضمحل غده. أحمده شبحانه حداً يقرّبي الى رضاف، و أشكره شكراً أستوجب به لمزيد من مواهبه و عطاياه، وأستقبه من حطاياي ، استقالة عند معترف باحياه، باحياه، باحياه، وأسأله العصمة من الحظاً والخص، والسداد في القول والعمل،

و أشهد أن لا له إلا الله وحده لاشريث له، الكريم الذي لايخيث لديه الآمال، القدير فهو لما يشه وقدل وأشهد أنّ محمّد عده و رسوله، المبعوث لتمهيد قوعد الدين و تهديب مسالك اليقين، الناسخ بشريعته المطهّرة أشرائع الأولين، والمرسّلُ بالإرشاد والهداية رحمة للعالمين، صلّى الله عليه و أنه الهداة المهديّين، و

۱ مشابهه دالف ۲ أنييه دالف ۲ من مواهه د ب ۵ من مواهه د ب ۲ منز کرده ی د میه ۲ منز کرده ی د میه ۲ منز کرده ی د میه د منز کرده د منز کرد کرده د منز کرد کرده د منز کر

عترته لكرم الطيّبين، صلاة برصيهم و تريد على منهى رصاهم، و سُعهم عاية مرادهم و بهاية مُناهم، و تكونا ساغدة و دخبرة يوم ستى لله سنحانه و بلفاهم، و سَنَم سلماً.

و بعداً: قال أولى ما ألفقات في محصله كنورُ الأعمار، وأصابت التردّد بين العلى و الأثر في معالمه الأفكارُ، هو العلم بالأحكام الشرعيّة و لمسائل الففهئة و فلعمرى إنه المصل الذي يطفر بالمحاج طائم، والنعم الذي يُنشّر بالأرباح كاستُه، والعلم الذي يعرج تحامله إلى الدروة العليا، و يدل له السعادة في الدار لأحرى.

و لعد بدن عبد ولا سامون و سهد الصالحون رصوال الله عليهم أحمين في تحفيق مدحته جهدهم، وأكثرو في سقيح مد لله كشهم. فكه فتحو فيه مُعقلاً بنيان أفكرهم! وكه صبغو فيه مُعقلاً بنيان أفكرهم! وكه صبغو فيه مُعقلاً بنيان أفكرهم! وكه صبغو فيه من كتاب يهدى في صبه خها ه إلى شن الصوب! في محتصر كاف في تسبع المدية و مسوط شاف بحاوره الهايم، و إيضاح على من قواعده المشكل، و بنان بكشف من سر ثره المُعصر، و بديب يوصل من لاعصره لقفيه بمصباح الاستنصار إلى مدينه العبم و عنو بإبارة مساكم عن الشرائع طلمات لشك ولوهم، و دكرى دروس مفنعة في تنخيص حلاف و الوقاق، وتحرير تدكرة هي منهى المصب في لافاق، و مهدت حل لسيف في محتف الأحكام بكامل ويرتاح المهد أضونه الحدان، و روضة عث تُدهس بارشاد فروعها الأدهاب يرتاح المهد أضونه الحدان، و روضة عث تُدهس بارشاد فروعها الأدهاب

و حيث كان مِن فصل لله عبيد أن أهلد لافتماء الدرهم، أحساً لاسوة

- - -

ه حیدی می

<sup>-</sup> w2 -

and and and and and and and and

ف مائم برع الم

بهم في أفعالهم؛ فشرعا ـ بتوفيق الله نعال في تأسف أهدا الكتاب لموسوم درهمالم لدين و ملاد المحتهدين، وحددنا به معاهد الله أل الشرعية، و أحيينا به مدارس المناحث الفقهية، وشفعنا فيه تحرير المروع بهديت الأصول، و حمد بين تحقيق الدليل و المدلوب، بعبارات قربة إلى الطبع، و تقرير ب مفلولة عند لأسماع، من غير إيجار موجب بلإحلال، ولا إصاب لمعيب سملال، و أنا أنهل إلى الله، سبحاله، أن يجعله حالصاً بوجهه لكرم، و أنصرع إليه أن يهديني حين تصل الأفهام إلى المهج القوم، و يثنتني حيث ترب لأقدم على الصراط مستقم

و قد رئيبا كتاب هد على مفدّمة وأقسام أرابعة،و العرص من المقدّمة ملحصر في مفصدين.



# المقصد الأول في بيان فضيلة العلم

و دكر ببد ممّا يجب على العلماء مراعاته و سال ريادة شرف علم الفقه على عبره ووجه اخاحه إليه و دكر حدّه و مرببته و بيال موصوعه و مبادنه و مسائله.

[ويه فصول]

## وقضيله العلم

إعليه: أنَّ قصيلة العليم و ربدع درجته و علو رتسه، أمر كني التطامُه في سنك الصرورة مؤوله الاهتمام للياله؛ علم أنَّ للدكر على سنس التلبيه أشباء في هد المعلى من جهة العمل و النفل، كتابًا و سنةً، مقتصرين على ما يتأذّى له العرض، قال الاستيفاء في دلك يقتصي محاور الحدّ ويقصى إلى الحروج عمّا هو القصداً

وأقد خهة العملية، فهى أن المعمولات القسم إلى موجوده و معدومة، و طاهرٌ أن الشرف الموجود ثم الموجود المسلم إلى حاد و دام، ولا ريب أن النامي أشرف. ثم الدامي ينقسم إلى حشاس و عبره، ولاشك أن اختساس أشرف. ثم الحتساس ينفسم إلى عافل و عير عافل، ولا ريب أن العافل أشرف. ثم العاقل ينقسم إلى عالم و حاهل، ولاشك أن العالم اشرف، فالعالم حيثيا أشرف للعقولات،

فصل

و أنَّدَ الكتَّ بُ لكريم، فقد اشْتَر إِن ذلك في موضع منه: لأوَّل . قوله تعالى في سورة «العنس»". و هي أوَّل ما نوب على سيِّما، صلَّى

يا غيومرسته . ب

و گفت ہے ہے ۔

الله علمه و آمه، في قول أكثر المشريل .: «إقرأ للسيم رئك لُدي خَلَق، حَلَق الإنسان مِنْ عَلَق، أورَ لَنْ لأكرم، الله علم لا عَلَم، عَلَم الإنسان مِنْ عَلَق، الإنسان مَا لَمْ يَعْمَى عَلَم لله المُنْ الله يعلم ». حيث افتتَح كلامه المحبد للاكر لعمة الإنحاد، و أتبعه للاكر لعمة العلم، فلوكان بعد لعمة الإنحاد لعمه على من العلم، لكانت أحدر للدكر.

و قد قيل ـ في وحه السالس بني لآى لمدكوره في صدر هذه لسورة المشتملُ بعضها على حيل الانسال من على و بعضها على تعليمه ما م بعلم ـ إنه تعلى دكر أوّل حال الانسال، أعلى كوبه علمةً و هي عكال من خساسة، و حراحته و هو ضيرورته عالم و دلك كمال يرفعة و حلالة فكاته سيحابه قال: كنك في أوّل أمرك في بنك لموية الدنيّة الحسيسة لنم صوت في أحره إلى هذه الدرجة الشريفة النفيسة.

الثانى قومه تعاى: « مَمْ الَّدَى حَمَّى شَبَعَ شَمُوتَ وَ مِنَ الأَرْضِ مِثْلُهُنَ. يَشَرَّبُ الأَمْرُ نَيْنَهُنَّ سَعْمُمُوا» أَ الآمة. فانَه سنح به حَمَّى العَمْمُ عَنَّةً لَحْسَ لَعَلَمُ لَعْلُويٌ وَ السَّمِينِيَ ضُرَّاءً ۚ وَ كَمْنَى بَدِيثَ حَلَالَةً وَ فَحَراً.

الثالث: قوله سنجانه: «وَ مَنْ يُوْتَ الحَكَمَةُ، فَقَدْ الْوَتِي حَبْرٌ كَثَيرٌ». فُشْرَتِ الحَكَمَةُ بِمَا يَرْجِعِ إِلَى العلم.

الرابع: قوله تعالى: «قل هَلْ يَسْتُوى أَمَانِي تَعْشُونَ وَالَّذِينَ لاَيُعْسُونَ إِلَى لِيَعْسُونَ إِلَى يَشَو يَشَدُّكُر أُولُو الْأَلْبُ بِ»."

الحامس: قوله تعالى: «إنَّما يَحْشَى لَنَهُ مَنْ عِنَادِهِ العُلْمَاءُ». أَ السادس: قوله شُنجانه: «شَهِدُ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَّهَ إِلاَّ هُوْ، وانتَلاَئَكُهُ

الا الشكوافي عليه إذا إ

AT 4 57 ME 12/44 AT

٨- سورة اليمود، ٢٦٩.

۱۰ مورة عاطر، ۲۸.

a some eyen . 1

۳ عنی س عبه سید ب

ه سبه چ

٧٠ جيما طرأ الف

٩ - سررة الزمري ٩

وأوبوابيتم)) [

السامع: قوله تعالى: «و ما يعلمُ تأو للهُ إلاّ اللهُ و الرّاسِحونَ في الْعِلْمِ». الثامل: قوله تعالى: «قُلْ: كَمَى باللهِ شَهْبِداً نَثْنِي وَ نَـيْنَـكُمْ، وَ مَنْ عِئْدَهُ عِلْمُ الكِتْنَابِ»."

الدسع؛ قُوله تعالى: «يَرْفَعِ اللهُ الَدينَ آمَنُو مِثْكُمُ وَ لَّذِينَ أُوتُوا الْعِلمَ ذرَحاتِ». ا

لعاشر: قوله تعالى، محاصاً لسيّه، صلّى الله عليه و كه وسلّم، آمِراً له مع ما آتاه من العلم و لحكمة: «وَقُل رَتْ زَدْني عِلْماً». \*

لحادي عشر: قوله معان ﴿ «تَلْ هُو آيَاتُ بَيْدَكُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ اوْتُوا العدم» . أ

الثاني عشر: قوم تعالى: «و يَنْك الأمثانُ نَصْرِ نُهَا لِلْنَاسِ وَمَا يَتْقِلُهَا إِلاَّ السَّالِئُونَ». \* السَّالِئُونَ». \*

فصل

و أمَّا السَّنَّة، فهي في ذلك كثيرة، لا تكاد تحصلي إ

همها: ما أحرى به، إحارةً، علة من أصحابا، متهم السيّد الجليل شيخنا بورلدين عني بن الحسين بن أبى الحس الحُسَينيّ لموسويّ، أدام الله تأييده؟ والشبح العاصل عرّالدين الحسين بن عبدالصمد لحارثيّ، قلس الله روحه؟ والسيّد العابد بور الذين عليّ بن السيّد فخرالدين لهاشميّ، قلّس الله روحه،

الاناسورة باعتراف الا

سورد بشجادیات ۱۸۰۸

٦٠ سورة المنكبوت، ٢٤.

٨٠ لا يكاه عصى اللف

ه يا صوره آن عمران يا ۱۸

٣ سوره برعد ٣٠٠

۵ ـ سرية طه ۽ ۱۱٤ ـ

بالمورد المكنوب والا

المحين يوسون ب

بحقّ روابتهم، إجازةً عن والدي السعد لشهيد زين المَّة ولدّين، رفع الله درجته، كما شرّف حاتمته، عن شيحه لأجل نورالدين عنيّ بن عبدالعالي العامِليّ الميسيّ، عن الشيح شمس الدين محمّد بن المؤدّن الجرّيني، عن الشيح صياء الدين على سيحما الشهيد، عن والده، قدس الله مره، عن الشيخ فحرالدين أبي صالب محمد بن الشيع الامام العــلاَمـة، حـــل لملَّة و الدين، لحسن بن يوسف بن المطهّر، عن وابده، رضي لله عنه، عن شبحه المحقّق لسميد مجمَّ المُنَّة و لدين أبي الفاسم حعمر بن خس بن يحبى بن سعيد، قالس لله نفسه، عن السيِّد خلس شمس الدين فحار بن معدَّالمُوسوي، عن الشيخ الامام أبي الفصل شادات بن جبرئيلٌ القميّ، عن لشيح لففيه لعماد أبي حعمر محمَّد بن أبي القاسم الصريُّ، عن الشبح أبي على الحسن بن الشيخ لسعيد الفقيه أبي حعفر محمّد من الحسن الطوسي، عن والده، رضي الله عنه، عن لشيح الأمام لمفيد مجمَّد بن محمدً بن النفوات، عن الشيح أبي القاسم جعفر بن محمَّد بن قونويه، عن الشيخ الحبيل الكبير أبي جعفر محمَّدين يعقوب الكبيليّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن ألمه، عن حمّاد بن عبسى، عن عبدالله بن مَيْمُونَ القَدَاحِ، ح، وعن محمَّد بن يعقوب، عن محمد بن الحسن و عدلي بن محمَّد، عن سهل من زياد، عن جعفر من محمّد الأشعري، عن عبد لله بن ميموف الفذاح، ح، وعن محمد بن يعقوب، عن محمّد بن نحبي، عن أحمد بن محمّد، عن حعمر س محمّد الأشعري، عن عبد لله بن ميمون الفذاح، عن أبي عبدالله عليه لسلام، قال: قال رسول الله صلَّى لله عليه و له · «من سلت طريقاً يطلب فيه عدماً سنك الله به طريقاً إلى الحتة، و إنَّ الملائكة لتصع أحبحتها لطالب العلم

w 5 - 2 - 2

۲۔ لصها حواد ب

<sup>4</sup> معدائد ی اب

۲- عم سین - ب

٥- حريل ج

اہ عجرمی ب

٧ - عييسي التعمال

رصى به، و يه يستعفر لصالب العلم من في السهاء و من في الأرض حتى الحوب في استر، و قصل العام على العابد كفصل الفمر على سائر المحتوم ليبة الهدر، و إنّ العلم، ورئه الأسياء، إن الأسياء لم يورّ بوا ديارً والادرهم، ولكن ورئوا علم، فن أحد منه أحد بحط وافره.

و الاستاد عن شبح الفيد محمّد بن محمّد بن للعمال، عن الشيخ الصدوق أبي جعفر محمَّد بن عليَّ بن الحسين بن بالنواية القبليُّ، رحمه الله، عن أليه، عن سعد بن عبدالله، عن محمد بن عبسى بن عبيد التقطيعيّ، عن يونس من عبد لرحمن، عن الحبس بن وياد العظار، عن سعد بن طويف، عن الأصلغ بن ساتة، وال أمر لمؤمس على الله طالب عليه السلام: «تعلُّمو العلم، فانْ تعلُّمه حسَّنةً، ومدارسته تسبح. والبحث عنه جهاد، و تعليمه من لايعلمه صدقةٍ، و هو عندالله لأهله قربة، لأنه معالم الحلال و الحرام، و سالك بطالبه سين حيَّةً، و هوأ بس في الوحشة، و صدحت في الوحدة، وسلاح على الأعداء، و رين الأحلاء، نرفع الله به أفواه أيعملهم في الحير أتمَّةُ يُفتديِّي مهم، نرمق عم هم، و تقسس أدُّ رهم، و برعب اللائكة في حلَّهم، يمسحونهم بأحمحتهم في صلامهم، أنَّ علم حياه علوسه، والور لأنصار من لعمي، واقوَّة لألدال من الصعف، يترَّب لله حاملة مبارل الأبرار، وعلجه محالمة الأحبار في لدنيا و لاحرة . عنه يُصَعَ ننه و يُعلن و بالعلم بُعرف لله و يُوخِد، و بالعلم توصل لأرحام، و به يعرف أحلاب و أخرام، والعلم مام ألعقل، و لعص تابعُه، ينهمُهُ لسعداء، و يحرمه الأشقياء».

# فصل

و رو يد ، لإساد عن محمد س يعفوب، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن

أسه، عن حسن بن أبي الحسين عارستي، عن عبدالرحمي بن ريد، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «صلت العلم فريضةٌ على كن مسلم، ألا إن الله يُحتُّ بعاةً العلم»]

و عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن على بن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن هشام بن سام، عن أبي حرم، عن أبي إسحاق السيمي، عمل حداله، قال سمعت أمير لمومين عليه الشلام، يعول، «أنها الناس! علم أن كمال بدين طلب عليه والعمل به الاوران طلب العلم أوجب عليكم من طلب المال، إن الدن معسوم مصمول لكم، قد قسمه عادل بيكم و صمله، وسبق بكم، والعلم محروب عليه أهم، وقد أمراء بصله من أهله، فاطلبود»!

و عنه، عن محمد بن عنى، عن أحدى محمد بن عيسى، عن محمدس حالد، عن أبي السحيري، عن أبي عند لله عليه الشلام، قاب: «إلّ العلياء ورثة الأسياء، ودلك أن الاسياء لم يورثو درهم ولا ديدرا، و إلى أورثو أحديث من أحديثهم، هن أحد نشيء منه، فقد أحد حقاً وقرأه فالعاروا علمكم هد عش تأحدوله؛ قال قينا أهن الليب، في كن حلف، عدولاً للغول عنه تحريف العالين والتحال المصلى و تأويل الحاهلين».

وعمه، عن الحسن من محمد، عن علي من محمد من سعد، رفعه عن أبي حمرة، عن علي من الحسن عليه السلام، قال: «الويعلم الدس ما في صلب العلم عليه، ولو تسمك المهج و حوص اللحج، إنّ الله الدرة و تعلى أوحى إلى دايان؛ إنّ أممك عبيدي إلى الحامر، المسحق محق أهن العلم، التارك

١ مسيرومتينه، ت

۳- لال بال باب

۵ د عر احدان خپی د پ

Y. Vecus.

ي راسرز ديد

۱۱ - اصول الكافي، ج١، ص٣٢، ح٢.

آن شدوق م ۱۹۹۱ م
 آخول الكافي، ج۱، ص ۳۰ محا،
 آخان (مدين عيسى ، بي،

<sup>15.5</sup> P. 5 3 5 P. A

<sup>22-210</sup> 

\_\_\_\_ 17

للاقتداء بهم؛ و إنّ أحت عبيدي إليّ التميّ، الطالب ليثواب الحريل، اللازم للعلهاء، التابع للحداء، القابل عن الحكماء».

و عنه، عن على س إمر هيم، عن أنيه، وعن محمد بن يجيى، عن أحمد بن محمّد حميعاً، عن س أبي عمير، عن سنف س عميرة، عن أبي حمزة، عن أبي حعفر علمه السلام، قال: «عالم ينتقع نعلمه أفصل من سبعين ألف عامد»."

وعده، عن لحسين من محمد، عن "حمد من إسحاق، عن سعد ل بن مسلم، عن معاوية من عمّان، قال: «فنت لأبي عند، لله علمه السلام. رجل راوية لحديثكم، ينت دلك في الناس، و يشدّه في قنونهم و قنوب شيعتكم و لعلّ عابداً من شيعتكم لسبت له هذه مرواية؛ أيّهما أفصل؟ قال: الراوية لحديثنا يشدّ به قلوب شعتنا، أفصل من ألف عابد»؛

## فصل

و من أهم ما يجب على لعلماء مرعاته تصحيح القصد، وإحلاص النيّة، وتصهير العنب عن دنس الأعرض الدنيويّة، وتكميل النفس في قوّتها العمليّة، وتزكيتها باحت ب الردائل، و اقتداء الفصائل الخلقيّة، و قهرالقوّتين الشهويّة والعصبيّة.

و قد رويها دلطريق السابق و عيره، عن محمّد بن يعقوب، رحمه الله، عن عبيّ بن إبراهيم، رفعه إلى أبي عبدالله، عليه لسلام، وعن محمد بن يعقوب، قال: حدّثهى محمد بن محمود أبو عبدالله المرويبي، عن عدّة من اصحابنا، مهم جعقر بن أحدالصيفل، بفروين، عن أحمد بن عيسى لعلويّ، عن عبّاد بن صُهيب البصريّ، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال " ((طببة العلم ثلاثة

۴ - اصوب بکشی بر ۱ و ص۱۳۳ رح ۸ ۶ - اصوب لکا فی در ۱ و ص۱۳۳ ر

۱ م صوب کافی، جا، ص۵۳، جاد

المعيدان

۵ مان دسی د ب

فاعرفهم بأعيامهم و صفاتهم: صنف يطلبه للحهل و المرء، و صنف يطلبه للاستطالة و اختل، و صلف يطلمه للعقه و العقل. فصاحب الجهل وإمراء مُود، ممار، متعرَّص للمقال في أندية الرجال، بتداكر العلم و صفة لحلم، قد تسريس بالحشوع، و تحلَّى من لورع، فدقُّ الله عن هذا خيشومه، و قطع منه حيرومه, و صاحب الاستصالة و الحتل دوجبُّ و ملق، يستطيل على مثبه من أشباهه، و يتوضع للأعنياء من دونه؛ فهو لحنوثهم هاصم، و لدينهم حاطم، فأعمى الله على هذا حبره، وقطع مِن آثر لعليء أثره. و صاحب الفقه والعقل، دُوكُابة و حزن و سهر، قد تحنَّثُ في بُريسه، وه ماليل في چندسهُ، يعمل و يحشني، و جِلاً، داعياً، مُشعقاً، مُقبلاً على شأمه، عارفٌ بأهن رمانه، مستوحشاً مَنْ أُوثُقُ إِحَوَانِهِ، فَشَدَّالَتُهُ مَنْ هَذَ أَرَكَانِهِ، وأُعَظَّهُ يَوْمِ القَبَامَةُ أَمَانِهِ».[

و عبه، عن محمد بن يحيي، عن أحمد بن محمد بن عيسي، و عن علي بن براهيم، عن أبيه، جيعاً، عن حمَّاد بن عيسي، عن عمر بن أديبة، عن أدل بن أبي عيَّش، عن سُليم بن قيس، قال: سمعت أمير لمؤمين، عبيه السلام، يقول: ق ل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم «مهوم لايشمه ل طالب دلما و طالب علم؛ في اقتصر من لديبا على ما أحلّ لله له سلم، و من تناوله من غير حلَّها هلك، لا أن يتوب او يرجع. و من أحد العلم من أهله وعمل تعلمه نجيُ، و من أرادبه الدنيا فهي حطّه»."

و عبه، عن الجبين بن مجمد بن عامر، عن أنتلَى بن محمد، عن الحسن بن على الوشاء، عن أحمد من عائد، عن أبي حديجة، عن أبي عبدالله، عليه لسلام،

۱ - می هد اب

٣- خيراجم - ٣

فالاجتمادية

- wa v

و إصول الكافي، ج١، ص٤٦، ح١

<sup>7</sup> مۇسىقە ت

<sup>1</sup> وخلف، ب

<sup>1-</sup> اصول الكانى: ج1: ص21 ح1،

<sup>7 4 4.5</sup> A

ول: «من أراد الحديث سفعة الدينا، لم يكن له في الآخرة نصيب، و من أراد به خبر الأخرة أعطاه لله خبر الدنيا و الاحرة».

و عده عن علي س إلر هيم ، عن أحدة عن القاسم بن محمد الاصهابي ، عن لمنقري ، عن حفض بن عيات ، عن أي عبد لله ، علمه السلام ، قال: «إدا رأيتم بعدلم محدً بدسه ؛ فاتهموه على دبكم ، فات كل محت لشيء يحوط ما أحت » . وقال: «أوحى الله إلى د ود ، علمه السلام : لاتحمل بني و بيك عالماً مفنواً بالديا ، فعضد عن طريق عمدى لمريدين ، أن أدبى ما أد صابع بهم أن أبرع حلاوة مناجاتي من قدونهم ، آ

و عبه، على محمّد بن إسماعيل، على لفصل بن شاد ك، عن حمّاد بن عنسى، عن ربعي بن عبد بنه، عمّى حدثه، عن أي جعفر، عبيه السلام، قال: «من طلب العلم بيناهي به العليء، أو عارى به السفهاء، أو بصرف به وحوةً الدس إليه، فسترة مفعده من الدر، إنّ الرئاسة الاتصلح إلّا الأهله».

فصل

و رويد دالإسدد السابق، عن لشيخ المدد محمّد بن محمّد أن بعماله، عن الشيخ الصدوق محمّد بن على بن أحد بن موسى الدقّق، رحم بند، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بكوفي الأسدي، قالد: حدّثنا محمّد بن إسماسين المرمكي، قال: حدّثنا عبد بنه بن أحمد الدقّاف، قال: حدّثنا إسماعين بن المصن، عن دُ بنيا بن ديدار القالي، عن سيّد العابدين على بن أبي صالب، عبيهم السلام، قال: حقّ سائسك بالعلم: بن الحديد بن على بن أبي صالب، عبيهم السلام، قال: حقّ سائسك بالعلم:

۲\_ عن أيه، ليس في اب

<sup>1</sup> م اصول الكافي د ح ا، ص ٤٦ مع ٢٠

٣- اصول الكافي، ج١، ص٦١، ح٢-

هـ اصول الكافيء جاء ص ١٤٠ ح٩٠

ع \_ رحوع - ب - إلى عسم بن النسان الموسج

war and

انتعظيم له، والنوقير لمحلسه، و حسن لاستماع إليه، والاقبال إلبه، و أن لا ترفع عليه صوتك، ولا تحب أحداً يسأله عن شيء، حتى يكول هوالذي يحلب، ولا تحدّث في مجلسه أحداً، ولا بعتاب عنده أحداً، و أن تدفع عنه إد ذكر عندك بسوه، و أن تستر عيومه، و تطهر مناقبه، ولا تحاس له عدوًّا، ولا تعادى له وليًّا. فاذا فعلت ذلك، شهدلك ملائكة لله بأنَّك قصدته و تعلَّمت علمه، لله حلَّ اسمه، لاللماس. وحقّ رعبَّتك بالعلم أن تعلم أنَّ الله عرَّوحل إنَّها حعلك قبِّماً لهم فيها أثاك من العلم، وفتح لك من حرائبه, فان أحسبت في تعديم الناس و لم تحرق بهم و لم تصجر عليهم زادك الله من قصله. و إن أنب منعت الناس علمك، أو حرقت بهم عند طلبهم ملك، كان حقًّا على الله عرُّوحل أن يسلمك العلم و پة، و يُسفِط من الهلوب محلَّث ». "

و بالاسباد لمذكور عن لمعيد، عن أحمد بن عجمد بن سبيمان الرّر ريّ، قال: حدّث مؤدّبي على بن الحسين السعد آبادي، عن أبي الحس القميّ، قال: حدَّثنا أحمد بن أبي عبدالله البرقيِّ، عن أبيه، عن سبيمال بن جعمر الجعمريُّ، عن رحن، عن أبي عند لله، عليه السلام، قال: كان عني، عليه السلام، يقول: «إِنَّ مَنْ حَقَّ لَعَالَمُ أَنْ لَا تَكُثَّرُ عَلَيْهِ السَّوَانِ وَلَا تَأْحَدُ بَثُونِهِ. وَإِذَا دَحَلَتُ عَلَيْهِ، وعبده قوم، فسلّم عليهم جميعاً، و خضه بالتحثّة دوبهم، و حنس سِ بديه، ولأ تجلس خممه، ولا تعمر بعيمك، ولا تشر مدك، ولا تكثر من لقوب؛ قال فلاب و قال فلاك، حلاقاً لقوله، ولا تضجر بطول صحبته، قاتيا مثل العالم مثل التحلة، تستطرها حتَّى يسقط عبيك منها شيء. و العالم أعظم أحرٌّ من الصائم لقائم العاري في سبيل لله أ. و إد مات العالم ثمم في الاسلام ثلمة لايساهه شيء إلى يوم القيامة.

٣٠ يخص النصدوق، ص١٩٥٥

ا ولا يجيب ح

٧- وحداً ب

٣\_ اصول الكافيء ج ١، ص٧٢ء ح ١.

ه \_ من تنقط - الق \_ ب

## فصل

و يحت على العام العمل، كم يجت على عبره، لكنه في حق لعالم كد، و من ثمّ جعل الله تعالى توات المطلعات من بداء السلى صلى لله عليه وآله و عفات العاصدات منهن، صعف ما لعيرهن؛ و بيجعل به حطّاً وافراً من لصاعات والعردات، فائها تعبد النفس منكة صالحه واستعداداً بالماً تقبول لكالات.

و قد روید دالاسدد لدلف و عبره عن محمد بن یعقوب عن محمد بن یحیی عن محمد بن کمین ادبیة ، علی الحد بن محمد بن عبسی عن عمر بن ادبیة ، علی بن عب سمعت أمیر لمؤمس علیه لشلام یحدث عن السی من سمی بن قس هلایی ، قال سمعت أمیر لمؤمس علیه لشلام یحدث عن السی ، صلی الله علیه و له ، أنه قال فی کلام له : «العلم محلال: رحل عام حد تعدمه فهد باح ، و علم تارك لعدمه فهد هاك و بن أهل سر المتأدول من ربح له لم التارك لعلمه و إن أشد أهل لدار بدامة و حسرة رحل دع عداً بل الله فاستحاب له و قس منه ، فأطاع بله فأدحنه الحدم و أدحل لد عی البار بترکه عدمه و انباعه الهوی و طول الأمل . أمّا اتدع هوی فیصد عن حق ، وطول الأمل السیم الاحره » ."

وعلى محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سال، عن إسماعيل بن حابر، عن أبي عبدالله، عليه السلام، قال: ((العلم مقرول إلى العمل؛ في عمل، و من عمل علم، والعلم يهتف بالعمل، في أجابه، و إلاً، ارتحل عنه). أ

و عنه، عن عقدة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن حالمه، عن على بن محمد القاساني، عش دكره، عن عبدالله بن الفاسم الحعفري، عن أبي عبد لله،

۳ مبو کافی چه صرفی ځه

۵- عموم عبد ب

۳ پاستان به با خ ا

ع ر صور یک فی رح۱، ص ع ۲ ح۲

عليه لسلام، قال. «إِنَّ العالم إِدا لم يعمل يعلمه رَلَب موعظته عن العنوب، كما يزنُ المطرِعن الصفا»!

و عده عن عني سيرهيم عن أبيه عن القاسم س محمد عن المنفري، عن علي س محمد عن المنفري، عن علي س هشم س البريد عن أبيه قل: حاء رحل إن علي س الحسين، علي ما علي عن الحسين عليما السلام، فسأله عن مسائل، فأحاب، ثم عاد للسأن عن مثلها، فقال عني س الحسين عليها السلام: «مكول في الانحس: لا تطلوا عنه ما لا تعلمول ولما تعملوا ما علمتم ول لعلم إذا لم يُعمل له لم لرد صاحبه إلا كفراً وم يردد من لله الا بعداً».

و عده، عن عدة من أصحابا، عن أحمد س عدم حابد، عن أبيه، رفعه، قان: قال أمير لمؤمس، عليه السلام، في كلام له حصد به على لمبر: «اتيها لناس، إذ علمتم، فاعملوا عا علمتم، لعلكم بهتدون. إن بعام لعامن بعيره، كالجاهن الحائر لذى لاستفيق عن جهله، بل قد رأيب أن الحجة عده أعصم والحسرة أدوم على هذا العالم لمسنح من عدمه أمها عني هذا الحاهن لمتحيّر في جهده، و كلاهم حائر دائر، لا ترتابو فتشكّوا، ولا يشكّو فتكفرو، لا ترجيو في حق فتحسرو، وإنّ من لحق أن تفقهو و من لعمه أن لا تعتزوا، وإن أنصحكم لنفسه أصوعكم ارائه، وأعشكم للفسه أعصاكم لرائه، وأمن يطع فه نأمن و يستنشر، و من بعض ند يجب و يعدم».

و عنه عن على بن محتمد عن سهران رياد، عن حممر بن محتمد الأشمري، عن عبدالله عن ميمول القذاح، عن أبي عندالله، عن الشاء عن

١٠ من الفلوب الدا

٣\_ وم يرد من الله ـ پ

٥ - حطب على ب

٧ اسول الكافي، ج أي ص 143 ج ٦-

۲- اصو کی دی حص ۱۵ و ۳۰ ۱۲- اصول الکافی دیداد ص ۱۵ و ۴۵ و ۴۵ و ۳۰

٣- على عليه دية

<sup>🙏</sup> عبداله میمولاد ب

آنائه، عميهم السلام، قال: حاء رحل إلى رسول الله، صلى الله عليه و آله، فقال: «بِ رسول الله، ما العدم؟ قال: الانصات، قال: ثم مه؟ قال: الاستماع، قال: تُمَّ مه؟ قال: الحفظ، قال: ثمَّ مه؟ قال العمل به، قال. ثم منه ينا رسول الله ؟قال: نشره».

## فصل

و رو بنا بالاسدد، عن محتمد بن يعقوب، عن محتمد بن يحيى العظار، عن أحد بن محمَّد بن عيسيء عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب، قاب: سمعت أبا عبدالله، عليه السلام، يقول: «طبوا العلم، وتزيِّلوا معه بالحدم، و تواصعو لمن تعلمونه لعلم، و توضعو لمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علياء حبّرين، فندهب باطبكم تحمّكم»."

و عبه، عن عبي س إبر هيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن حمّاد بن عثمان، عن الحارث من معيرة النصري، عن أبي عبد لله، عبه السلام، في قول الله عرُّوخَلِّ: «إنَّهَا يُعشَى الله من عباده العليماء»، قال ((يعني بالعليماء من صدَّق قورَه فعلَه، و من لم يصدّق فوله فعلَه فننس نعام»."

و عبه يا على عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد البرقيّ ، عن إسماعيل بن مهران عن أبي سعيد القية ط، عن لحلتي، عن أبي عبد لله، عبيه لسلام، قال: قال أميرالمؤمين، عليه لسلام: «ألا أحبركم بالفقية حقَّ الفقية! من لم يقتط لناس من رحمة الله، ولم يؤشهه من عدات الله، والم يرخّص هم في معاصى الله، وم شرك المرآن رعبة عنه إلى عيره. ألا لاحير في علم لنس فيه تفهم! ألا لأحير

٢ - اصول الكافيء جاء ص ٢٦ء ح ١ -

<sup>\$</sup> ـ اصوب الكافيء جاء ص ٢٦٤ ح٢-

ا ماصول لكافي، جاء ص ١٤٠ حاء

٣٠ سورة عاطره ١٢٨٠

ق قرءة يس فيه تدتر إألا لاحر في عددة لافقه فيها ! ألا لاحير في سك لا ورع فيه ) وعده، عن عبي سربرهم، عن أبه، عن علي س معبد، عبّس دكره، عن معاوية سروهب، عن أبي عبدالله، عليه السلام، قال: كان أمير لمؤمسين عليه لسلام، يقول: «باط سابعه إن للعالم ثلاث علامات: العلم، والحلم، والصبب، والمتكلف ثلاث علامات: يدرع من قوقه بالمعصية، ويطلم من دونه بالغدة، ويظاهر الظلمة» .

و عده، عى عدّه مى أصحابا، عن أحمد بن محمّد، عى بوح بن شعب السيسابوري، على عبدالله بن عبدالله الدهقاب، على درست بن أبي منصوب عن عروة بن أحي شعب العقرقوفي، عن شعب، عن أبي بصير، قال، سمعت ألاعبد لله، عبدالسلام، يقول: كان أمرالمؤمين عدم لسلام، يقول: «با طالب العدم! إنّ العدم دوفصائل كثيرة فرأسه النواضع، وعيده لبرغة من الحسد، وأدبه المهم، ولسابه الصدق، و حفظه المحص، وقليه حسن البيّة، وعقله معرفة الأشياء والأمور، و يده الرحمة، و رجعه ريارة العداء، و همّته السلامة، و حكته لورع، و مستقرة المحاة، و قائده العافية، و مركبه الوقاء، و سلاحه لين لكدمة، وسيعه الرصا، وقوسه لمداراة، و حيشه عاورة العلماء، و ماله الأدب، و دخيرته حتناب الدنوب، وراده المعروف، و مأواه الموادعة، و دليله الحدى، و رفيقه محتة الأحيار)."

وعنه، عن عليّ س إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن سليماف بن داود المغريّ، عن حفص بن غياث، قال: قال بى أبوعـدالله، عليه لـــلام: «من تعلّم العلم، وعمل به، وعلّم لله، دعى في ملكوت السماوات عطيماً، فقيلٌ، تَعَلَّمَ لله، وغيلَ لله، وعَلَّمَ الله»!

۲- صو کانی، ۱۰ ص ۲۱، ج

٣ صور کافيء جاء ص ١٣٥ ج٦

١ صور کافي جاء من ١٠٠١ ځ٠

۳ صو کافی جاد صا۱ع چ۳

۵ فیمان ب

فصيل

و لمّا ثب أن كمال المدم إني هو داخمن ثبت أنّه ليس في لعلوم ـ بعد لمرفة ـ أشرف من عدم الفقه - لأنّ مدخليم في العمن أفوى منا سواه، إد به تعرف أوامر الله تعالى فتمتش، و واهمه فتحنب ؛ ولأنّ معمومه ـ أعلى: أحكم لله تعالى ـ شرف المعومات، بعد ما ذكر و مع ذلك، فهو الناصم لامور المعاش، ويه يتم كمال نوع الانسان،

وقد رويد بصرف عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن وعلي بن للمقد به عن سهن بن زياد عن محمد بن عسي عن عبد لله أبن عبد لله لدهذ به إلى عن درست الوسطى عن إلى إلهم بن عبد الحمد عن أبي الحسن موسى عبيه لسلام ول: «دحن رسوب لله صلى لله عبيه وآله المسحد علا حاجة قد أضافو برحن فقال: «ماهدا؟» عقيل: «علامة » فقال: «و ما العلامة ؟» فقالو له بن (أعلم الدس بأنساب العرب، و وقائعها، و ايم للعلامة والأشعار ولعربة القال: فقال البثي ملى الله عبيه وآله («داع علم لا يصر من جهله، ولا يمع من علمه» من أب البين منى الله عبيه وآله («إلها العلم ثلاثة . آية عكمة أو فريضة عادية أو ستة قائمة وما حلاهن فهو فضن» أله عبد بن عمله عن علم معلى بن عمد عن علس بن علي الوشاء عن حد بن عمد بن علي الوشاء عن حد بن علي الوشاء عن حد بن علي الوشاء عن حد بن على الها عبد الله عبد الله

٩ يعمرف داخ داب

۴ عدش ب

۵.دهان ن

∨.داك.د

ام المنوب تکافی کا ما مراسمات

٣ ـ فينش ـ ح ـ ب ٤ - عبد شَّ ـ ب ٣ ـ الاشمارالمربية ـ ب

٨ ـ اصوب لک في ح١٠ ص٣٣ ج

و عنه، عن محمد من إسماعيل، عن الفضل من شدان، عن حمد د من عيسسى، عن رسعتي من عسدالله، عن رجل، عن أبي حقور، عيه السلام، قال: «الكناب كن لكناب: التقلّم في الدين، والصبر على النائبة، وتقدير المعبشة».

و عنه، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن أبي أيُوبِ حَرِّر،عن سننمال بن حالد، عن أبي عبدالله، عليه لسلام، قال: ««» من أحد يموت من لمؤمنين أحت إلى إنتيس من موت قفيه». أ

و عنه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد لله، عليه السلام، قال: «إذا مات المؤمن الفقيه، ثمم في الاسلام ثنمة لايستاها شيء».

وعمه، عن محمّد بن يجيى، عن أحمد بن محمّد، عن اس محبوب، عن عديّ بن أبي حمرة، قال السمعت أد الحسن موسى بن جعفر، عليهما لسلام، يقول (إد مات المؤمن بكت عليه الملابكة، و نقاع الأرض التي كان بعيد به عليها، وأبواب السهاء التي كان تضعد فيها بأعماله؛ و ثبه في الاسلام ثلمة لايسدّها شيء؛ لأنّ المؤمنين الفعهاء حصول الإسلام، كحصن سور المدينة هـ».

و دلاسه د المداف، عن الشيخ الفيد محمّد بن النعم أن عن أحمد بن محمّد بن سيمات الرزاري، عن على بن الحسين السعد آدى، عن أحمد بن أبي عبد لله البرقي، عن محمّد بن عبدالحميد العظار، عن عمّه عبد لسلام بن سالم، عن رحل، عن أبي عبدالله، عليه السلام، قان: «حديث في حلال وحرام تأحده من صادق، حرمي الذبية و ما فيها من دهب أوقصة».

٢ ـ ال غيرب ب

<sup>£</sup> ـ اصول الکافی ہے ۱۱ ص ۳۸ ح ۹ ۳ ـ صوب کا تو ہے ۔ ص ۳۵ ح۳

٨٠ المحاسر وحاوض ٢٠٠٩ ج ٢٦

١ - اصور الكافي وجاء ص ٣٣ جا.

۲۰ بوت العقيم ۽ پ

و بالإساد، عن أحمد بن أبي عبد لله، عن محمد بن عبد الحميد، عن يولس بن يعقوب، عن أبه، قال: قلت لأبي عبدالله، عليه السلام: «إنّ في إساً قد أحت أن يسألك عن حلال و حرام ولا يسألك عند لا يعيبه» قال: ققال في: «و هن يسأن الشاس عن شيء أفضل من الحلال و الحرام»؟.

فصل

لحق عدد أن شعل أي هعل الأشياء المحكمة المنقمة لعرض وعابة. ولاريب أن بوج الاسال أشرف ما في العام السفلي من الأحسام؛ فيدم تعلق العرص بحلقه، ولا يمكن أن يكول دلك العرص حصول صررله، إذ هد إنها يفع من لحاهل أو تحيل أن يكول هوالله على دلك علق كبيراً؛ فتعيل أن يكول هوالله ولا يحود أل يعود إليه سبحاله، لاستعاثه و كماله، قلا بلا وأل يكول عائداً إلى لعند و حيث كانت المنافع الدنيوية في لحميمة بسبت منافع، وإنها هي دفع الآلام، فلا يكاد بطبق السم (( للمع)) إلا على ما بدرمها، لم يعفل أن يكول هوالعرص من يجاد هذا اعتوق لشريف، سيّها مع كوله منقطعاً، مشولاً بالآلام لتصاعمه، فلا بذأ ل يكول بعرض شيئاً آخر، من يتعلق بالمنافع لأحروية، والمنافع عنه بلا يد أن يكول بعرض شيئاً آخر، من يتعلق بالمنافع لأحروية، والمناب، بل إنها يحصل بالاستحقاق، و هو لايكول إلا بالعمل في هذه الدارة للسوق بمعرفة كيفية العمل الشمل عليه هذا العلم؛ فكانت احاجة ماشه إليه لمسوق بمعرفة كيفية العمل المشمل عليه هذا العلم؛ فكانت احاجة ماشه إليه لمسوق بمعرفة كيفية العمل المشمل عليه هذا العلم؛ فكانت احاجة ماشه إليه حداً التحصيل هأذا التفع العطيم.

و قد رو يما بالإسباد السابق و غيره، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن

٢ محدره ج مصافعة ٤- وفيح ألام -ج ٣- ولاندون و

۲- فلايد ان يكون أميه

ف خرر ب

T- per se v

إسماعيل، عن الفصل من شاذان، عن امن أبي عمير، عن جميل من درّح، عن أمان من تعسم، عن أبي عبدالله، عليه السَّلام، قال: «لَوْدِدتُ أَنَّ أَصِحابِي ضُرِيّت رؤوسهُم بالسِّياط حتَّى يتفقّهو».

و عنه، عن عني بن مجمد بن عبدالله، عن أحمد بن مجمد بن حالد، عن عثمان بن عسى، عن علي بن أبى حمزة، قال: سمعت أبا عبدالله، عليه السّلام، يعول: «تعقّهوا في الدين؛ فأبه من لم يتعقّه منكم في الدين، فهو أعرابيّ؛ إن الله تعالى يعوب في كتابه: «للتعقّهوا في الذين، و بسدروا قومهم، إذا رجعوا إلهم، لعلّهم يجدرون»

وعمه، عن الحسين بن محمد، عن حعفر بن محمد، عن القاسم بن الربيع، عن المعقس بن عمر، قال: سمعت أما عبدالله، عليه لسلام، يقول: «عليكم بالتعقه في دين الله لم ينظر الله بالتعقه في دين الله لم ينظر الله إليه يوم العيامة، ولم يرث له عملاً»."

و الاساد السالف، عن لمهيد، عن الحسن من هرة العلوى الظبرى، قال، حدّثنا أحد من عبدالله من السرق، قال: حدّثنا حدّى أحمد بن محمد من حالد البرقى، عن أيه، عن الله عمير، عن العلاء لقلاً، عن محمد من حالد البرقى، عن أيه، عن الله أي عمير، عن العلاء لقلاً، عن محمد من مسلم، قال: قال أبو عند لله، عليه السلام، ((لو أُتيتُ بشابُ من شباب الشيعة لايتمقّه لأدنته ».قال و كان أبو حعمر، عليه الشلام، يقول: ((تعقّهوا، و الآر، فأنتر أعراب)!

و بإلاستاد، عن أحمد بن محمد بن خابد، عن بعض أصحابيا، عن عليّ بن

۱. صو، کال ح۱ ص ۳۱ ح۸ ۱۶ منصور ان عمار اب ۲. ودایرا، عمالاً اب

المدالملات المادات

الما سخسي عالد ١٢ع ع ١٥

١ - اهضل شدال . ..

الاستوار کافی ح۱ ص۱۶ ح۲

۵ - في سپن ـ پ

۷ صول کافی جاء صر ۳۱، ح

١٠٠ والا مع أعراب باب

أسباط، عن إسحاق بن عشار, قال: سمعت أنا عبد لله، عليه السلام، يقول «ستّانشناط على رؤوس أصحاب، حتى يتعقهو في اخلال و خرم».

#### فصل

العمه في أدام المصيدة فحرح دالمسد والأحكام الشرعية الفرعية على أدام المصيدة فحرح دالمسد والأحكام العثيث الدوسا كردد مثلاً، و دالهما ب ككالله واحياطله. واحرح بالشرعية عبرها كالعملية المصولة، والقولة، والمعولة، والقولة، والقولة، والمحيدة الأصولة، والقولة؛ «عن الأثنية الأصولة، والمحيدة علم المثند في المدال المفهية والله مأحود من بالمن إحمائي مطرد في حميع المسائل، والملك لأنه إذا عليه أن هذا حكم المعيني قد أفي به المفي، وعدم أن كتم أفتى به المفي، فهو حكم الله عدم العمل هو حكم المعنى في حقم، يعلم دالصرورة أن دال خكم المعني هو حكم المعني في حقم، يعلم في كن حكم يرد عليه.

وقد ورد على هد لحدً: أنه إن كان المراد بالأحكام النعص لم يظرد؛ بدحون المقد إذ عرف بعض الأحكام كديث؛ لأنا لابريد به العامي، بن من م 
ينتع رشة الإحهاد، وقد بكون عالم مسكلاً من تحصيل دلك، لعلق رشته 
والعدم، مع أنه ليس نقصه في الاصطلاح، وإن كان المراد ب الكل م 
ينعكس؛ حروح أكثر عقهاء عنه، إن لم يكن كنهم، لأنهم لا يعسمون جمع 
الأحكام، بل يعضها أو أكثرها.

ثَمْ إِنَّ لَفَقَهُ أَكْثَرُهُ مِن بَاتِ الطَّنَءِ لاَنتِنَائَهُ عَالِماً عَلَى مَا هُوَطِئِينَ الدّلالةِ اوالسند. قكيف أطلق عليه العلم.

ولخوب. أنَّ عن سؤال الأحكام، فأنَّ تحيار أوَّلًا أنَّ المرد النعص.

A week of the second

جر احکام رب

قومكم: «لايطرد لدحول المقد فيه»، قلما: ممنوع؛ أمّا على المول بعدم تجرّى الاحتهاد، فطاهر، د لا بتصوّر على هدا التعدير، للمكاث العلم للعص الأحكم كدلث على الاحتهاد؛ فلا يحصل للمقد، و إلى للع من العلم ما للع. و أمّا على القود بالتحرّي، فالعلم المذكور داحل في القمه، ولاصيرفيه، لصدقه عليه حقيقة و كول العالم بدلك فعيها بالسبة إلى دلك المعلوم صطلاحاً و إلى صدق عليه عنوان التقليد بالإضافة إلى ماعداه.

ثم عتار ثانياً: أن لمراد بها الكل كها لهو الصاهر؛ لكوبها جمع على باللام، ولاريب أنه حقيقة في العموم - قولكم: «لايمكس خروج أكثر الفقهاء عمه أنه ، قلما: ممنوع، إدالمراد بالعلم بالحميع لتهيؤ له، و هو أن يكول عنده ما يكفيه في استعلامه من لمأحد و الشرائط، بأن يرجع إليه، فيحكم، وإطلاق «لعلم» على مش هد لتهيؤشا على العرف؛ فأنه ية ب في العرف؛ «فلان يعمم لتحو» مثلاً، ولايراد أن مسائله حاصرة عنده على انتقصيل، و حسايا فعدم العمم بالحكم في الحال الحاصر لإيباقه.

و الما عن سؤال لطل، فيحمل «العلم» على معده الأعلم، أعني ترحيح أحد الصرفين، و إن لم يمنع من المقبض، وحيثه فيت ولل الطلق، و هذ المعنى شايع في الاستعمال، سيّما في الأحكام الشرعيّة.

ومايه الحوال أيصاً من أن الطن في طريق الحكم، لاقبه نفسه، وطنية العريق لاتباق عنمية الحكم وطنية العربي لاتباق عنمية الحكم وصعفه طاهر عندا. و أن عند للصوّبة القائمين بأن كنّ محتهد مصيب كما سيأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى، في محث الاحتهاد وقله وحه. و كأنّه لهما وتنعهم فيه من لا يوققهم على لهد الأصل، غفلةً عن حقيقة الحال.

۱ مد حراقیه اج ۲۳ متم ـ الف ۲۱ - مکآنه مها ایس

۶۔ مه ت ۱۶- فتتاول یہ - ۵ اطال الخاصرة ـ پ ۱۷- لاد ال - ۱۰۰۰

## فصل

و اعدم: أنّ سعص لعلوم تعدّماً على بعص، إنّ لتقدّم موضوعه، أو لتقدّم عايسه، أو لاشتم له على مددي العلوم لمسأحرّه، أو لعبر دلك من الأمور لتي سيس هأذا موضع ذكرها.

و مرسة هند العلم متأخرة عن عنزه، دلاعتبار الثالث؛ لافتقاره إلى سائر العنوم و استغنائها عنه.

أُمَّ تَأْخَرِهُ عَنَ عَلَمُ الكلام، فلأنَّهُ يَبَحَثُ في هذا لعلم عَن كَيْفَيَّةُ التكليف، و ذلك مستوق باسحت في معرفة بقس لتكسف و المكنَّف.

و أمّا تأخّره عن علم صوب لفقه، فظاهر، لأنّ هذا العلم بيس صروريّاً. بل هو محتاج في الاستدلال، و علم أصوب لفقه متصمّن لبياف كيفيّة الاستدلاب.

و من هذا تطهر وحه تأخّره عن علم المنطق أيضاً، لكونه متكفّلاً ببيان صبحة الطرق و قسادها.

و ثمّا تأخره عن عدم اللّعة و النحو والتصريف، فلأنّ من مددي هذا العدم لكتاب والسنّة، و احتياح العلم سها إن العلوم الثلاثة طاهر فهذه هي العلوم لتى يجب ثقدم معرفنها عليه في الجملة. ولبيان مفدار الحاحة منها محلّ آحر.

## فصل

ولاند لكن عدم أن يكون باحثاً عن المور لاحقة لعيرها. وتسمّى تنك الالمور مسائلة، و دنك العبر موضوعه. ولا ند له من مقدمات يتوقف الاستدلان عليها، و من تصوّرات الموضوع و أحرائه و حراثاته، ويسمّى مجموع ذلك بالمبادي،

و لمَّ كان البَّحث في علم العقه عن لأحكام الحنمسة، أعني: الوجوب، و

اسدت، و لإدحة، و الكراهة، والحرمة؛ و عن الصخّه و التطلال، مل حيث كوبها عوارض لأقعال لمكتفين، فلاحرم كان موضوعه هو أفعال لمكتفين، مل حلث الاقتصاء و التحيين و مناديه ما يتوقف عليه من المعدّدات، كالكتاب و السنّة والاهماع، و من النصورات، كمعرفة الموضوع و أحرائه و حرئيّاته؛ و مسائله هي المطالب الحرثيّة المستدلّ عليها فيه.

## المقصدالثاني في

تحقيق مهمات المباحث الاصولية الني هي الاساس لبناء الاحكام الشرعية

وقبه مطالب:



المطلب الأول في نبذة من مباحث الألفاظ [رفعة أصول]

#### تفسير

المصطومهي، إلى يجد فالم الباطلع بنسل نصق بنعلي من وقوم الشركة وبم، وهو حرب، اولا عمله، وهو كنبي أثمّ الكنثي إلمَّا أنا ينساول معداه في حملع مواردة، وهو سواصي، أو ينطاوب، وهو نسكت

وربا مکشر و ف با بعد طامت الله و سوء کاب العالی مقصمة کال ب و صفه و منفصلة کا عبدین

وربا كرب ياعاد والجالعي فهي سراده.

و إنا تكترب معالى م الحاصص وصع واحد، فهو تسترك .

و با خلص لوضع خده ، له سلعمل في ، في من غير أنا لعلم فله ، فهو خفيفه وانح ر. و إنا للبب، وكان الاستعمال للدسلة، فهو سفول اللعولي ، والسرعي ، او لعرفتي او إن كانا لدون الداسلة فهوالمرخل

## أصل

لا ريب في وحود حميمة المعقرية و عرفته او أمّا السرعيّة، فقد حسفو في إثّه تها و سميها, فدهب إن كن فريق، وقس حوص في لاستدلاب، لالذ من تحرير محل السرح.

فيمون: لا برع في أن لأعداط مقد وية على لدا أهل بشرع، مستعملة في حلاف معاليه المعوية، قد صارب حماس في تلك المعالى، كاسعمال «الصلاه» في لأفعال محصوصة، بعد وضعها في بعد المدع، و ستعمال ((الركاة، في المدر عمرج من دال، بعد وضعها في للعة بسمو، و استعمال (الركاة، في المدر عمرج من دال، بعد وضعه في للعه بصل عصد و إلي الراغ في أن صيرورب كديل، هن هي بوضع المدرج و بعيله إذ ها بارة بك المعافي محسك قديدة، تكول حدائق شرعتة فيه، و بواسطة علية المعافي محسلة في الدكورة في بدال أهل المنزع، وإنها سعميه المدرع في بطريق المحرفة المدرك هي المنزع، وإنها سعميه المدرع في بطريق المحرفة المدرك محرفة حاصة، لا شرعة

و بطهر شمرة الحلاف في إدا وفعت محرّده عن شرائل في كلام الساع؛ فألها عمل على بلغاني المدكورة بناءً على الأون، واعلى اللغوية الماءً على الشاب، و تمارد استعملت في كلام أهل الشرع، فأنها لحمل على بشرعيّ بعار خلاف.

احتج اشتون را را مصع بال «الصلاة» سه مركدت محصوصة عا فها من لأقول و المشاب، و أن «الركاه» لأدع ما محصوص، و «الصام» لامساك محصوص، و«الحج» فصد محصوص، وتعطع أيضاً المسق هذه المعلى مهاري المهم عند إصلافها، والرث علامة الحقيقة، ثبتاً هدام يحصل إلاً لتصرف الشارع وقله ها إلها، وهو معلى الحقيقة الشرعته

و أورد عليه: أنه لا يلزم من ستعم لها في عبر معاليه أن تكول حدثق شرعيّة، بل يجوز كونها مجازات،

ورة توجهين: أحدُهما: أنَّه إن أريد بمحارتها: أنَّ لشارع استعملها في

۲ ش ۱ می د . . ۳\_ کمای الی الفهید-ج

المنوسم وحمع ب

۴ میکون س

۵ ـ على الشرعية ـ ب

۷ میں جدیں ج ب

[عير] معايها، لمدسنة المعنى التغوي، وم يكن ذلك معهوداً من أهل اللّعة، ثم اشتهر، فأفاد معير قريبة، فدلك معنى الحقيقة الشرعبة، وقد ثبت المدّعنى؛ و إن رُيد بالمحاريّة: أنّ أهن اللّعة استعملوها في هذه المعاني والشارع تبعهم فيه، فهو حلاف الضاهر؛ لأنها مع ب حدثت، وم يكن أهن للّمة يعرفونها، و استعمال اللّفظ في المعنى فرع معرفته،

و ثانيها: أنَّ هَٰذُه المُعاني تفهيم من الأنفاط عند الاطلاق بعير قريبة. ولو كانت محارث لغويّة؛ لم فهمت إلاَ بالقريبة.

وفي كلا هادين الوحهين مع أصل الحجّة بحث.

أمّا في الحجة، فلأنّ دعوى كوب أسياء لمعاليه الشرعيّة لسقه منها إلى الفهم عند إطلاقها، إلى كانت بالنسبة إلى إطلاق لشرع فهي مملوعة، و إلى كانت بالنظر إلى اطلاق أهل اشرع فالذي يلزم حسنه هو كوبها حقائق عرفيّة لهم، لا حقايق شرعيّة.

و أمّا في الوحه الأوّل، فلأنّ قوله: «قدلك معنى الحميمة الشرعيّة» ممنوع، إذا لاشتهار والاقادة معير قريمة إنّها هو في عرف أهل لشرع، لا في إطلاق الشارع. فهي حيث حقمة عرفيّة لهم، لا شرعيّة.

و أمّا في الوحه الثاني، فلها أوردناه على لحجّة، من أنّ السبق إلى الفهم بغير قريبة إنّها هو بالنسبة إلى المشرّعة لا إلى الشارع.

حجّة لنافس وحهان.

الأوّل أنّه لو ثنت نقل الشارع هذه الألفاط إلى غير معانيها المعوية، لفهمها المحاطبان بها، حيث أنهم مكلّفول أما تتصمّه أولا ريب أنّ الفهم شرط التكليف، ولو فهمهم إنها، لنقل دلك إليه المشركتما لهم في التكليف. ولو نق، فإمّا بالتواتر، أو بالآجاد. والأوّل لم يوجد قطعاً، وإلاّ لما وقع الحلاف فيه.

٣- و أما وردوحه الأورد. ب

ب- بهتر - ۱

واللَّه في لا يقيدالعلم. على أنَّ العادة تفضيُّ في مثله بالتواتر

الوحه الثاني: أنها و كانت حقائق شرعته لكانت غير عربته، و للأرم باطل، فالمنزوم مثله، بيان الملازمة: أنّ احتصاص الأله ط بالنّمات إنها هو محسب دلالته بالوضع فيها، والعرب لم يضعوها؛ لأنّه المفروض، فلا تكون عربيّة، و أمّا بطلان اللازم، فلأنه ينزم أن لا يكون لقرآن عربيّاً الاشتماله عليها، وما بعضه حاصة عربيّ لا يكون عربيّ كنّه، وقد قال الله سنجامه: «إنّه أشرائها أهراناً غربيّاً».

و أحيب عن الأول بأن فهمها لهم ولد باعتبار الترديد بالفراش، كلأطفال يتعلّمُون للعات من غير أن يصرّح هم بوضع اللفط للمعنى؛ إذ هو ممتبع باللسبة إلى من لا يعلم شيئًا من الأعاط، وهذ طريق قطعى لا يلكر فال عليم بالتمهيم و باللقل: ما يتباول هذا، منعد بظلال اللازم، و إن عليتم به، لتصريح بوضع للفط للمعنى منعد للازمة.

وعن الشي: بالمنع من كونها عبر عربية. كيف، وقد حملها لشرع حقائق شرعية في ثلك المعالي محارات لعوية في لمعنى السوتى؛ فإنّ المحارات لحادثة عربيّة، و إن م يصرّح لعرب دحادها، لدلالة الاستفراء على تحويرهم توعها. ومع لشرّب، منع كون القران كنّه عربيّاً، والصمير في «إنّا أمرساه» للشورة، لا للفرآب، وقد بطيق «الفرآب» على السورة و على الآية.

فات قبل: يصدق على كلّ سورة و أنَّة أنَّها بعض الفرآن، و يعض الشيء لا يصدق عليه أنَّه تفس ذلك الشيء.

قدد: هذ إنها يكون في لم يشرك لنعص الكلّ في مفهوم الاسم، كالعشرة، فانها سنم لمحموع الآحاد محصوصة أفلا يصدق على البعض، يحلاف تحوالماء،

\* و وحه ح غ\_ سورة پوسعباد ۲

۱ منصی ج ب

۴- فلا یکونا۔ پ ۵۔ برصم للممی۔ پ

٢٠. اقصومة ليس ي الم

وية سه بلحسه السلط سارد لرطب بالطبع، فيصدق على الكنّ وعلى أيّ لعصل فرص منه، فنعاب، هذا اللحر ماء، و يراد بالدء مفهومه الكنّي، و يقال: يه بعصل ماء، و يراد بالدء مفهومه الكنّي، و يقال: يه بعصل ماء، و يراد به محموع الماه الذي هو أحد حربة بالديث بلفهوم و عراب من هند الفييل، فيصدف على السوره أنّه فراب و بعص من الفرآب، بالأعتبار بن المارية أنه وصعاد خسب السيراث بالمحموع للحصي وصعاد أحر، فنصح بهذا لاعتبار أن يقال السورة بعص الفرآب.

إذا عرفت هذاء فقد ظهر لك ضعف احخص.

والتحميق أن نفال إلا رب في وضع هذه الأنفاط للمعالي اللعويّة، وكولها حداثه حقّ للى فله المتعملها في المعالي المدكورة أم كول ديث الاستعمال بصريق الشار، أو الا عدال في رم به و شهر حلى أو د عمر قريب، فللسل عملوه عول الاستداري فهم المراد منها إلى الفرائل الحالمة أو لمدالمة ولا يبني لذ ولوق دالإقادة مصداً. والدول دلك لا نشبت المصوب، فا ترجيح الدهاب الدول، وإن كال المصوب، فا ترجيح الدهاب الدول، وإن كال المصوب من دليلهم مشاركاً في الشعف الدليل المشتين.

## اصل

الحق أنَّ الانسراك وقع في علم العرب. وقد أحاله شريعة. وهو شادًّ صعيف لا يُلتمت إليه.

ثم إن العائلين بالوقوع الحسفو في السعماله في أكثر من معنى إذ كان لحسم بين ما يستعمل فيه من بعانى ممكد أو فحوّره فوم مصفاً، و مبعه آخرون مصفاً، و فضل ثالث! فيعم في المعرد وحوّره في ليشية والحمع، و ربع: فيفاه في الاكبات و أسته في حتى.

مهوه بخو

الله حتمف محوّرون؛ فعال قوم مهما إنّه نصريق خقيفة. وارد بعض هؤلاء: أنّه صاهر في حسم حد بحرّد حل فرائل، فنحت حمه علمه حيثيّم. وقال سافون إنه نصريق نحار

والافوى عبدي حوره مصفى كنه في بفرد محلى وفي غيره حقيقه. ساعتى حوار انتفاع بديعي عالم مستشه من عقلات ما تمسك به بديعوت وعلى كوله محاراً في لفرد الدد وحده منه عبد إصلاف بقط، فيمتفر إزادة الجميع منه لي إنفاء اعسار فيدا وحده فيصبر المنف مستعملاً في حلاف موضوعه لكن وجود العلاقة الصخيمة للنحق أعلى علاقة لكن والجرء بعقره فيكون عاراً.

ون فلك من عن سرح في شرد هو مسعمان بلقط في كن من المعلمين بأن ير دله في طلاف واحد هذا و داك ، سي أن يكون كن منها مدطأ للحكم و المعلماء الأثبات والتي لا في محموج المركب الذي أحد المعلمين حرء منه سلماء الكن النس كن حرء يضح أصلافه عني كن بن إذ كال المكن تركب حقيقي وكان الحرء منه إذا ليني سنى الكن حسب العرف أيضاً، كالرقبة للانسان، يحلاف الماضيع و صفر و نحو ديث

قد ، م أرد توجود علاقة اكن واجرء أن يقط موضوع لأحد المعليين و مستعمل حديد في محموعها معاً، فيكون من دب إطلاق اللهظ لموضوع للجرء و ردة اكن كي توهمة معصها، لمرد م ذكرت بن مراد أن اللهظ لمد كان حقيقة في كن من معليان، لكن مع قد توجدة، كان استعماله في لحملع مقتصباً لإلغ عاعتمار فيد توجدة كي ذكرده، و احتصاص للعظ بنعض التوضوع به أعلى: ما سوى توجدة، فيكون من دات إطلاق للقط لموضوع للكن و إردة الجرء، وهو عبر مشترط بسيء ممة اشترط في عكسه، قلا إشكال،

الممحسوات

<sup>-</sup> Se ye \*

\_ \_ \_ ò

وله على كونه حقيقة في التشبة والجمع: أنها في قوة تكرير لمفرد بالعطف. والطاهر: عنبار الاتفاق في النفط دون المعلى في لمفردات؛ ألا ترى أنه يقال: ريدان و زيدون، وما أشبه هذا مع كون المعلى في الآحاد محتماً. و تأويل بعصهم له بالمسمّى تعشف بعيلاً. و حيثي، فكما أنه يجور إردة المعلى المتعددة من لألماط المفردة المتحدة المتعاصفة، على أن يكون كن واحد مها مستعملاً في معلى بطريق حقيقة، فكذا ما هوفي قوته،

احتخ المانع مطلقاً: بأنه و حار استعماله فيها معاً بكان دلك بطريق الحقيقة، إذ المفروض: أنّه موضوع بكلّ من لمعلمان، و أنّ الاستعمال في كلّ منها لطريق الحقيقة. و إذا كان بطريق حقيقة، ينزم كونه مزيداً لأحدهم خاصة، غير مزيد له خاصة، وهو مجال.

بيال الملارمة: أنّ له حيث ثلاثة معالى: هذا وحده، وهذا وحده، وهما معاً، وقد قرض استعماله في حيع معاليه، فيكول مريد فد وحده، وهذا وحده، ولها معاً، وكونه مريداً هما معاً معاه: أن لا يريد هذا وحده، وهذا وحده، فيلزم من إردته فيها على سبيل البدلية، الاكتفاء لكنّ وحد منها، وكونها مراديل على لانفراد؛ و من إرادة المحموع معاً عدم الاكتفاء بأحدهما، وكونها مراديل على الاحتماع، وهو ما ذكرنا من الملارم.

والجواب: أنّه مناقشة لفطيّة؛ إد لمراد نفس المدلوس معاً، لا بقاؤه لكنّ واحد منفرداً. وعاية ما يمكن حسندٍ أن يقال: إنّ مفهومي لمشترك هم منفردين، فاذا استعمل والمحموع، لم يكن مستعملاً في مفهوميه، فيرجع المحث إلى تسمية ذلك استعمالاً له في مفهومه، لا إن ربطال أصل الاستعمال، ودلك قليل الجدولي.

و احتج من حص المع بالمرد بأنَّ التثنية و لجمع متعدّد لا و التقديرة فحال تعدّد مدلوليها ببخلاف المقرد.

٢ - استعمالاً ي ـ ب

و اتَّحيب عنه؛ بأنَّ التشية والجمع إنَّها يفيدان تعدّدالمعنى المستماد مى المفرد. قان أفاد المعرد التعدّد، أفاد م، و إلاً، فلا.

وفيه تطريعلم ممَّ قلباه في حجَّة ما احترناه.

واحق أن يقال إن هذا لدليل إنها يمتضى بني كون الاستعمان المذكور بالسبة إلى المرد حقيقة، و أمّا بني صحّته محارًا حيث توحد العلاقة المحوّرة له،فلا.

واحتج من حص الحوز بالنبي: بأنَّ اللي يفند العموم فللعدَّد، للحلاف الاثبات.

وحوانه: أنَّ النبي إنَّهَ هو للمعنى المستماد عند الاثنات؛ قادا لم يكن متعدّداً فمن أين يجيء التعدّد في النبي؟

حجة عوريه حقيمة: أن ما وضع له النقط واستعمل فيه هو كل من المعيين، لا بشرط أن يكون وحده، ولا بشرط كونه مع عبره، على ما هو شأن الماهيّة لا بشرط شيء، وهو متحقّق في حال الانفرد عن الآحر و لاحتماع معه فيكون حقيقة في كلّ منها.

واحوب: أنّ الوحدة تتبادر من المفرد عبد إطلاقه، و ذلك آية لحقيقة. وحسند، فالمعنى الموضوع له فيه ليس هو لماهنة لانشرط شيء، بل هي بشرط شيء. و أنّ فيا عداه فالمذعى حق، كما أسفساه.

و حقة من رعم أنّه طاهر في الحصع عبدالتحرّد عن الفرائن، قوله تعافى:

(( لَمْ تَرَانَ شَ تَشْخُدُ لَهُ منْ فِي السَّمْوَاتِ وَمَنْ فِي اللّرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْمَمْرُ

والسُّخُومُ والحِدثُ والشَّخْرُ ولِشُواتُ وكثيرٌ مِنَ الدّسِ». فان لسحود

من لماس وضع حمه عني الأرض، ومن عيرهم أمر محالف بدلك قطعاً. وقويه:

ا «إِنَّ الله وَ مَلائكَتَهُ يُصِدُونُ عَلَى لنّتَىّ» ". فان الصلاة من شه المعفرة،

ا بوجد یم√یہ پ

## ومن الملائكة: الاستغفان وهما مختلفات.

و لجواب من وحوه:

أحده المعلى للحودي لكن واحد، وهو. عايه الخصوع. وكه في عماد وهو لاسده باطهار بشرف ولومحاراً.

و ثانیها: از دانه براوی عدار فعلی کا به قبل: «و یسجد به کثیر من بدس »، و با بنه بنمدیر خبر، کانه فس: إن بنه یصندی. و آب حار هذه المدار، دار قابه «یسجد به ما فی شدوات»، وقوله « وملائکه پُصدول» مداریا به، وهو متن عدوف، فکات داداً علیه، مثل فوه.

حسن بمنا عسمات و السماع العسماك راض و لمرأى محسماف بالعن بالعمال رصوب و على همال فيكونا قد كرّر اللفظ، مراداً به في كنّ مرّه معلى والانا بعال في حكم المذكور. واللك حائر بالألفاق.

و ناشه به و را شدت لاستعمال فلا يتعلَق كونه حديمة ، بن بقول: هوم از ، با فاشماه من لدس، و إن كانا المجارعي خلاف الأصل ولوسلم كونه حمدمة ، فالدرينه على إراده الحميع فيه ظاهرة افأين وجه اندلالة على طهوره في دلك مع فقد الفرانية ، كها هو ساعي؟

## أصل

و حستو في استعمال المقط في معنى خفيتني وامحار**ي، كاحتلافهم في** ستعمال مشترك في معالمه فمسعه قوم، واحقره آخرون، ثم احتلف المجوّرو<del>ن</del> ه كثرهم على أنه محال، وارته قس لكوله حقيقة و محار دلاعتبارين

حجه معين الله و حار السعمال النقط في لعسين، للزم الجمع بين السافيين ألا الملايمة، فلأن من شرط المجار لصب القريبة المالعة عن إرادة

احميمة؛ و هذا قال أهن السال؛ إنّ انجار منزوم قريبه معايدة بارده الحميمة، ومنزوم معايد بشئ معايد الدلك الشئ و إلا يرم صدق بنزوم بدول اللارم، وهو محال، و حميوا هذا وحم عرف بن انحار و لكدانه و حبيب، قادا مسعمل شكّم النّفط فيها، كان مريداً لاستعماله في وضع له، باعد رارادة المعلى خصيمي عبر مويد به دعد رارادة المعلى محارى، وهو دا ذكر من الأرم، وأمّا بطلاله فواضح.

و حجّة المحوّرين. أنّه النس من إرادة الحصيمة و إراده محارمه منافرة. و إذا لم يكن شمّ منافرة لم يمنع الحنماع الارادشين عبد التكلّم.

و حلیتموا لکونه مح رأ . دال آستعماله فیمها سنعمال فی عبر ما وصلع له أولاً ، إدام یکن المعنی محاری داخلاً فی الموضوع له وهوالآن داخل. فک محاراً

و حنح له نل نكويه حصمة و محاراً. دان النفط مستعمل في كل واحد من النعليب والفروض أنّه حقيقة في أحدهما «محار فيالاحر، فيكنّ واحد من الاستعمالين حكمه.

وحوب لمدين عن حجه الحورات هر بعد ما قرر وه في وحه ساني.
و أمّا الحكتان الأحيرتان، فهي سافطتان بعد بطال بأولى و تريد الحجه عني محارته، وأن فيها حروجاً عن محل لبراع؛ إذ موضع المحب هو سنعمال اللّفظ في المعيين، على أن يكون كلّ مهي مدحاً لتحكم، و معلماً بلالد ب والمعين، كي مرّ آبفاً في المشترث وما ذكر في الحجة يدل على أن المقط مستعمل في معنى محاري شمل للمعنى الحقيقي و عاري الأولى، فهو معنى ذات لها. وهذا منه الأراع قده فال الله في المصحة يحور إرادة المعنى الحاري الشمل ويسمّى دلك به العاري الشمل في معنى الدحون، فيساون دحوها حاد، وهوالحقيم، و اعلاً و أصع قدمى في دار فلال» الدحون، فيساون دحوها حاد، وهوالحقيم، و اعلاً و

۱۰ ستمدیه هی است.
 ۳۰ وهدا لالراعیات

w rather T

راكباً، وهما مجاران.

والتحقيق عدى في هداالقام: أنهم بن أرادوا بالمعى لحقيقي لدي يستعمل فله المفط حيث تمام لموضوع له حتى مع لوحدة لملحوطة في المفط لمهرد، كما علم في لمشترك لل كال القول بالمع موجهاً الأن إرادة محار تعانده من جهين: منافي لموحدة لمحوطة والروم القريبة المانعة وإن أرادوا به المدلول الحقيقي من دول اعتبار كونه منفرداً الكما فرر في حواب حجة المانع في المشترك ، اتبحه لمفول بالحوار، الأن المعى الحقيقي يصير بعد تعريته عن الوحدة محرت للمفط والقريبة الملازمة لمنحار الا تعانده و حيث كال المعتبر في معود معه لفطياً المورد في المعلى وكلامه حيثيد متحه الكن في عرف أل المانع في الموسعين بدؤه عني الاعتبار الآخرة و كلامه حيثيد متحه الكن قد عرفت أل التراع يعود معه لفطياً ومن هد يظهر صعف القول بكونه حقيقة و محرأ حيثين فيان المفط فيه عازاً أيضاً .

# المطلب الثاني في الاوامروالنواهي

وفيه بحثان:

## المحث الأوّل في الأوامر

## اصل

صبعه فعن ۱۹ ق معده حسبه في المحمد في المحود في المحمد في المدت فقعه وقت المعه في المدت فقعه وقت المحمد في عليب فقعه وقت المحمد في عليب وهو المدت المحمد وهو المدت المحمد وهو المدت المحمد وهو المحمد في المحم

بها وجوه الأوّل - أنّ عطع بأنّ بسيّد إذا قال لعبده «إفعل كه » فلم بمعلى غُدُ عاصياً والمعشاء وهو بمعلى غُدُ عاصياً والمعشاء وهو معلى لوجوب.

. . . . . 1

د سے . درعمان سے ما

٧- انتريبة الى اصول الشريعة، حن ٥٢

ء عجره د

ورو يد پ

لا يمان المراش على إرادة أوجوب في منه موجوده عالماً، فبعلم إلم تفهم متها، لا من مجرّد الأمر.

الله المون المتروض فع باكرده التعام العراس، فليعة كدلك ، لوكانت في الوقع موجوده، فالوجد بالشهد للذاء الدم حليثد عرف الالصليمية أصدلة عدم اللفل في دلك للم المصوب

الله ي - قوله على المح صر المسلس الله المعدد المسلسة إلى المردد"» و سراد مراهم المحدد المردد المردد المردد المردد المردد المرد المحدد المحدد المداهد المحدد المداهد المحدد المداهد المحدد المداهد المحدد المداهد المحدد المداهد المحدد ا

اشابث - قوله تعالى: «فليتحدّرالندين يُحالمُون من شاه بالصليف فللهُ و تُصلهُم عدال ألميّان حلب هذه سلح ما عالف الأمن و مهابد دامل توجوب.

فال قبل الایه این دلت علی با عدیف الأمراء مور الحدار ولا دلا ما ق بالث علی وجوله رکا للفدیر کول الأمر للوجوت، وهو علی للما رخ قبه.

قد هذا يأمر بلاخات و لا رام قطع من يا معنى بدت حد عن لعد ت أوره حدة، ومع بشرات، قالا أفل من دلائه عنى حسن خدر حسد ولا ريب أنه ركز يحسن عند قدم المقتصى بتعدات و يود يوجد المقتصى، بكرات خار عنه سفهاً و عندًا، و ديث محال عني بله سبح له اورد الله وجود الليصي، بنداك لامر للوجوب، لأن المقضى بتعدات هو محالة الوجب، لا بدوت

The second secon

The second of the second of

ي لانه پ

قد : المتددر إلى المهم من المجاهة هو ترك الامتثال والاتيان دلمأمور به و أقد المعلى الذي ذكر بموه فعيد عن المهم، غير متنادر عبد إصلاف المطاه فلا يصار إليه إلا بدال و كأنها في الانة استبرت منصقية معلى الإعراض، فعديب دادعن»

وال فيل: قوله في الآلة؛ «على أمره»، مطلق فلا يعتم، وللذعبي إفادته الوحوب في حميع الأوامر نظريل العموم.

قدا: أصافة لمصدر عند عدم المهد للعموم، مثل «صرب ريد»و« أكل عمرو»، و آية دلك حور لاستشاء منه، فائم نصح أن يمان في لآية: فليحدر لدس محاله عود على أمره إلا الأمر الفلالتي. على أن الاطلاق كاف في المطلوب؛ و وكان حقيقه في غيرالوحوب أيضاً، لم يحس لدم و لوعند و لتهديد على محالفة مصفى لأمر

برابع: قوله بعالى: «وردا فس لهُمهُ رَّكَفُوا لَا يَرَكَفُونَ ﴾؛ فأنه سيحانه دتمهم على محالفتهم للأمر، ولولا آنه للوجوب لم يتوجّه الدة.

وقد عبرص أولاً عمع كون الدمّ على ترك المأمورية، بن عنى تكديب الرسل في المسلم، بدليل قويه تعالى: «وَثِيلٌ يَومئد للمُكذِّبين ».

و زياً: دأن الصنعة تفيد الوحوث عند الضمام القرينة إليه إجماعاً، فنعلَّ لأمر بالركوع كان مفترناً بم يقتضي كونه لنوجوث.

و الحيب عن الأون: وأنَّ المكذِّبين إمَّا أن يكونوا هم الدين لم يركعوا عقيب

۲ ــ بصريق المعوم ، بيس في - أغب

A Mayor sign of

<sup>. ..</sup> 

<sup>1 10 44 40</sup> 

<sup>1.49 8</sup> 

<sup>11. .</sup> h = = = 0

أمرهم به، أو غيرهم. قال كان الاؤلى، حارّ أن يستحقّوا لذمّ بترك لركوع، و لويل توسطة لتكذيب، قال الكفّار عندنا معاقبون عنى الفروع كمقابهم على الأصول، وإن كانو غيرهم لم يكن اثبات الويل لقوم بسبب تكديبهم منافياً لذمّ قوم بتركهم ما أمروا به.

وعن الثانى: بالله تعالى رتّب الدمّ على مجرّد محالفة الأمر، فدل على أنّ لاعتبار له، لا بالقريبة.

إحتج لقائمون بأنه للمدب بوجهين

أحدهما: قوله صلى الله عليه وآله: «إد أمرتُكم بشىء فأتو مِلهُ مااستطعتمٌ»، وحه للدلالة: أنّه ردّ الاتباب بالمأمور به إلى مشيّتنا، وهو معنى لندب.

واحیت ٔ دیمع می ردّه إن مشیّنها، و إنّها ردّه إن استطاعتها، و هو معنی المحمد

و ثانيها أن أهل للمة فالو لافرق بين لسؤان و الأمر إلا بالمرتبة؛ فانَّ رتبة الآمر أعلى من رتبة السائل؛ والسؤل إنها يدلُّ على البدب؛ فكدلك الأمر؛ إد لودن الأمر على الايجاب لكان بنهي فرق آخر. وهو خلاف ما نفلوه.

و أحسى: أنَّ لفاش بكون الأمر للايجاب، يقول: إنَّ السؤان يدلَّ عليه أيضاً إذ لأنَّ صيعة «إفعل» عده موضوعة لطلب الفعل مع المنع من الترك، وقد استعملها السائل فيه. لكنَّه لا يلزم منه الوحوب؛ إذ لوحوب إنها يشت بالشرع، و لدلك لا ينزم المسؤول القبول، وفيه نظر.

و لتحقيق: أنَّ لمن لمدكور عن أهل اللُّعة عير ثابت، بن صرّح بعضهم

ا ، و حیج نے ۲۰ یاں شدیب نا ۳ یونیو نا چ۳۱۶، مر ۲۵ کا احیب ہمہ ۵ ، و دُنیا نا ۷ نان سیان علی التحیی محدی الادب

بعدم صحبه

حجه ه شهر را ه بهدر مسترك ال صبيعة سنعميت تاره في لوحوب، كنويه تعلى واقتمو صداهه، و أخرى في بدب، كفويه وفكاتثولهم الله في بدب كريب موضوعة بكل منها برم الاشتراك أو لأحدهم فقط لرم غيره فيكول حقيقه في عدر بشترك بنها وهو صب لقعل، دفعاً بلاشتراك و لجار، و إنا كران لا عال بكل يجب بمصراً إبيه إذ الله عدم عليه وقد دار بالأدية السابقة أنه حقيقة في الوجوب بخصوصه الملائد من كونه محراً في عداه، و إلا برم الاشتراك محالف الأصل الرجوج بالسنه إن محال الا بعدر على أن الحار لاشتراك المعدر وضعه للمدر المشترك المستم إن محال الا بعدر على أن الحار الأرم بتعدير وضعه للمدر المشترك المعدد عدد حصوصته في كل و حد من المسلم بخصوصه عدر، حدث م بوضع له المعدد عدد حصوصته في عرام وضع له المعدد عدد حصوصته في فيكول استعماله فيه معها استعمالاً في عبرام وضع له المعدد عدد حصوصته في عدد المورة الاشتراك ، سوء أخل جميعة ومحراً ، و بتعدر المشترك و مع دارك و بعدر المشترك المسترك في الأول محتص بأخذ المشترك المسترد وفي الذي حاصل فيها

و رئے لیوللم بنہ و بہا، باعثہ راک ستعماله فی المدر المشبوك على الألوب محارّ، فيكون معاملاً لاستعماله في معلى الآخر على بدقى، فسند و ياب.

وسس كي ألوقهم، بأن الاستعمال في عدر المشرك ، إن وقع، فعلى غاية المدرة والشدود، فأس عوامل شهار الاستعمال في كن من المسين والمتشارة. وإذا ثب أن المحور المارم على لتمدير الأول أقل، كان بالمرحيح مالولم بقم عليه المدل ما أحق

حتى سند ئرصي د رصى بدعه على تها مشركة عدّ بأنّه لا شهة

er y w T e e e e e

<sup>4 1 4</sup> 

ہ یا بعد اصوب سربعہ ہے ، حن۳۵

<sup>- 4.3</sup> 

في السعمال صيعة الأمر في لايج ب و بندت معاً في بنعة، والتعارف، و عنزال، و بسئة، و طاهر لاستعمال نصصي الحضفة، و إنها ليعمال عنها ندين.

قال: «وم السعمال المقطه أواحدة في شلك أو بأشاء إذَّ كاستعماها في لشيء الواحد في الدلالة على الحقيقة».

واحتج على كوبه حصفة في توجوب بالمسلم بي العرف الشرطي حمل الصحابة كل أمر ورد في القرآل أو ستلة على توجوب، وكان يدهر عصهم بعصاً في مسائل محلفة، و مني أورد أحدهم على صدحته أو من بله سبح به و من رسوبه أي صلى بله علمه و بدر م يقل صدحته هد أمر، و يأمر بديمسي أساس، أو بوقف بين الوجوب والبدب، بن كتبو في شروم و وجوب باعد هر، وهد معلوم صروره من عادا بهما ومعلوم بصاً أن ديث من سأب على هم، و تابعي الديمس، قطال ما احتمو و بدطرو وقلم يجرحو عن بديوب أدي دكرياه، وهذا بدل على قيام المحجة عليهم بديث حتى حرب عاديم، وحرجو عند يقتصيه محرد وضع اللغة في هذا الباب.

وں رحم شار راو أما أصحب معسر بام منة ولا ختمون في هذا لحكم بدى ذكر من وإن حتمون في أحكم هذه لأعاط في الوضوع سنة وم يحملو فقط طو هر هذه الأله طرارة على ما نيسان وم يعوف على بأده وقد بيد في موضع من كتبد: أنّ إحماع أصحاب حكمان .

والعوب عن حدد حد لأول أر فدالله أن وجوب هولمله در من إصلاف لأمر غرف ثير إن عرد سلعماها في سدت لا يقتصي كوله حسفه ايف بالأمر عاراً وحود أمارا ما وكوله حبراً من الاشتراك وقوله الما المسلمات لمقطة الوحدة في لشياس والأشاء كالسعماها في شيء الوحد في لملالة على حصفة الما أن الصبح إن المسلم أو الاشاء في

۱ - المتعارف ، ب ۳ ـ الاستا ـ الف

لاستعمال، أمّا مع التفاوت باشادر وعدمه او بم أشبه هذا من علامات لحقيقه وامحار، فلا وقد بتبا ثنوت النه وت.

و أمّا احتجاجه على أنّه في العرف الشرعيّ للوحوب، فلحفّق ما ادّعساه، إذْ طاهر أنّ جلهم له على لوحوب إلى هو الكوله له لعة، ولأنّا تحصيص دلك لعرفهم يستدعي تعيير لقعد عن موضوعه لتعويّ، وهو محالف للأصل هذا، ولا لذهب عدك أنّ ما ادّعاه في أول احجّه [س] ستعمال الصبعة للوحوب وللدب في لقرآل والشّة، مدف لم ذكره أمن حمل الصحابة كلّ مر ورد في لقرآل أوالشنة على لوحوب، فتأمّل!

حمح بد همون إلى التوقف, وآله لو ثبت كونه موضوء أبشيء من معلى، لثبت بدليل. واللاَرم مسف؛ لأن لدنيل إلى العص، ولا مدحل له، و إلى النقل، وهو إلى الآحاد، ولا يصد العلم، أوالتوانر، والعادة بفتضي بامتماع عدم لاطلاع على لتوثر مثل بنحث و يحتهد في لطنب، فكان الواحب أن لا يحتلف فيه.

واخوب; منع الحصر؛ قال هلها قسماً آخر، وهو ثنونه بالأدلة ألي قدماه، ومرجعها لى تنتع مطالً استعمال لنفط والأمارات لد لَّه على المفصود به عندالاطلاق.

حقة من قال بالاشيرك بين ثلاثة أشده السعمانه فيه، عني حدو ما ستق في احتجاج السيد الره» على لاشتراك بين الشيئين والحواب، الحواب،

و حجَّة أنمائل بأنّه للمدر لمشترك بين النلاثة وهو لإدن، كحجّة من قال بأنه لطلق الطلب: وهوا غدر المشترك بين الوجوب والبدب، وجولها كجوالها

۲ م عدور . ۲ ب عدوه عدا ۲ م عدوه عدا ۲ م عدوه عدا ۲ م عدور . ۲ م عدور عدا ۲ م عدا ۲ م عدور عدا ۲ م عدا ۲ م عدور عدا ۲ م عدا ۲ م عدور عدا ۲ م عدا ۲ م عدور عدا ۲

وحتح من زعم أنه مشتركة بين الأمور لأربعة سحوما تعدّم في احتجاح من قال بالاشتراك . وجوابه مثل جوابه.

### فائدة

يستهاد من تضاعيف أحديثنا المرويّة عن الأثمة عليهم شلام. أنّ ستعمال صيعة الأمر في المدب كان شايعاً في عرفهم، نحبث صار من مح راب لراجعة المساوى احتماها من للفط الاحسمال الحقيقة على اللهاء المرجّع حارجيّ؛ فيشكل التعلّق في إثباب وحوب أمر عجرّد وراود الأمرانة منهم عليهم السلام.

أصل

احقَّ أنَّ صبعة الأمر عجرَده، لا شعرَ فيها توجدة ولا تكرر، و أَب تدلَّ على طلب الماهيّة. وحالف في دلك قوم فعا وأنَّ بافادتها التكرر، و برَاوها مسربةً أن يقال: «إفعل أبداً»، و آخرون فحموها للمرّة من غير ربادة عليه، و توقّف في ذلك جاعة فلم يدروا لا يُهماهي.

لما ؛ أنّ المتعادر من الأمر طلب يحدد حصمه المعلى، والمرّة و للكور حارحات على حقيمته ، كالرمات والمكان وتحوهم فكما أنّ قول العائن : «إضرب» عير متدون مكان ولا رمان ولا آنة يقع به الصرب كدلث عير متناول للعدد في كثرة ولا قلّة . بعم لما كان أقل ما يمتش به الأمر هوالمرّة ، لم يكن بدّ من كونها مرادة ، و يحصل بها الامشان صدق الحصمة التي هي المعلونة بالأمر به .

و يتقرير آخر: وهو أن يقطع بأنّ المرّة و للكرّر من صفات لفعل، أعيى المصدر، كالقليل و لكثير؛ لأنت تقول: اصرب صرباً قبلاً، أو كثيرً، أو

الأماجي عطد سابات

پيرونو عن ان اکيا پ مدم کر لانداب

ا عيم بالحج

waste f

<sup>1 -</sup> مل کشرہ ح

مكرّراً، أو عير مكرّر، فتُمندُه الصفات المحلفة، ومن النعلوم أنّ الموصوف الضفات لتقالمه لا دلاله العلى حصوصيّة شيء مها. ثمّ يله لا حقاء في أنه ليس المهوم من الأمر إلا طلب إلحاد الفعلي أسبى المعلى للصدري، فلكول معلى «إصرب» مثلاً طلب صرب ماء فلا يدل على صفة الصرب، من تكرار أو مرّة أو نحو ذلك.

وما يعال من أن هد إنها بدل على علم ودة لأمر الوحدة أوا تكرر المددة، فلم لا يدل عليها بالصبعة؟.

فحواله: أنّا قد ليّا حصار مدول الصاعة عصصالي حكم الشادر في طلب إيحاد الفعل. وأبي هذا على الدلاله على لوحده او للكرار؟.

احتج لأؤلون بوجوه:

آخده آنه لوم تکن لسکر ، ما مکر صوم و صلاه وقد تکرر فطعاً. والثانی الله المهی یفتصی شکر را فکدیث لأمر، فناساً علمه محامع

اشتراكهما في الدلالة على الطلب.

و لثالث. أنَّ الأمر بالشيء بهي عن صدّه، و سهي علع عن المهنَّ عله دالهُمَّ؟ فسرم البكرار في المأمورية،

والجواب عن الأوّل: لمنع من لللازمة؛ إذ بعنُ التكرار إلى فهم من دليل آخر، ستمناء لكنه معارض بالحجّ؛ فأنه فد أمرانه، ولا تكرار.

وعل الذي من وحهى: أحدهم أنّه قياس والنعم، وهو داخل، و إلا قلما عوره في الأحكام. وثالبهم - بيال الدرق، قال سهي نفسصي لتماء الحميمة، وهو إنه يكون دلته ثها في حمع الأود ت، و لأمر بمتصي إند بها وهو بحصل عرّة، و أيضاً الكرار في الأمر الديم من قعل عير مأهوراله، يحلاقه في الهي، اد الدوث تجتمع و تجامع كلّ فعل.

المرابطة أتعارض أأب

A DATE OF

ا ويد ، باب

وعن الثالث؛ بعد تسميم كون الأمر شيء بهياً عن صدّه، أو تحصيصه
بالصد العام وإرده سرك منه، منغ كون سهى لدي في صمن لأمر مابعاً
عن لمبهيّ عنه دائماً، بن يتفرّع على الأمر بدى هواي صمسه و باكان دلك دائماً،
عدائماً، وإن كان في وقت، فني وقت. مثلاً الأمر بالحركة دائماً يفتضي لمنع
من سكونا دائماً، ولأمر باحركه في ساعة بعنضي لمنع من سكونا فيه، لا
دائماً.

واحتسخ من و ب ميزه بأنه إدا فال بستد بعده الأخل بذار. فلاحلها مرّة غند محتفلاً عرفاً، ولوكان للتكرار لما عُندً

والجواب: أنه إلى صار ممسكم لأن المأمورية و هو حقيقة ، حصل بالرّه، لا الأثن الأمر ظاهر في برّه الحصوصة ، إذ أو كان كديث له يصدق الامتثار في العدها أو إلا ربب في شهاده العرف بأنه لو أنني بالفعل مرة ثالثة و ثالثة الفلة المنتلا و أنني بالمعل مرة ثالثة و ثالثة الفلة المنتلا و أنني بالمعل مرة ثالثة و ثالثة الفلة المنتلا و أنني بالمعل المشرك بين الوحدة والتكري، وهو صب إنحاد الحقيقة ، و دلك تحصل بأنها وقع .

وحتج السوقفون بمثل ما مرّ، من أنّه نو ثبت، النّبُ بدس، ويعفل لا مدحل به، ولآخاد لا نفيد، ويتوثر تمنع الحلاف.

والحوب؛ على سنن ما سنن تملع حصّر لذين في ذكر؛ فأن سنق المعلى إلى الفهم من للّمط أمارة وضعه على وعدمة دلللّ على عدمه، وقد للّما أنّه لا يتنادر من الأمر إلا طلتْ إحاد الفعل، و ذلك كاف في إلله ت مثله

# أصل

دهب التمنيع لـ رحمالله لـ و حرعة إلى أنّ الأمر المطبق يقتصلي الفور والتعجير؛ فلو أحرّ المكلف عصلي، وقال المملد الرصبي الله ّـ هو مشترك بين

١ - عي سکود پ

ua assis™

العور والتراحيُّ؛ فيتوفُّف في تعليل لمرد منه على دلالة تدلُّ على دلك.

و دهب حماعة, مهم المحقق أنوانفاسم من سعيدً، والعلاّمه أرحمهم الله تعالى إلى أنّه لا يدل على لمفور، ولا على الترحى، من على مطلق المعل، و أيّهما حصل كان مُحزياً. وهذا هوالأقوى.

لـا: نظیر ما تقدم في التكرار، من أن مدلون الأمر طنب حقیقة المعنءوالمور
 والتراجی خارجان عنها أن و أن الفور و لترجي من صفات الفعل، فلا دلالة به عنيها.

ححَّة لفول، نفور أمورستة:

الأوّل أنّ السيّد إذا قال العبده إسمي؛ فأخر العبد السّقي من عير عدراعُ لهُ عاصياً، و ذلك معلوم من العرف، ولولا إفادته المون لم يُعدُ عاصياً. `

وأحبب عنه: بأنَّ دلك إنَّها يفهم بالفرنية؛ لأنَّ العادة فاصلة بأنَّ طاب الشَّقِ إنَّها يِكُونُ عند خاجة إليه عاجلاً، ومحلَّ للراع مِ تكونُّ لصيعة فيه محرَّدة.

الثاني أنه تعالى دم إلليس لعنه الله، على ترك السحود الأدم عليه لسلام، عقوله سلحاله: «منا مُنفث ألا تُسلحُد إذ أَمَرَتُك » ولولم يكن الأمر للمور لم يتوجّه عليه الدم، ولكان له أن يقول: إنك لم تأمرني بالبدار، وسوف أسحد.

والجواب: أنَّ الذمّ باعتبار كون الأمر معيّداً نوقت معيّن. ولم يأت بالمعل فيه. والدلس على التقبيد قوله تعالى: «قَادا شَـوَّيْتُهُ وَ لَفَحتُ فيه مِن رُوحي فَقُلُوا لَـهُ مناحدينَ»."

۱ م عاربعه ای صور اسربعاد، ص ۱۳۲

ع معارج الأصول، ص ١٥٠.

۵ ـ عبيا ـ آلف -

۷ في عصاة ح

الارومان يا

۱۱- تعالى ـ پ

٦٣ مبيرة الأعرافء ٢٣ م

ها ميادي الوصول الي علم الاصول، ص17. 12 فلولا الف 14 مكوم ب

۱۰ - ترکد الب

والإستروا المعرواة

ا شد أنه لو شرع للأحير لوجب أن يكون إن وقت معتى، وللأرم منتف, أمّا الملارمة، فلأنّه لولاه لكان إلى آخر أرمنة الامكان الصافأ، ولا يستفيم؛ لأنّه غير معموم، والحهل به بسندرم لتكليف بالمحان؛ إذ بحب عبى المكلّف حينتُهِ أن لا يؤخر المعن عن وفنه، مع أنّه لا يعلم دلك لوقت لدي كلّف د سع عن التأخير عنه. و أمّا بتفاء للأرم فلأنّه ليس في الأمر إشعالً بتعيين الوقت، ولا عليه دليل من خارج.

والحوب؛ من وحهن، أحدهما - لنفض عا يوضرَح بحوار التأخير؛ إلا لا تراع في إمكانه، و ثاليهم -أنّه إلى يلزم تكسف المحال بو كان التأخير منعيّاً، إلا يحب حيثلة بعريف الوقب الذي يؤخر إلمه، و أمَا إذا كان ذلك أح ثراً فلا، لتمكّمه من الامتثال بالمادرة، فلا ينزم الكليف بالحدا.

الرابع قوله تعالى، «و سرغوا إلى مَعْبره مِنْ رَتَكُمْ أَنَّ، و لَا المراد بالمعفرة سبها، وهو فعل المُعور به، لا حقبقه، لأنها فعن المستحدة، فيستحل مسارعة العبد إليها، و حيث فنحب المسارعة إلى فعل المُعور به، وقوله تعالى: «فَاسْتُنْفُو لَعَيْرات»؛ وانّ فعن المُعور به من خيرات؛ فيحب الاستدق إليه و إنّها يتحفى المسارعة والاستدى بأن يقعن بالمور.

و حيب بأن دلك محمول على أقصية المسارعة والاستدق، لا على وحولها، و إلاّ لوحب لفور، فلا يتحقق المسارعة والاستدق؛ لأنهى إنّ يتصوّران في الموسّع دول المصيّق، ألا ترى أنّه لا يقال من قس له «شم عداً»، فصام: «إنّه سارع إنيه و شتبق»، و حاصل أنّ العرف قاص بأنّ إلا تبان بالمأمورية في الوقب الدى لا يجور تأخره عنه الاستمى مسارعة واستدقاً؛ فلابد من حمل الأمر في الآيتين

۳ بکیت ب

١- والثانث ـ ب

A 200 F

لأ-يى چىڭ ھ ت

Andrew Specific

٨ ولا ما د ياب

۵ د سوره ا عمر در ۱۳۳

۷ ألا بري ، ب

على لمدت، و لا لكان مفاد الصبيعة فيها مدفئاً ما تصصبه لماذة. و دنك ليس محاثر فتاتش!.

خامس أن كل محيرك بدائل: «ربد فائم، وعمرو عامه، وكل مشيء كالفائل: «هي صابق، وأنت حرٍّ »، إنها نقصد الرباب الحاصر،فكدنك الأمر، إلحاقاً له بالأعتم الأغلب.

وحوله أنما أولاً فالله قاس في اللغة الأنك بست الأمر في فادته العود على عيره من الحبر والانشاء و بعلاله بحصوصه طاهر والتائات في لفرق سهي بأنا الأمر لا يمكن توخهه إلى الحال، إد خاصل لا بصل الاستعمال إلى معلف ، وإذ الاقرب إلى الحال بدي عو عدره عن لفور و كلاهما عدم وفلا بصار إلى الحمل على الثاني إلا لدليل أ

السادس-أن لنهي نفيد المور، فنفيده لأمره لأنّه طنب مثنه. وأيضاً لأمر دالشيء بهي عن أصد ده، وهو يقتصي العور سجو مامرٌ في لتكر رأنفاً.

وحو له؛ يعلم من خواب السابق- فلا يعتاج إلى نفريره.

احتج سند ارحه سد بأن الأمر قد برد في لقران واستعمال أهل للعة و يراد به لفور، و قد برد و يرد به اسراحي، وظهر استعمال اللفظة في ششيي بمتصي أنها حقيقه فيهي و مشتركة بينها و أيضاً قانه بحس بلا شهة أن بستفهم المأمور مع فقد لعادات و لأمارات : هن أربد منه لتعجيل أوانتأخير؟ والاستفهام لا بحس إلاً مع الاحتمال في لفقط.

والجوب. أنّ الدي يشادر من طلاق الأمر ليس إلا طلب المعل. و أمّا المور و سراحي فالهما يفهما من لفظه بالقريبة و يكني في حسن الاستفهام كونه

موضوعاً بلمعنى لأعلى إد قد يسفهم عن أفرد سوطي الشيوم التحور به عن أحدها فقصد بالاستفهام رفع لاحتمال وها حسن في بحن فيه أل خاله التحمر من داهرين، حست يراب عقهوم من حست هو، من دول أل تكول فيه حروج عن مدلول المقط، ولو كال موضوعاً بكن واحد منها للحصوصة، لكال في إرادة التحدير سنها منه حروج عن طاهر المقط و اربكات السحور، ومن المعلوم حلاقه.

#### فائده

إد قد مال الأمر بطور, ولم باب مكتف بالأمور به في أول أوقاب لامكانا؛ فهل يجت عدم لا بان به في لتابي مالا دهب إلى كلّ فريق.

احتخو الأولى أن الأمر بمتضى كول الأمور وعلا على لأصلاف، و دلك توجيب سيمر ر الأمر. و بيثاني: بأن قوله إفعيل يجرى مجرى فوله إفعيل في الال التالي من لأمر، ولو صرح لدلك، لم وجيب الالدال به فيا بعد. هكد نفل المحلّق والعلاَّمة الاحتجاج، ولم يُرجّحا شلاً

و بنى لعلامة حلاف على أن قول عدلى قعلى، هن معده إفعن في لوقت الله بي، فال عصب في الله سام، وهكدا، أو معده إقعن في برمل لثان، من عبر بيان حدل الرمل تثالث وما بعده عناف قد دارأون قتصى الأمر المعن في حمع الأرمان، وإن قد بالله في لم يقتصمه، فالمسأنه بموتيه، وقد مسعه إلى مثل هذا الكلام بعض العامّة.

وهو و آن کان صحیحاً ایا آنه فلس الحدوی، إذ لاشکال آنی هوفی مدرك الوجهال الدس للی علیهما الحکم، لا فلها فکان الوجب أنا يلحث علما

والتحصق في دلك: "لَا الأُدُّه التي ستدلوم على أنَّ يأمر بعور بيس معادهم.

۱ مسري عيي ۲۰۰۰ م

۳ الرمال ب

في اعتمد في استدلاله على الأولى، لبس له عن القون يسقوط الوحوب حيث يمضي أوّن أوقاب الامكان مفرّ، لأنّ إرادة الوقت الاوّل على دلك لتقدير لعص مدنوب صبعة الأمرافكان بمنزلة أن يقون: «أوحنت عننك لأمر العلائي في أوّن أوقات الامكان» و يصير من قبيل الموقت. ولا ريب في قواته لعوات وقته.

ومن عدم على الأحيرة, فنه أن يقول توجوب لاتبال بالفعل في لثاني؛ لأنّ الأمر اقتصى ناطلاقه وجوب الاتيان بالمأمور به في أيّ وقب كان، و إيجاب المسارعة والاستباق لم يصيّره موقّتاً و إنّ اقتصى وجوب المبادرة، فحيث يعصي الكنف عجافه، ينقى مقادالأمر الأوّل بحاله. هذا.

والدي يطهر من مساق كلامهم إرادة المعنى الأوّل؛ فيشغي حيثاني ال**قول** بسقوط الوجوب.

أصل

۳ مربعه ي صوب شرعه، ص٠٠٠

الأمر أنَّه أمريه).

ثم أحد في لاحده على صدر إليه، وقال في همته: «إِنَّ الأَمْرِ وَرَدُ فِي السَّرِيعَةُ عَلَى صَرَّبِينَ، احده يقتصي إلحال المعل دول معذماته، كالزكاة و حج ، فأنه لا نحت عسا أن لكست المان، و تحصّل المصاب، و شمكّل من الراد والراحلة و لصرب الآخر يحت فيه مقدّدات الفعل كي يحت هو في نفسه أن وهوالصلاة وقد حرى مجراها فا سنه إلى الوضوء، و دا نقسه الأمر في الشرع إلى قسمان، فكيف نجعلها قسما واحداً »؟،

و فرق في دلك بين السلب وعلره، وأنه عال أن بوحث علم المستب لشرط اتفاق وجود السلب إلى أن يملع المحال وجود السلب الالله من وجود السلب، إلى أن يملع المعال معدمات المعلمات المعلمات المعلمات المعلمات المعلمات المعلمات المعلمات المعلمات المعلمات المحالات المعلمات المحالات المعلمات المحال المح

وهدا كها تراه، بنادي المعايرة للمعلى المعروف في كتب الأصوب المشهورة هذا الأصل، وم احتاره نسيّد فيه محلّ لا تمن، ولنس النعرّص لتحقيق حاله هنا مهمّ.

فلنغد إن البحث في المعنى لمعروف، وحجة لحكم لسب فيه أنه ليس عل خلاف يعرف، الله الأعلى بعضهم فيه الاجماع، وأن المدره غير حاصلة مع لمستاب فيبعد تعلق التكليف بها وحدها الله قد قبل إن الوحوب في احقيقة لا يتعلق المستاب، بعدم تعلق القدرة بها أقالدول الأسباب فلامتناعها، وأثما معها فلكومها حسلم الارمة الا يمكن تركها، فحبث ما يرد أمر منعلق طاهراً المستب فهو محسب الحقيقة متعلق دالسباء فا واحب حقيقة هو، وإل كال

١٠ أو نتمكن د الف د ب

۲۰ هو طبه د الاب ، بي

في لطاهر وسنه نه.

وهداً لكلام عندى منطورٌ فيه، لأنّ استاب و إن كانتُ لقدرة لا تتعلق به اسداءً لل لكلام عندى منطورٌ فيه، لأنّ استاب، وهذا لقدر كاف في حوار عكسف بها. ثمّ إنّ الصماء الأسباب إنها في للكسف يرفع دنك الاستبعاد المدّعى في حال الانفراد.

ومن ثمّ حكى بنص لاصوبيّن غول بعدم الوجوب فيه أيضاً عن بعض. ولكته غير معروف.

وعلى كلّ حال، فالمنى أره أن النحث في سبب قلس الحدولي، لأنّ بعدليّ الأمر دالمنت بادر، و أثر الشك في وجوبه هش.

و الله عبر لسبب، ولأفرب عبدى فيه قول المصل، لنا: أنه ليس لصيعة الأمر دلالة على الجالة لو جدة من لتلاث، وهو طهر ولا عبيع عبد لعمل تصريح الامر «أنه غير و حب، والاعسار الصحيح لدلك شاهد، ولو كال الأمر منتصاً وجوله لامتبع المصريح المها

احدقو رأنه لوم عمص أوجوب في سرالسب أبصاً عرم الله مكليف مالا يعدى أو حروج لواحب عن كونه و حداً. واندني نفسمنه باطل. بيان الملازمة: أنّه مع سفاء الوجوب كيا هو عمر وص - نحور تركه. و حساب قال بقي فسك لو حد واحداً برماً بكنيف مالا يعدى أد حصوله حال عدم ما يتوقّف عليه مسع. و إن عابين و حداً حرج وحد الصنى عن كونه و حداً معنفاً. و بنان بطلان كنّ من قسمي للأرم طهر، و أيضاً، فان العملاء لا يردّ بود في دم تارك المقدمة مطلقاً. وهو دليل الوجوب.

والحوات عن الأون، بعد الفطع بنماء الوحوت؛ أنَّ المقدور كيف يكون

٧ والعلق على المعلق لم المحاصرة

LE 4 1

<sup>-</sup> July 2 %

ممتنعاً؟ والنحت إنّ هو في للصور، و تأثير الايعاب في الصدرة غير معقول. والحكم نحوار النوث هما عقلي لا شرعتي والأنّ خصاب به عنث، فلا يقع من الحكم. وإطلاق العود فيه نوهم إرادة المعنى الشرعتي فينكر. وحوار تحقّق حكم العقلتي هذا دول الشرعتي يظهر بالتقل.

و عن اساني: منع كون لدة عنى برك لمقدّمة، و إنّي هو عنى ثرث المعل المأمور به، حيث لا ينفك عن تركها.

### اصل

الحق أن لامر بالشيء على وجه الاخاب لا يفيضي المهي عن صائه خاص لفط ولا معنيّ.

و أمّا لعامّ؛ فقد يُصلُق و يراد به أحد لأصداد الوجودَية لانعليه، وهوارجع إن خاص، بن هو عينه في الحقيقة، فلانفتضي النهي عنه أيضاً. وقد يطلق و يراد به المرك ,وهد يدلُ لأمر على لنهى عنه بالتصمّن.

وقد كثر الحلاف في هد الأصل، و صطرت كلامهم في بيان محمّه من لمعافي المدكورة للصدّة فيهم من محمل السراع في عصد العامّ بمعناه المشهور ـ أعبى النرك ـ وسكت على خصّ، ومهمة من أصلى لفظ الصدّ ولم يبيّل المرد منه، ومهم، من قال: إنّ الترع أنّ هو في اصدّ الحاصّ، و أمّ العامّ بمعنى البرك فلاحلاف فيه ، د لولم يدنّ الأمر د بشي ء على النهي عنه ، لحرح الواحث عن كونه واحداً.

و عبدي في هذا بطر، لأنَّ لبرع لبس عنحصر في إثناب الاقتصاء وبقيه، لبرتمع في الصدّ العامّ باعسار استثرام بني الاقتصاء فيه حروح الواحب عن كوبه واحدًا، بل الحلاف واقع عنى لفول بالاقتصاء في أنّه هن هو عينه أو مستومه كما

> ۱ د ساس لابه حیث د ب ۲ یمد است و د ب ۳- صف الف التراغ ـ ب ۵ انجرج د ب ۲ و سندید د بف

ستسمعه، وهذا سرع ليس تبعيد عن تعبدًا لعامً، بن هو إنه أفرت.

ثم إن محصّل الخلاف هد . أنّه دهت قوم إلى أنّ الأمر بالشيء على الهي على صدّه في لمعنى و حرول إلى أنه يستمرمه ، وهم : بل المطبق بلاستلام ، و المصرّح بشوته بقط أ و أنست المروم معنى ، مع تحصيصه محل لمروم بالصد لح ص

ب على عدم الافتصاء في خُاصَ لفضاً: أنَّه لو دنَّ لكانت واحدة من الثلاث، وكُنَّها مسقمة.

أَمَّا لَمُعْدَمَةً، وَلاَنَّ مِمْ دَ لامْرَ لَعَمُّ وَعَرُوُ هُوَ وَحَوْبٍ، عَلَى مَا سَنَّقَ تَحْصَفُهُ، وَ حَضَمَةُ الوَحُوبُ سَسَبُ إِلا رَحَجَانِ الْفَعَلِ مِنْ لَمْنَ مِنْ السَرِثُ وَلَيْسَ هَذَا مَعَى النهى عن الضَّلَّ الْحَاصَ ضَرُورَةً.

و أقد التصفي، فلأن حرء، هو لمع من النوط ، ولا ريب في معايرته للأضداد الوجوةية المعبّر عنها بالخاص،

و أمّ الاسرام، فلأنّ شرطها النّروم لعقليّ أو لعرفيّ، و عن نقطع دأنّ بصوّر معنى صنعه لأمر لا يحصل منه الاستعال إلى تصوّر تصدّ خاص، فصلاً عن النهى عنه،

ولد على التماله معنى: ما سنيته، من صعف متمسك أشبه، وعدم في م دليل صالح سواه عليه.

وساعبي لاقتصاء في لعام بمعني البرك : ما علم من أنّ ماهنة الوحوب مركّمة من أمرين، أحدهما المنع من لترك.فصيعة الأمر لدلّة على الوحوب دائة على البهي عن الترك باللصص، و دلك واصح.

احتَّ لد هب إلى أنه عبر الهي عن الصدر: بأنه لولم يكن نصبه الكام إمّا مثنه أو ضده أو خلافه و للأرم بأفسامه باص.

اء بسترم جہ

۳۰۰ پاکستره پ

<sup>-</sup> m : 2

بيان الملازمة. أن كل معانوين إلى أن يكون مساوين في لصفات بعسية، أو لا و لمراد بالصفات المستة: ما لا يعتفر تصاف الدب به إلى تعقّل أمر رائد، كالانسانية للانسان، و تقابلها المعنوية المعتفرة إلى بعقن أمر رائد، كالحدوث و لتحيّر به دفان تساويا فيها في محل و حد بالبطر إلى د تيها، أو لا فان ندفيا كديث ، فصدّان، كالسواد والبياض، و إلا فحلافان، كالسواد والبياض، و إلا فحلافان، كالسواد والبياض، و إلا فحلافان،

ووحه النقاء للأرم بأقسمه: أنهي لوكا اصدين أو مثلن مريحمعا في محل واحدم وهما محتممان؛ صرورة أنه يتحقّق في الحركة لأمر بها ولنهي عن لشكول لدى هو صدها. ولوكا حلافل خار احدم كل مبها مع صد لآخر، لأن دلك حكم الحلافل، كاحسم شواد وهو حلاف الحلاوه مع لحموصة، فكال محور أن يحسم الأمر باشيء مع صد لهي عن صده، وهولامر بصده لكن دلك محال، إن لأنها تقبصال إد يُعدُ «إفعل هدا» و «ومل صده» أمراً مناقصاً، كما بعد (فقيل صده» و «فعيل صده» حبراً مساقصاً، وما لأنه تكيف بعير لمكن، وأنه محال.

والحواب إن كان المراد تقوهم: ((الأمر بالشيء طنب لترك صده)))على ما هو حاصل المعلى: أنه طنب بمعل صدّ صدّه، لذي هو نفسل الفعل الأمور به، فالبراع لفظتي، لرجوعه إن تسمية فعل المأمور به تركاً لصدّه، و تسمية طنبه لهياً عنه، وطريق شوته النقل لعة، ولم يثبت، ولو ثنت فحضته: أنّ الأمر بالشيء،

۱- بالمعدد من الد

۳- اپ پ

۵۔ تعدیب

۷ سسه پ

۸ د سور توکا پ

لأم يدنيها الكي

ال کل واحد رب

۹۔ تعدیب

٩۔ عنه ليس ي۔ پ

به عداره أخرى، كا أحجته، خو ۱۱ ست او الل احساح بك، اوصله لا سف أنا يدؤنا في الكنب علمية

ورا كا برد أنه صف مكف عن صدد معد مرجمو الله لارم معلاقان وهو حساح كل مع صد لآخر أن حلاقان؛ قد تكويا ملازمان وهو حساح كل مع صد لآخر أن حد سلامان مع شيء يوجب حدم الأخر معده فيرم حساح كل مع حداد وهو عال وقد تكويا صفاس لأمر وحد، كا سوم بعيم وابند در فاحتم عاكل مع صف لآخر بسيرم حيم عالصاتين.

حبحة لفاللس بالإستبراء أوجهالنا

لاؤن با آن جرمهٔ المنص جرم می ماهنهٔ توجوب فالفط الدال علی توجوب بدل ملی جرمه المنص ، للصمل، و منه العصهیا علی أحد الله علی الاستلزام، وا فتصام الدلل الصمل با بات كان للسلزم الجرم، وهو كم الري.

وحسب؛ دانهم آیا آر دو السلطی الدی هو خرم من ما همله الوجوب. شرك با فللس من محل الدراع فی شیء با دالا خلاف فی آل الدایا علی لوجوب دال علی سع من شرك با و رائا، خرج الوجب علی كونه و حد او رایا آر دوا أحد الأصد دا لوجود إنه، فللس تصحیح، رد مفهوم الوجوب اللس لرائد علی رجح فی الفعل المع تملع من شرك و این هو من باك ؟

و أب إذ أحمد أخير م حكياه في بدن محل براع، عند أل هذا لحوب لا عنو عن نظر عور كون لاحتجاج لابدت كون لافتصاء على سين لاسترم في مقايمه من ذعى ألله عن الهي، لا على أصن بافتضاء. وم ذكر في حوب إلى نية على التدبير الذي

فالمحتمل الديراد في خوات بان لاحتمالي، فيشفى الفنون على الأؤل، مع هن الاستمراء على تنصمن، ويردّ عالم كرافي هذا لحوات على التالق وحم الثاني ما أنّ أمر لايعات صب يُناذُ بركم أعادًا، ولا دمّ يلاً على فعل؛ لأنَّه المصدول، وما هو هلهما إلاَّ الكفُّ عنها أو فعل صده، وكلاهما صدَّ للعمل. والدمَّ بأيَّهي كان، يستشرم النهي عنه، إذ لا دم تداله أينه عنده أنَّه معده.

و خواب: سلع من أنّه لا دم إلاَ على فعن، بن يدة على أنّه ، بفعل سَلَمَا، اكنّا علم تعلق الدمّ بفعل الصدّ، بن بقول الهو منعلق باكف، ولا برع بد في النهى علمه.

وعلى أن يعص أهل العصر حاول جعل العول بالاسترام متحصراً والعيوى؛ فعال: التحقيق أن من قال بأن الأمراد سيء يستبرم الهي عن صدة لا يقول بأنه لا يه عملي له على أنه لا يد عبد لامراس تعليه و تصوره، لا مراد بالنزوم؛ يعلى مقاس الشرعي، يعلى أن يعمل حكم بديك البروم، لا سرع قال: «و حاصل: أنه إذا أمر لامر عمل، فيصدور داك يأمراسه بيرم أن عرم صدة، و لقاضى بدلك هو لعمل، فالتهى عن صد لارم به بهد المعى، وهد الهي بيس حصاباً أصداً حتى بيرم تعليه، بن إنها هؤ حصاب بنعي، كالأمراسي مقدمة الواحد اللاّرم مي لأمراب وحدام إذا لا يبرم أن بنصوره الامراكا

هدا كلامه و أنب إذا تأفيت كلام العوم ربب أن هد عوجته إلى سمشى في قيس من العدرات التي أطبق فيها الاستنزام و قم الاكثروب فكلامهم صربح في إرادة النزوم باعسار الدلالة النفضئة. فحكمه عنى لكن بإرادة العلى الدي اذكره تعشف محتءيل قرية بيئة.

واحتج المقصوب على النفاء الاقتصاء عصَّ على ما ذكره في برهابا مااحترباه، وعلى ثبوته معنَّى بوجهين.

أحدهم أن فعل الواحب الذي هو لأمور له لا يسمّ إلاّ للرك صدّه، وم الايشمّ الواحب إلاّ به فهو و حب، و حيكم فيجب ترك فعل الصدّ خاص، وهو معنى

۱ ـ لکن ـ ب ۳ ـ اته ـ ب ۲ ـ اته ـ ب

فالتصور لأمرام البا

لتهي عنه.

وحواله بعلم منه الله آلهاً؛ وإذَ علع وحول مالا بلغ الواحب إلا له مطلقاً. بل يختص ذلك بالسبب، وقد تقدّم.

و ثانى أنَّ فعل الصدّ الحاصّ مستلوم نتربهُ للمُور به، وهو محرّم قصعاً؛ فيحرم الصدّ أيضاً؛ أن مسترم محرّم محرّم.

و حوب, إن أردتم بالاستئرام: الافتصاء و بعثته، منعد المقدّمة الأولى، وإن أردتم به محرّد عدم الانفكاك في الوجود الحارجيّ على سنبل التحوّر، منعما الأخيرة.

و سفيح سحت: أن سروم د كان عنه لللازم لم بنعد كون تحريم اللازم معنصياً سحريم المروم، لنحو ما دكر في توحيه قنصاء إنجاب لمست إنجاب لسبب، وأن العقل تستعد تحريم العنول من دول تحريم العنة، وكدا إذ كانا معنوس لعنة و حده وال التقاء التحريم في أحد المعنوس يستدعي لتقاءه في المدى في عدم المحريم من دول عنته، وأمّا إذا لنمت العنية سهيا والاشتراك في لعنه، فلا وجه حسند القنصاء تحريم اللازم تحريم المروم إذ لا ينكر لعقل تحريم أحد أمرين مناذرمين اتفاق مع عدم تحريم الآخر.

و قصاری ما ایتحال: أن تصاد الأحكام بأسرها تمنع من حساع حكمین مها فی أمرین ملازمین

و يدفعه: أن لمستحل إنها هو احتماع الصدين في موضوع واحد. على أنّ دلك لو أثّر، لشب قول الكعلى بالتفاء لمناح، لما هو مقرّر من أنّ ترك لحرم لائد و أن يتحفّل في صمن فعل من لأفعال، ولا رئب في وحوب دلك الترك ، فلا يجوز أن يكول المعل المنحفّق في صمنه مُناحًا ﴿ لأَنّه لارم المترك و يمتلع المحتلاف المتلازمين في الحكم.

الا والاشراك العلقاب

و بشاعة هد العول غير حقيّة. وهم في ردّه وحوه في نعصها تكلف، حنث صايفهم المول توجوب مالا بنيّم الوجب إلاّ به مصعبًا؛ لطنهم أنّ الترث الواجب لا بنيّم إلاّ في صمل فعل من الأفعال؛ فيكون و حد خبيراً.

والتحقيق في رده أنه مع وجود الصارف عن الحرام، لا محتاج الترك إلى شيء من لأفعال. وإنها هي من نوارم الوجود، حسب نفول بعدم نفاء لاكون و حتياج اللافي إن المؤثّر، وأن فلنا الالتفاء والاستعداء، حار حلق لمكلف من كن فعل، فلا يكون هدك إلى المرث .

و أمّا مع بنداء الصدرف و توقّب الامشال على فعل منها . بنعلم بأنّه لا يتحقّق لشرك ولا يحصل إلا مع فعله . فن يقول بوجوب مالا بنيّم الواحب إلاّ بد مصلفاً ، ينشرم بالوجوب في هذا معرض، ولا صبرفيد، كما أسار إلمه بعضهم ومن لا يقول به فهو في سعة من هذا وعيره.

إد "تمهد هذا فاعلم: "له إل كال لمرد استمر م نصد خاص المرك المأمورية، "له لاينفك عنه، وليس بينها عليه ولا مشاركة في عليه، فقد عرف الله لقول بتجريم لمروم حيثلم بتجريم الملام، لا وجه به، و إل كال لمرد أنه علية فيه و مقتص له، فهو ممنوع، لم هو بين، من أن العلم في سرك لمدكور إلى هي وجود الصارف عن فعل لمأموريه وعدم الدعي إليه، و ديك مستمر مع فعل لأصدد الحاصة، فلا يُتصور صدورها مثن جمع شرائط التكليف مع نته على سنل الإلحاء، والتكليف معه ساقط.

وهكد القول تقدير أن بُراد بالإسسرام شتر كُهي في لعله، فأنه ممنوع أيضاً؛ لطهور أنّ الصارف الذي هوالعلّة في المرث ليس علّة لفعل الصدّ، نعم هو مع إرادة الصدّ من حمة ما سوقف عبه فعل الصدّ؛ فاذا كان واحداً كان مها

> سین فی سامح ۲ فکو وجیه عب ۳-عبی شبی س ۵ بوجه سا ۲۰ مرم ۰ ۷ دوم ک

## لا يتم الواجب إلا به.

و إد ف تب سابعا عدم وجوب عبر بسب من معدّمة و حب فلا حكم فيها وسعه م هد معدّمه من كل عبارف دعدر قصدته دره دامور به بكود مهد عبه كي فد عرف و در أي به لكلف عوف عدم من تبك جهة و درك لا ساق بوطن به إلى وحب البيل درك لا ساق بوطن به إلى وحب البيل هو أحد أصد و حصه و يكوب بهي منعث بيث لعدّمة و معوه بلا د عبد المصاحب للمعلول.

وحسب حم حصل بلعل تد بتها عليه وجوب مالا ينم وحب الراده وسده، فنو م حصل للعلم تد بتها عليه بعد تقريبه بنوع من للوحية ، كال عالى الروم كن عبد مهد مهد و إلى كال وحداً موسع ، كله لا يصح ال توجيب بنوشع الآل فعن الصد توقف على وجود لصارف عن عمل لا موراه ، و هو غزه قصع فنوضح مع دلك فعن الواحب لموشع ، كال هذا صدرف واحد عدر كوله منذ لا يتند لوجب إلا بد فيرم حلماع لوجوب و محرة في مراوحه شخصي ، ولا ريب في يصلاه ، بدفيده ، بأل صخه الداء على وجوب الا ينها وحد إلا به ، تعليم تدمية الوجه الأول

على أن بدى عنصله بدئر، في وجوب قالا ستر وحب إلا به مطاعاً، على أغول به، أنه أنس على حد عبره من أو حداب و إلا لكان اللآرم في نعوماً إذا وجب الحجُ على سائي فتضع المسافة أو بعضها على وجه منهي عنه ـ أن لا يحصن الامتثال حساده فنحب عليه إعادة السعني بوجه سائغ، لعدم صلاحية اعمل النهى عنه الامتدال، كي سيأى بالله، وهم لا يقولون بوجوب الاعادة

and the second

ا بدر ځا وجا د

<sup>, .</sup>t

ه معيد ۲ معيد ۲

قطعا؛ فعلم أن توجوب فهم إلى هو المتوضل به إلى الوجب ولا ريب أنه بعد الالدال بالفعل لمهي عنه يحصل للوضل؛ فلسعط الوجوب، لا بتداء عايمه. و عرف دلك أن فلعول الوجب الموشع كالضلاة مثلاً بلوقف حصوله على المعتدل بعدل بدوعول ما يتوقف على إلا دنه وكر هة صلاة و دا قلد لوجوب ما يتوقف عليه الوجب كالب المن الارده وهاتك الكراهة وحليم، ولا تحول على الكراهة العبد الوجوب و للجرام كراهة العبد الوجوب و للجرام كراهة المناه عرامة عرامة، فيجلم حيله الوجوب و للجرام في سيام واحد سجعم الوهوا على المنجيء.

کی قد عرف آن وجوب فی متنه یہ هو لنتوقس یی ادلا سے الوجب آلاً به، فادا فرص ب بکنف عصی و کرد صداً و جائہ حصل له التوصل یی الصدوب؛ فیسفت دانگ لوجوب؛ عوال العرص منه، کی عملہ می مذاب الحجة.

ومن هذا رشحه با ندن بعدم فتصده لأمر ندهی عن صد خاص، و یا قد توجوب مالا نتیم تو جب یا به درد کون وجوده سوصل نفتصلی حتصاصه نجابة امکانه، ولا ریب آنه، مع وجود صدرف عل عمل تو جب وعدم انداعی، لا مکن سوطن، فلا معلی توجوب المقدمة حدث، وقاد عدمت آن وجود الصدرف وعدم بداخی مستمران مع الأصداد الحاصه

و ايصاً فحجة عول توجوب منده أعلى تقدير تسيمها ، أي بهض دليلاً على الوجوب في حال كول المكنف مريداً معلى المنوقف عليها ، كما لا خفى على من أعصاه حلى المنوقف عليه ، وحسله فالارم عدم وجوب برك الصدّ خاص في حال عدم إرادة الفعل الموقف عليه من حست كوله مقدّمة له ؛ فلا يتم الاستباد في حكم دلاقتصاء الما ، وعليك نامعال المصر في هذه الماحث فالي لا أعلم

٠ ٥٠ سرو -

- 4 1

<sup>10 1</sup> 

۴- اليي دالية

<sup>- 4 3</sup> 

w w. v

أحداً حام حولها.

أصل

لمشهور بن أصحابنا أنّ الأمر بالشنئين أو لأشياء على وجه التحيير يفتضي إيجاب خميع، لكن تحسراً، على أنه لايجب خميع، ولا يجور لاحلاب بالحميع، وأيّها فقل كان واحداً بالأصالة. وهو احتيار حمهور المعتزلة.

وقالب الأشاعرة: الواحب واحد لا بعينه، و ينعش بفعل لمكتف.

قال لعلامة أروجة الله و يعيا ما قال، والطاهر أنه لا حلاف بين الفوس في لمعنى، لأنّ المراد يوجوب الكلّ عنى لمدل أنّه لا يحور سلمكتف لإحلال بها أهم، ولا يترمة لحمع بنها، وله لحبر في تعيين أيها شاء، ولفائلون يوجوب واحد لا يعلم عنوا به هذا، فلا حلاف معنوى بيهم، عم هذه مدهب تَسَرّأ كلُّ واحدٍ من المعربة والأشارة منه و يسلم كلٌّ مهم إلى صاحبه و أنقق على فساده، وهور أنّ الواحب واحد معين عند لله تعالى عير معين عند لله تعالى عيد معين عند لله تعالى عيد معين عند لله تعالى عيد معين عندنا، إلاّ أنّ الله بعالى يعلم أنّ ما يحتارة المكتف هو ذلك العش عده تعالى.

ثَمْ إِنَّهُ أَطْ لَ الحَلامِ فِي المحث من هذا نفول. وحلث كال عهده المثالة فلا فائدة لما مهمّة في إطالة أنفول في توجيهه وارده. ولقد أحس محقق ـ رحمه الله ـ حيث قال بعد نقل خلاف في هذه لمسأنة: «وبيسب لمسأنة كثيرة العائدة».

- colle -

ا - بهابه الاصول ، ورقه ۲۹؛ صء مر۴ (خطي) ۲ ـ بم

۳- لايبره ب

۵ میل دید

٧ ـ دب عبي ب

و \_ وبالقرب الف

های ایکنت آم ۱۸ است و کیام ۱۱ استاح دصوری صرع

أصل

لأمرَّ ، معلى في وقت نقصل عنه حائر عقلاً ، واقعُ على الأصنح. ويعتر عنه بانو حب الموشع، كصلاه الطهر مثلاً. و به قال أكثر لاصحاب، كالرئضي، والشبح، واعمَّق، والعلامة، واحمهورالمحتَّفين من العامّة.

و ککر دلک قوم؛ عدیه کنه بؤتی کی حوار ترك الواحب،ثنم بُلهم العرقوا علی ثلاثه مداهب.

أحدها: أنَّ الوحوب، في ورد من الأو من لبي طاهرها دلك، محتص بأوَّب الوقت. وهوالط هر من كلام المقند ـ رحمه الله، على ما ذكره العلاَّمة.

و تأسها: "لَه تُعلَّص بآخر الوقب، وبكن يو فعل في أَوْبَهُ كَانَ خَارِياً عَرَى تقديم «بركاة؛ فيكون بفلاً تسقط به الفرض.

و ثالثها أنه محتص بالآخر، وإدا فعن في الأوَّّب وقع مرعى، فال بقي المكتف على صفات للكنف نتين أنَّ ما أنى به كان أواحث، وإن خرج عن صفات المكتفى كان ماأَر وهدان بقولان لم يدهب إليهما أحد من طائفت، وإنَّها هما يبعض العامّة.

و حق تساوي هميع أحراء الوقت في الوحوت، ممعيي أنّ للمكلّف الا تبال له أوّل الوقت، ووسطه، و أحره، و في أيّ حراء تّفق إيقاعه كال و حماً الأصالة، من عير فرق من بقائه على صفة التكليف، وعدمه، فني الحقيقة يكون راجعاً إلى الواجب المخيّر،

وهن يجب المدن؟ وهوالعرم على أداء الفعل في ثاني الحال، إدا أخّره على أول الوقت ووسطة فال السبّد لمرتضى لعم. وا تحتاره الشبح ــ رحمه الله ــ

١٠ حير افع ١٠ ٤

٣ وقع في الأول عب

---- -t

۲ دنځ بوهو پ

۵۱ تم ی فیان العم فی ۱۹

على ما حكاه تحقق عبع، و تبعها الستد أبوالكارم بن رهرة، والفاصي سمدالدس بن النرَّاحَ، وحماعة من المعترلة. والأكتروك عنى عدم الوحوب، ومنهم المحقور والعلامة أرجهما الله وهوالأقرب

فيحصو ممااحبرده في المده دعوبان.

لله على الأولى منها أن الوجوب مستفاد من الأمن وهو مثله عمله الوقب. لأنَّ الكلام في هو كداك , و ليس لمر د نظمن أجر ، لفعل على أجراء وفت، بأن يكوب لجرء الأون من العمل منطبعاً على الحرء الاون من لوقت، و لأحبر على الأحير؛ قالَ دلك باطل إحماعاً.. ولا تكوّره في أحرائه، بأن يأتي بالفعار في كلّ حرة بسعة من أحراء الوقب، وليس في الأمر تعرّص لتحصيصه مأوَّر. الوقب أو آخره ولا تحره من أحرالة لمعيِّمه قطعاً، بن طاهره يسى التحصيص صرورة دلالته على تساوي بسبة المعل إلى أجراء الوفت. فبكوف الفول لا سخصيص بالأوِّل أوالأحرِّ تحكُّماً باطلاً و تعيَّى القول توجونه على التحيير في أحراء الوقب, فعي أي حراء أدَّ ما فقد أدَّ ما في وفته.

و أنصاً: بوكان لوجوث محتصاً بجرء معيَّن، قال كان أحرابوقت، كان لمصلِّي للصهر مثلاً في عيره مقدّماً لصلاته على لوقت؛ فلا تصحّ، كم لوصلاً ها فس الرواب. و إن كان أوله، كان المصلَّى في عبره فاصباً، فيكون بدَّ حبره به عن وقمه عاصياً، كما يو أحر إلى وقب العصر، وهما خلاف الاجاء

وبنا على أشابة أنَّ الأمر ورد بالفعل، ولنس فنه تعرَّص للتحيير بينه و

١ ـ معارج الأصول)؛ ص ٧٤

٢٠ معارج الاصول، ص ٧٤

۵ - مکون حرف ب

بالارتام عب

۹ يې روفت ت

<sup>-</sup> ays 1

لإباجاته فبودا وافد الأرطيء - e.s. 3

<sup>-</sup> W. J. - A

لين العرم، مل طاهره ينهي المنحلين صروره كوله دارًا على وحوب الفعل لعيله. ولم يقلم على وحوب العرم دالس علوه؛ فلكون المول له ألصاً تحكّماً، كتخصيص الوحوب مجزء معيّن.

احتكو توجوب العرم بديه توجار نرك المعل في أقرب يوقت أو وسطه، من عبر بدل، لم ينقصل على مدوب؛ فلا لم من خاب بدل للحصل التميسر بينهيا. وحيث يجب، فللسل هو غيرالعرم، بالاجماع على علم بدلة علره، و بأنه السلم في الفعل والعرم حكم جصاب الكفارة، وهو به يو أنى د حدهم أحرأ، ولو أحل بها عصى، و ديك معلى وحوب أحدهم ؛ فيتبت.

والجواب عن الأؤن: أن لانقصاب عن مدوب طاهر مما من فيان أجراء الوقت في لواحب بوشع دعت بعلق لأمر بكان و حدامها على سلل للحمر تجري محرى الواحب محتر. في أن حراء أمن يهاج المعن فهو قاله مهام بقاعه في لأحراء الموق، فكم أن حصول لامثال في محتر نفعل و حدة من خصال لا يُحرِحُ ما عداه عن وصف وحوب للحسري، كديث بقاع المعن في الحرء لأوسط أوالأحير من الوقب في الموشع لا يُحرح به عه في لأول منه مثلاً عن وصف لوحوب لمحدد للدوب، فأنه لا يقوم مقامه حيث يترك شيء وهدا كرف في الانقصال

وعل الثاني أما تفطع مأل العاعل المصلاة مثلاً ممثل عندار كوبها صلاة تحصوصها، لا مكوبه أحدالأمرين الوحيين تحسراً, أعلى: المعل و نعرم؛ فلو كان ثقة تحيير بيبهى، مكان الامنة أن بها من حدث أنها أحدهما، على ما هو مفرّراً قا وحب التحسري. وأيضاً، فالإنم حاصل على لاحلان بالعزم ما على تقلير تسيمه ما يبس كون المكتف محتراً بسه و من الصلاة، حتى يكود كحصال لكفارة، بن لأن العرم على فعن كن واحد م حالاً، حيث يكون الالتفات إليه

١ ـ عر ـ ب ٢ ـ ٢ يخرجه ـ الف

بصريق لاهان، و عصلهٔ عد كونه مندكراً له تحصوصه حكم من أحكم الاعال ينسب مع ثنوت الايال، سواء دحل وقت لو حت أوم يدحل، فهو واحت مسمرً عند لالتدات إن الواحدات إحمالاً أو عصيلاً، فليس وجوله على سبيل التخيير بينه و بين الصلاة.

واعلم: أنَّ بعض الأصحاب توقف في وحوب لعرم، عنى لوحه لدي دكر. وله وحد، و إن كان حكم به منكر أ في كلامهم، و رتى سندل له بتحريم العرم على برث لوحب، لكوبه عرماً على الحرم، فيحث بعرم على معلى، بعدم المكاف من هدين العرمين، حيث لا يكون عافلاً، و مع العملة لا يكون مكلفاً. وهو كما تري،

حبحة من حصل الوحوب بأول الوقب؛ أنّ القصية في الوقب ممسعة؛ لأد ثها إلى حوال برث الوحب؛ فيجرح على كوله واحدً، وحيثه في الازم صرف الأمر إلى حرم معل من الوقب، فإن الأول أوالأحرى لابنفاء المول ، لوسطة، ولوأ كان هو لأحرى لم حرج على مهده بأد ثه في لأول، وهو باص إحماء فتعش أن يكون هوالأولى.

والحوب, أمّ عن امتدع الفصية في لوقب، فقد تصح مد حقّه ه آلفاً, فلا تطيل باعادته. و أمّا عن تحصيص الوجوب و لأول، فدَّتَه لوته ما حار تأخيره عنه، وهو باطل أيضاً، كما تقدّمت الاشارة إليه

وحتج من على الوحوب بآخر وقت: دأله لوكانا وحدًا في لأوّن لعصى يتأخيره؛ لأنّه ترك للواحب، وهو لفعن في الأوّن، لكن الدي داص د لا هماع، فكذا المقدّم.

<sup>· &</sup>quot;------ 1

was per

وحواله: منع الملازمة، والسند صاهر ممّا تعدّه؛ قال للروم المدّعي إلى سمّ لو كان الفعل في الأون و حناً على للعلين الوليس كدلك ، بن وحوله على سليل التحليل و دلك أن الله تعالى أوجب سلم إله ع الفعن في دلك الوقب، و ملعه من إخلائه عليه أو سؤع اله الا بدان له في أيّ حرء شاء منه قال احد رالمكلف إيقاعه في أوله أو وسطه أو آخره، فقد فعن الواجب.

وكما أنّ جميع الحصال في لواحث نحد يقصف با وحوث، على معنى أنّه لا يحور لاحلان بالحميع ولا يحت لا سال بالحميع، بن سمكنف حدار ما شأءً مها، فكد هذا لايحت عليه إيدع المعن في حميع، ولا يحور به إحلاء لحميع عنه، والتعيين مفوض إليه ما دام وقت متسعاً وإذا تصيف تعس عليه الفعل.

و يسعى أن يعلم: أن بس سحيم في الموضعين فرقاً، من حيث بن متعلقه في الحصوب حرثيات المتعلقة الحقيمة؛ في الصلاة المؤذاة مثلاً في حرء من أحراء الوقب مثل المؤذاة في كل حرء من الأحراء الدقية، والمكلف محير بين هذه الأشحاص المتحلفة بتشخصها، الشماثلة بالحقيقة، و قيل: بن المرف أن التحيير لحد لله بين حرثيات المعل وهلهنا في أحزاء الوقت، والامر سهل.

# أصل

الحلقُ أنَّ تعلمُ الأَمْرِ بَلِ مَطْلَقُ خَكُمْ عَلَى شُرَّكُ، يَدَّ عَلَى التَّمَائُهُ عَلَمُهُ التَّمَاءُ الشَّرَطُ، وهو محتارُ أكثر محمَّمين، ومنهماً الماصلان.

و ذهب السيّد المرتصى إلى أنّه لا يدن إلاّ بدين منفض. و نُبِعه من رُهرة. وهو قول جماعة من العامّة.

سار أنَّ قول العاش ( «أعجار يداً درهماً إن أكرمَك »، يحري في العرف محرى

٧ ستيه ۽ تان ۾ تيم هه س

in them 1

قول الاشرط في إعطائه كرامك ؛ والشادر من هذا النداء الأعطاء عبد التفاء الأكرام قطعاء علت لا لكاد يبكر عبد مراجعه المحداد فلكوم الأولام أنصاً هكدار و إذا تبت الدائم على هذا لعلى عرف، صمصا الى دلك مقدمه أحرى، سبق السند عليها، وهي صداة عدم النفل، فلكوم كالك عد،

حیق بسید رحمه بدار دان بسوط هو تعلق حکم به و و سن علم الم یظمه و پنوب مدیه شرط آخر خوبی محره و یا خوج می با نکوب سرط لا بری آل فوله تعلی دو ششهد و شهدی می رح کُمه به ملع دن فلوب لشاهد الوحد حتی پنعیت بله آخر؟ و نصمه دا بدی بال داول سرط فی علول اثبتا بعلم آل فلیم آل فلیم دان فی این دو با بعد بدین ال فلیم مده با فی این این این می نعیم بدین آل فلیم می دان و حد نفوه مدامه بط فلیم بعض السروط می بعض آگیر می آل تحصی .

و حلح موافعوه . مع دلك الله وكان لتماء الشرط مفتصلاً لالتفاء م على عليه الكان فوله تعلى ((بالا لكرهو فلسائكُ على المعالم إن أرقل تحصّلاً أن دلاً على عدم حريم لإكراه، حيث لا يُردَّن التحصّل، وللس كدلك يا بل هو حرام مطلقاً.

و عوال عن الأولى أنه إذ عبه وجود ما يقوم مقامه كي في مثال الدى دكره الم لكن دلك الشرط وجده شرطاً الله الشرط حيلته احداثه المتوقف لنقاء الشروط على المدائها معا الأن مفهوم أحداث لا يعدم إلا بعدمها والا عدمها الم يعدم الما تعدمها الما يعدم أن العدمها عدم من عدم عدم المشروط الله لله الذليل الذي ذكرناه.

<sup>----</sup>

٣ طوليم م

ا المحمد والمحمد المحمد الم المحمد المحم

<sup>- 25-</sup> V

وعن الله بي بوجوه أحدها - أن صاهر لآنة تقتصي عدم تحريم الإكرام ديم يُردُّك التحصُّن بكن لا يترم من عدم حرمة ثبوت الإناحة؛ إذ بتماء لحرمة قد يكون بضريات حال، وقد بكون لامساح وجود متعلقها عملاً؛ لأن السالمه بصدق د بنه عاضمون ارة و بعدم الموضوح أحرى، والموضوع هنا مبتف، لأنهل إذا م يُردُّكُ التحصُّن فقد أردن المع عاومع إراديهن البعاء يمسع إكراههُين علمه؛ فال الإكرام هو حمل العبر على ما بكرهه، فحيث لا يكون كارهاً بهتم تحمَّق الإكرام، فلا بنعلَق به حرمه،

و ثالب - به المعلمي و شرط إلى يفتضي لتفاء الحكم عند لتفائه إذا لم يفتهر للشرط فالده أخرى و يحور الدلكون فائدتُه في لآية السالعة في النهي عن الإكراه، لعبي أنهن إذ أردن العقة ، فالمولى أحق بارادتها ، أو أنّ الآية لرلب فيمن يُردن المحصّل و تكرههن عولي على الراب

و ثا شهر أن الامة تدل على متماء حرمة الإكراه بحسب الظاهر عطرًا إلى الشرط، كن الاحماع العاصع عارضه, ولا ريب أن الظاهر أبناقَــُعُ بالقاطع.

## أصل

و حتموا في اقتصاء التعليل على الصفة للي الحكم عبد التعالمها. فأثبته فوم، وهوالصاهر من كلام الشنج. و حنج إليه الشهيد في لذكري. و لده السيّد! وانتفقَق، والعلاّمة! وكثير من لدس، وهوالأقرب.

لد: أنَّه لو دنَّ, كانب حدى الثلاث. وهي بأسرها منتصة. أمَّا لملازمة

٣ – ينصي ۽ الم	ا سائي، عي
and any grade	, -T
٦ درعه ي صو سريعة، ص٢٩٦،	ي موي عب
A Service of the Property and P. A. Control of	وعالم ج وطبو علي

فينة. و أمّ بتهاء اللارم فطاهرٌ بالسبة إلى المطابقة والنصش، إد بي خكم على عير محلّ لوصف لبس عين إثباته فيه ولا حرءه؛ و لأنّه بو كان كالملك، لكانت الدلالة بالمنطوق لا بالقهوم، والحصيم معترف بقساده و أمّ بالبسمه إلى الا يترام، فلأنّه لا ملازمة في الدهن ولا في لعرف، بين ثبوت لحكم عند صفة، كوجوب لركة في السائمة مثلاً، والثقائه عند أحرى، كعدم وجوب في العلوفة

احتجوا بأنه بو ثب لحكم مع انتداء الصفة؛ بعرى تعلقه عليه عن لدنده، و حرى عرى فولك: «الاساك الأنبص لا يعلم بعيوب، والأسود إذا تام لا يبصر».

و لحوب؛ المنع من الملازمة؛ قال القائدة غير منحصرة في ذكرتموه، بل هي كثيرة:

مه شده لإهشمام بسيال حكم محل لوصف, إما لاحد لسامع إلى بدايم كأن بكول مالكاً للسائمة مثلاً دول عبرها أو لدفع توهم عدم تباول لحكم له، كم في قوم تعالى: «ولا تمثّو أولادكُمْ حَشه إملاقِ»؛ قالله بولا تصريح بالحشية لأمكل أن يتوهم حور القتل معها؛ قدت بذكرها على ثبوت التجريم عندها أيضاً،

ومها أن تكون المصدحة مفتصده الإعلامه حكم الصفة دائلص وما عداها دالبحث والفحص.

ومهد وقوع لمؤال على محل لوصف دول عبره، فتحاب على طعه، أو تقدّم بيان حكم الغير لنحو هذا من قبل.

واعترض بأن لحصم إنها يقول دفتصاء المحصص بالوصف بي لحكم عن غير محمد إد م نظهر للتحصيص فائدة سواه فحيث أينحقق ما دكرتموه من عوئد، لا ينق من مجل البراع في شيء .

A The war didney A

۳. ع. عي

و حوله: أنّ المدعى عدم وحدال صوره لا تحدمل فائده من تمث لفوئد، و دلك كاف في لاستغناء عن اقتصاء النبي الذي صريم إليه، طوباً لكلام السعاء عن التحصيص لا لفائدة؛ إذ مع حتمال فائده منها يحصل الصول ويتأذّي مالا لذ في خكمة منه؛ فنحتاج إثباب ما سواه إلى دليل، و أمّا بمشلهم في الحجّة بالأبيض والأسود، فلا تُستم أن المقتصي لاستهجاله هو عدم النفاء الحكم فيه عند عدم الوصف، وإنّا هو كوله بياناً للواضحاب.

# أصل

و لأصبح أن لتقديد بالعاية يدن على محالمة ما بعدها با فينها، وقاقاً لأكثرالمحقّفين، وحالف في دلك لسيّد بارضي الله عنه بافقال: «تعليق حكم بعاية، إنّ يدن على ثنوته إلى تلك الدية، و ما لعدها بعديا لتدنه أو إندلة لدليل» ووافقه على هذا يعض العامّة.

لد: أن قول العائل: «ضُومو إلى الليل»، معده حر وحوب الصوم محيى السر، فنو قرص شوت الوحوب بعد عجله، لم يكن الليل حراً، وهو حلاف المنطوق.

واحتخ استدر رصى الله عنه بيحو ما سنو في لاحتجاج على بي دلاية التحصيص بالوصف، حتى أنه قال: «من قرّق بين يعسق لحكم نصفة و تعليفه بعاية، بيس معه إلا الدعوى، وهو كالمدفض؛ عفرقه بين أمرين لا قرق بينها ، قال قالي معى لقويه تعالى: «شُمّ أَتِمُو الصّيام إلى منّش» إذا كان

۲- بالاسود - ب	۱ الاجتمال على الله الله الله الله الله الله الله ال
٦ رحمح ع	ت مید ۵
يا يا فينس ال ۱۹ اسراد بطرد	۷۰۰۷ کټ ۱۹ کټونۍ ټ

م بعد المسل عور أن يكون فيه صوم؟ قلما: و أني معنى لفويه عبيه السلام: «في سنمة عليه السلام: «في سنمة عليه الكون للصلحة في أن سنمة عليه ركاه» والمعلوفة مليها . فال قبل. لا يمتمع أن تكون للصلحة في أن بعلم شوب الركاة في السائمة بهذا للصل، و يعلم للوتها في المعلوفة بدليل أحر، فلما لا يمتنع فيا عُلَق بِغاية، حرفاً مجرف».

و خواب: اسع من مدوته سعيق بالصفة؛ قال اللروم هنا طاهر؛ إد لا سعث تصور صوم عمد لكول آخره الس، مثلاً، عن عدمه في الس، لحلاقه ه ك، كم علمت و مد عد سند ارجمه الله افي لتسوية للنهي لا وجه ها.

و للحصلي م دكره بعض الأفاضل، من أنَّه فوي دلالة من لتعليق تسرط، وهذا فال بدلالله كن من قال بدلالة الشرط وبعض من لم يص بها.

أصل

و ل أكثر محد عدد إلى لأمر راعمل لمشروط حائر، و إن عدم الامر التعام شرطه و رئى تعدّى بعض مدّحرّيهم، فاحاره، و إن علم المأمور أيضاً، مع نفل كثير منهم الاتّفاق على متعه،

و سرط أصحاب في حواره مع الله عالمرط، كوب الأمر حاهلاً بالانتهاء، كأن بامر السند الله في تعلق في الله، مثلاً، و يتمق موته قبله، فإن الأمر هما حارة عتمار عدم العلم بالته عاشره، و يكون مشروها للقاء العلم إلى الوقب المعتل، و أقد مع علم الأمر، كأمر الله تعلى ريداً بصوم علم، وهو يعلم موته فلم، فللس كالراء

وهواحن كن لا تعجبني سرحمة عن سحث عا ترى، وإن تكثّر إبرادها في

۳۔ بھانہ ان لائیں، ۳۰ فی1۳۱ 8۔ بن المحصین ۲. کئے ہے۔

ر مان مان در المان در المان المان در ا

کتب الفوم، و سنصهر بن سرام فننه و إنّها لم أعدن عنها بنداء فصداً إلى مطابقة دليل الحصيريا عنول به الدعوي، حيث جعله على الوجه الذي حكنده.

ولفد أحاد عليه هدى ، حيث المحتى عن هذا لسنك ، وأحيس بدأديه عن أصل المصدال فضال: «وفي الفقهاء و شكلتين من بحور أن يأمر بند تعلى بشرط أن الا يمنع المكتف من الفعل ، أو شرط أن بقدره ، و يرعمون أده بكون مأموراً بديك مع الدين وهذا عند • لأن الشرط إنها بحس قيمن لا بعيها بمواقب ولا طريق له إلى علمها ، وأن العدم بالعوقب و بأحوال المكتف • فلا يحور أن يأمره يشرط) ،

قال الوست والدي يشرد في ترسون صبى بد عدد وآد وسيه و آلد في الإيمكل من العمل في وقت محصوص عدم من أن أمره بديك لا محد أو إلى حش دحول اشرط فيس دمره فيه عدما بصفيه في المستقبل لا برى أبه لا يحوز اشرط في يصح فيه بعده و به به صربي خوجس معنى لأنه مذ صح ال بعدمه وكول لأمور متمكد لا يصح أن بعدمه عملاً و و دا فهد خبر فلايد من المرف ولايد من أن بكوب احدا في أمره يحصن في حكم الصال ممكن من بأمره با معنى مستقبلاً و يكوب بطل في دلك قائماً مقام العدم وقد شت أن المن بقوم مقام بعدم إد بعد بعد المحل في دلك قائماً مقام العدم وقد شت أن المحل بقوم مقام بعدم إد بعد بعد المحل من يتمكن وحب أن يوخه الأمر نحوه دول من بعدم أنه لا يتمكن من يتمكن وحب أن يوخه الأمر نحوه دول من بعدم أنه لا يتمكن من يتمكن من يتمكن وحب أن يوخه الأمر نحوه دول من بعدم أنه لا يتمكن و في ديك أمر بلاشرط».

قب هده حمية لتي أفاده السيد قدس الله بقسه ـ كافيه في تحرير

The second of th

المعام، وافية باثبات للمدهب المحتار، فلا عرو إن نقله ها نصوفا. واكتصبا نها على إعادة الاحتجاج على ما صرفا إليه.

حع اعزرون وحوه الأق السولم بصبح التكسف بد علم عدم شرصه لم يعص أحد، و اللازمة أن كل ما لم يعص أحد، و اللازمة أن كل ما لم يقع فعد سبى شرط من شروصه و أقله إرادة المكلف به فلا تكليف به فلا معصية.

شى سوم يصحى، لم يعلب أحد أنه مكتف. واللارم ساطل. أم الملازمة. فلأنه مع لفعل ، و بعده ينقطع الكلف، وقنته لا يعدم، لحور أن لا يوجد شرط من سروطه فلا يكون مكتف.

لا يقال: قد تحصلُ له العلم قبل الفعل إذ كان الوقب متسعاً، واحتمعت الشرائط عبد دخول الوقت. و دلك كاف في تحقّل التكليف

لأد يقول: محل بمرض لوقت المتسع رمناً رمناً، و يردد في كل حرء حزء، قائم مع المعن فيه، و بعده يلفظع، وقبل المعن عور أن لا يلق تصفة التكليف في الحرء الآخر، فلا يعلم حصول الشرط الذي هو نفاؤه بالصفة فيه، فلا يعلم التكليف، و أمّا نظلال اللازم فنالصرورة.

مثالث نولم يصلح، م يعلم إبراهيم-عسه سلام وحوب دنج ولده؛ لانتهاء شرطه عند وقته . وهو عدم السلح . و قد علمه و إلاّ لم يقدم على دبح ولده ولم يحتج إلى قداء.

الرابع كيا أنّ الأمر يحس لمصالح تبث من الأمور به، كديث يحسن لمصالح تبث من بعس الأمر. و موضع البراع من هذا الهنس، فأنّ لمكلّف من حبث عدم علمه بامتدع فعل المأمورية، رتبا يُوضّقُ بقشة على الامتدان، فتحصن له

٣ ـ التكتيب فلأ ـ ب

١٠ جيجو لقي

غ د خس⁺ي،

الإسترانسيا تعارب

والحوات عن الأؤن! طاهر ممّا جعفه المسد ارحمه المُدامَّةِ للمن لراعد في مطلق سرط الوقوع، وإنّها هو في لشرط المدى يتوقف عليه تمكّن لمكلف شرعاً و قدرته على امتثال الأمر. ولبست الارادة منه قطعاً، والدارمة أنّه تنه لتقدير كوب منه، و حسله فتوجّه لمنع علم حتىًاً

وعن اشاقى: سع من نظلات اللازم، و دّم عاصروره فيه مكارة و بهتان، وقد دكراستد ، رضى الله ، في نتمة سفيح المدم يتصح به سبد هذا سعه فقال «وهذا بدهب إلى أنه لا بعلم بأنه مأمور المعن إذ بعد لمضى لوقت وحروحه، فيعلم أنه كان مأموراً به، وسس عب، إدا لا بعلم قطعاً أنه مأمور، أن يسمط عنه وحوب لنحرر، لأنه إذا حاء وقت المعن، وهو صحيح سلم، وهذه أمارة يعنب معهاليطل ببقاله، فوجب أنا يتحرّر من بريد المعن و المصير فيه، ولا يتحرّر من ديك إلا بالشروع في المعن والانتداء به، والديك مثاب في لعفل، وهو أن المشاهد بلسّم من أمير، مع تحويره أن خترم الشيع فين أن يحول إيما إليه، يدمه التحرّر أمه، لما ذكرناه، ولا يجب إذا برمه التحرّر أن يكول عالماً بهاء الشيع والمحرار بها، أ

وهدا لكلام تحدّد، ما عليه في توحيه المنع من مريد. و له يظهر لحوات عن استبدلان تعصهم على خصوب العدم بالتكسف فين الفعل، العفاد الاجماع على وحوب الشروع فيه نشة الفرض، إذ يكفي في وحوب بنة الفرض علمة الطنّ

الم والميارب

٣٠ طاهر سي عب الأمام المي

٥ . الدرمة الى اصول الشريعة، ص١٩٥٠.

الاسالينجرها باللف

ول وهد الكلامياج باعيا

د سعاء و تمكّن، حسب لا سيس إل تنصع، فلا دلالة به على حصول علم.

وعن بذبت: دسع من كسف برهيم مده لسلام در دي هو مري هو مري هو مري لاود ح ، من كسف مقدم به كراصح ع ، و تدول لشدية ، وما حري محرف دبت والدين على هد فوه على الواد ويبالهُ أن يا براهيهُ قَد طباقت برُود ، به فأه حرعد على بسلام فلا شماقه من أن يؤمر دبعد مسلمات لديج دامه على مورد بعد مسلمات لديج دامه على من بحرد بعدة مدت و أم المداء ، فيحور أن يكون عم صل أنه سامر به من درج ، أو عن معدم بالديج رياده على ما فعلم م بكن فد أمر

وس بربع آنه وسند، لم تكن الطنث هناك المفعل بدقد علم من مداعه بن بي معرد مني شعل والاستدارية والامتثال وليس لمرع فله بان في على معن، و لم عا دكره من بثان، وأنه يحسل لمكان الموضل إن حصل علم عال العدد والوكان، و دلك مملع في حقّه تعالى،

# أصل

افرت عدى الكرسج مدول الأمراء وهوالوجوب الأيبق معه الدلالة على حول، بن برجع ال حكم الذي كان قبل الأمرا واله قال العلامة الدالم والعصل محمص من عام واقال أكثرهم المعام، وهو محداره في التهذيب أ

ساز أن الأمرائي بدن على حور بالمعلى لاعشاء على لادب في لفعل فقط ما
 و هو قدر مشترك من وحوب، والمدب، والإماحة، و لكر هة قالا منقوم إلا ما

د صد و د الله الأصوب ص ١٧٠

فيها من العُدود، ولا تدخل تدون صبّة شيء منها الله في توجود، ٩ دُعاءُ تعالَمُهُ تنفيله بعد نسخ لوجوب عبرُ معقول،

و بقول بالصماء الادب في بترك إلله باعد الرومة رفع اللغ الذي افتصاه اللهجاء موقوف على كوب اللهج منعند بالله من اللوك الذي هو حرة مفهوم الوحوب المجموع المجموع الاللهجاء المولاد المجموع المحالي المحالية المحالية

اختځو دال لفنصلي محور موجود، ولايغ منه مفدود؛ فوجب لموت تحققه.

ت الأول: فلان لحوارجر، من وجوب، والمقتصى بدمرك مصص لأجراله. و أن الله بي: فلأن لموامع كأنها مستماه حكم لأصل و عرص، سوى سنح الوجوب وهو لا يصلح المدابعة، لأن الوجوب ما هنه مركبة، والمركب يكنى في رفعه رفع احداً حرائه، فيكنى في رفع الوجوب رفع أماع من شرك الدي هو حرؤه واحينثائي فلا يدل تسخه على أرتقاع الجواز،

و أفرا الألسلم عدم ما يمله للح الوجوب شوب حور الأب النصل علم الوجود حصه التي معه من حيس، كي بعثل عليه جمع من محتص، و حور الدى هو حيس للوحيت وعيره لابلة لوجوده في لوحيت من عنه هي عصل له، و ديث هوالماع من البرك ، فرواله معتصل لرواب حوار، لأن المعود يرواب لرواب عليه، فتشب ما علمه السح لله عالجور.

فله عه مردودمن وجهين:

احداثه 🛴 خلاف و فع في كون القصل علَّة للحلس: فقد أنكره لعصهم

وقال. انهم معلولات لعنَّة واحده. و تحميق ديك يطلب من موضعه

و تا بيها: آنا و إن سنهما كونه علّة به فلا تُسلّم أنّ ارتفاعه مطلقاً بقيضي ارتفاع الحيس، بن إنّ برتفع بارتفاعه، إذا لم يجلفه فصل آخره و دلك لأنّ الحيس إنّها يفتقر إلى فصل لم ومن البيّن أنّ رنفاع المنع من البرك مفتص لشوت الإدن فيه، وهو فصل احرّ للحيس الذي هوالحور

و لحاصل؛ أن للجوار فيدين أحدهما- لمنع من التربط، والآخر لإدن فيه؛ فادا رال الأول حلقه الذي، ومن هنا صهر أنه بيس المذعبي شوب خوار بمحرّد لأمراً، بل به و بالدسخ، فحلسه بالأون و فصله بالثاني، ولا يُسافي هذا إطلاف القول بأنه إذ بسخ الوجوب في خوار، حيث الأصاهرة استقلال الأمرية، فالله دلك بوشع في لعدرة، و أكثرهم مصرّحول بما قدة.

ون قس نشد كان رقع شركب بحصل دارة برفع حميع أحرائه، و أحرى برفع بعصها، لم يعلم نظاءً الحوار بعد رفع الوحوب؛ شماوى حدماى رفع البعض الذي يتحقق منه اللفاء، وارفع الحملع الذي منه يرول.

قدا: لعاهر نقتصي البعاء، للحقق مقتصيه أولاً، والأصل استمراره فلا يدفع بالاحتمال و توضيح دلك أن يستح أي بوخه إلى الوجوب، والمقصي للحور هولاًمر، فيستصحباً إلى أن يشت ما بدفيه، وحيث أن رفع «وجوب يتحقق برفع أحد حرثيه، لم يبق بد سبس إن القصع شوب البنافي فيستمر الخوار ظاهراً. وهذا معنى ظهور يقائه.

و لحوات: لمنع من وحود المعتصى، قال حوار الذي هو حرء من ماهلة الوجوب وقدر مشترك سها و بين الأحكام الثلاثة الأحر، لا يحقن له لدول انصامام أحد قيودها إليه قطعاً، و إن لم يشب عللة الفصل للحسن، لأن تحصر

. . 7

<sup>. 2</sup> 

۲۰ وص فلہ یاب

<sup>. . .</sup> 

الأند تعطي الت

لأحكام في خمسة بعد في عمرون با وحسد فاسك في وجود اعبد بوجب است في وجود المعتصى وقد علما بالله بيع وجوب كي يحلمل التعلق بالفيد في المعتمد في المعتمد الدي هو قيد حرا كديك بحلمل التعلق علموم فلا يبقى قد ولا مفتده و بصد ما لفيه مسكوك فله ولا يتحقق معه وجود المقتصى ولا يسبب حصد في ترجيح الاحتمال الأول باصدة عدم تعلق بسلح حمله . كال معارض بأصدة عدم وجود الفيد، فيساد فعال المعارض بأصدة عدم وجود الفيد، فيساد فعال المعارض بالأول بالمدارة عدم وجود الفيد، فيساد فعال الأول بالمدارة عدم وجود الفيد، فيساد فعال المعارض بالأول بالمدارة عدم وجود الفيد، فيساد فعال المعارض المعارض المعارض الأول بالمدارة عدم وحود الفيد، فيساد فعال الأول بالمدارة عدم وجود الفيدة فيساد فعال الأول بالمدارة في الأول بالمدارة في الأول بالمدارة في المدارة في الأول بالمدارة في المدارة في المدارة في المدارة في الأول بالمدارة في الأول بالمدارة في المدارة في الأول بالمدارة في المدارة في الأول بالمدارة في الأول بالمدارة في المدارة في الأول بالمدارة في الأول بالمدارة في المدارة في المدارة في المدارة في الأول بالمدارة في المدارة في ال

و بدا نصهر قد د فوقمه في آخر خجة: «بَالَ عَلَّا هَرَ يَعْتَصَى الله عَ للجعل معتصله، والأصل استمراره على قال علم ما العلم مثا الوقف علم وجود المقتضى، ولم يثبت.

إد نفرر دنك ، فأسم: أن دس حصم او به، اكان دالاً على نعاء الاستحد ب، لا خور فقط، كي هو لشهور على السنهم، بريدون به لإداخه، ولا الأعم منه ومن الاستحداث كي أوجد في كلام حديدً. ولا منهي ومن لمكروه، كي دهت إنه بعض، حتى أنهم لا يتقبوا بنون بنعاء الاستحداث تحصوصه إلا عن شادً، بن رعارة دبك بعضهم دفياً بند أن به، مع أن ديمهم على لنقاء كي رأيت يد دي بأن له في هوالاستحداث

و توصیحه : أنّ الوجوب بنّه كان مركّداً من الادن في عمل وكونه را حيجاً ممنوعاً من تركه، وكان رفع المنع من السرك كاف في رفع حقيقة الوجوب، لا حرم كان الدافي من مفهومه هو الإدباق الفعل مع الحجابة - وادا بصل إليه الإدباق الترك على ما اقتصاه الناسح ، تكمّلت قبود البدب وكان البدب هو لدى.

١٠١) - هو ښال د ښاد خ

#### المحب النابي

في النواهي

# أصل

حدث الدس في مدون صبعة المهي حديد، عني خو حدا فهو في لامر. و لحن أنها حديد في عرف بعام عدد لإصلاق؛ وهد الده بعد عني فعل ما ساه بنون عنه عوله الا همله، والأصل عدد بناه و بدون الافرار الأوس عدد بناه و بدون الافرار الأوس عدد بناه و المولد بناه اللهوار الأوحب سبحاله الام، عنه بني رسوب، صلى الله عديد وكه عدد لم ثبت من أن الأهر حديمة في لوحوب، وما وحد الانهاء عنه حرم فعده.

وم يمان من ال هد عنتص بمدهي الرسول، صلى الله عدم وآله، وموضع السراع هو لأعباء فيمكن حداث عدم الآل تجربه ما لهي عدم الرسول، صلى الله عليه و له، يدل لا شحول اللهي حرام ما لهي لله تعالى اعدم. مع ما في احتمال المصل من البعد، هذا و سنعمال المهي في لكر هم شايع في أحدار المرويّه عن لأممر.

أصل

وحسمو في أنَّ النصوب . سهي ما هو؟ فدهب الأكثرون إلى أنَّه هوالكف

۱ جنو ب ۱ احموره انظری ۷.

\_\_\_\_\_

عن الفعل النهيّ عنه، ومنهم العلامة لـ رَجِمَهُ الله ـ في تهدينه، وقال في النيالله: المطلوب بالنهي نفس أب لا عمل. وحكى: أنَّه قول حماعة كثيرة. و هد

- أنَّ مارك السهيِّ عنهُ كالرداء مثلاً، يُعدُّ في لعرف ممتثلاً. و عدحه لعقلاءً على أنه م يفعن، من دول طرين تحقق الكف عنه، بن لا يكاد محصر الكف مال أكثرهم. و دلك دبيل على أنَّ متعلَى النكبيف ليس هو لكف، و إِلَّا لَمْ يَصِدُقُ الْأَمِنَةُ بِنِّ وَلا تَحِشَّى أَنْدَاءُ عَنِي مُحَرِّدُ لَتُرَكُّ .

حتجوا بأنَّ الهي تكليف، ولا كليف إلَّا تقدور بلمكتَّف. و بعي لفعل بمتبع أب يكون مقدورٌ من بكونه عدماً أصنتُ، والعدم الأصنيّ سابق على المدرة وحاصل فبلهاء وتحصيل خاصر محاس

والحواب السع من أنَّه غير مقدور، لأنَّ نسبة القدرة إلى طرفي الوحود والعدم متب وية. فلولم يكن لهي لفض معدورً، الم يكن إنحاده مقدورً، اد باثير صفة القدرة في الوجود فقط، وجوب، لا قدرة

قال قيل: لانذ للقدرة من أثر عقلاً، و لعدم لا يصلح أثرًا، لأنَّه بني محص. و أيصاً فالأثر لابدً أن يستند الى المؤثّر و بنحدّد، والعدم سابق مستمرّ، فلا يصلح أثرأ للقدرة المتأحرة

قلما: لعدم إنها محمل أثراً للقدرة دعتما استمراره، و عدم لصلاجيّة لهداالاعتبار في حيّر المنع؛ و دلك لأنّ العادر بمكنه أن لا يفعل فيستمرّ، و أن متحددتها

٢ .. بهاية الأصول، ورقه ١٨٧، ص٧.

١ - تهديب الاصول، ص٧٧.

٣ حس-ج ہے ایے متحدد ہے

<sup>4-13-6</sup> 

أصل

قال السد المرتصى ، رصى الله عنه ، و حاعة مهم لعلامة في أحد قوليه : «إنّ النهى كالأمر في عدم الدلالة على التكرار، س هو محتمل له و للمرّة». وقال قوم : باقدته الدوم و لتكرار، وهو لقول الثاني للعلاّمة ، رحمه لله ، احتاره في الهاية ، باقلاً له عن الأكثر و له أدهب.

لما: أن الهي لفتصى منع المكتف من إدخال ماهية المعن و حقيقته في توجود، وهو إلى يتحقّق بالامتدع من إدخال كن فرد من فرادها فيه؛ إذ مع إدخال فرد من فرادها فيه؛ إذ مع إدخال فرد منها يصدى إدخال الماهية في الوجود؛ لصدقها له؛ ولهد إذا نهى السيّل عنده عن فعن، فاللهي مدّة كال يمكنه إيقاع الفعل فيها ثمّ فعل، عُلَّ والعرف عاصياً عالماً السنده، وحسن منه عقائه، وكان عندالعقلاء مذموماً عيث لو اعتدر بدها المدة التي يمكنه الفعل فيها وهو دارك وليس نهي السيّد عندول غيرها، لم نفيل دبك منه، و بني الدمّ عاله. وهد ممّا يشهد به الوجدال.

احتخوا: بأنه بوكان بلدوام؛ لما انفك عنه ، وقد بعث فال لحائص نهيت عن بصلاة و لصوم ، ولا دوم . و بأنه ورد لتكرار ، كقوله تعالى : «وَلا تَقْرَ نُو لَرَّما » و بحلاقه ، كقول الطبيب : «لا نُشرَبِ للنُنَ» ، «ولا تأكّلِ النَّحم» . و لاشتراك و لمحار خلاف الأصل ، فيكول حقيقة في القدر المشترك . و بأنه يصح تقييده بالدوام و نفيصه ، من غير تكرار ولا نقص ؛ فيكول للمشترك .

والحوب عن الأور: أنَّ كلامه في لهي المطبق، و دلث مختص بوقت لحيص، لأنَّه مقتدُ مه، فلا يتناول عبره، ألا تريُّ أنَّه عام لحميع أوقات لحيص.

۱ م سریعه ی صور شریعه ص۱۱

٦٠ واحتار ، پ

۵ د سوره لاسم می ۲۳

۲ بهدیب الأصوب این عدم الاصوب، حس۲۷
 ۵ تهایة الأصوب، ورقة ۱۸۸، حی ۱.

و الابرى ب

وعن لتاني أن عدم الدوام في مثل قول الطلب، إن هو للعربة، كالمرص في لمثال، ولولا دلك ، لكان المتادر هوالدوام. على ألك قد عرفت في نظيره سابقاً: أنّ ما فرّوا منه محمل الوضع لنقدر للشرك ، أعني: تروم عدر و الاشتراك - لارم عليهم، من حيث أنّ الاستعمال في خصوص المعليان نصير محراً فلايتم لهم الاستدلال به.

وعی لٹالٹ: أنّ استحوّر حائر، و انتاکند واقع فی اکلام مستعمل، فحیث یفیّد محلاف اندوام نکول دلک قربہ محار، و حیث یؤتی ند یوافقہ یکول تأکیداً.

#### فائدة

به أثبتنا كون ليهي لندواء والتكران وحب لقون بأنّه لنفور؛ لأنّ ابدوام يستلزمه, ومن بني كونه للكران بني الفور أيضاً. والوحه في ذلك واصح.

## أصل

الحق امتماع توخه الأمر والنهى إلى شيء واحد. ولا نعدم في دنك مجالفًا من أصحابياً. ووافضًا عنيه كشرٌ ممّن حالفياً. و أحاره قوم أو يسعى تحرير محلّ النزاع أوّلاً فنقول:

الوحدة تكون و خسس و و الشخص. و لأول يحور دلك فيه ، وأن يُومّر و وهر و يُهم منعه مامع ، لكنه يُهمي عن فرد ، كالسخود لله معالى ، و مشمس ، و لعمر . و رئيا منعه مامع ، لكنه شديدالصعف ، شاد . والشلى إلى أن يتحد فيه لحهة ، أو تتعدد الله المحدث ، أن يكون الشيء الواحد من الجهة الواحدة مأموراً به مهيّاً عنه ؛ فدلك مستحيل فطعاً وقد يحيره بعض من حوّر تكليف المحال . فتحهد الله أن ومتعه بعض المحيرين

۱ د يکون د الف

<sup>₹ +</sup>ئستے ک

لدنك ؛ نصر أيل أن هذا ليس تكدعاً باعدل بن هو محان في نفسه؛ لأن معناه لحكم بأن لعمل يحور بركه ولا تحور و إن تعذدت الحهة ، بأن كان للفعن حهان ، يتوجّه إليه لأمر من حديها ، ولهى من لأحرى ، فهو محل لبحث؛ و دلك كانشلاة في بدر المعصوبة ، يُؤمر بها من جهة كوب صلاة ، ويُبهى عبه من حيث كوبها عصل ، قن أحال حته عهى أنظنه ، ومن أحازه صححه .

لد أن لأمر صبّ لايحاد التعل، ولهى صب بعدمه، فا حمل سها في أمر وحد ممتع. و تعدّدُ الحهة عبر مُحدِ مع بتحاد المتعلق؛ إد لامساع إنّ يبشأ من لروم حدم مدافعات في شيء واحد، و دبث لا بندفع إلاّ بنعدد لمعلق، محبث يعدّ في أوقع أمرس، هد مأمور به و دلت مهى عنه و من المش أنّ لتعدّدُ وا بناه بيا بعددت في المار لمعصوبة، و يصلاة في المار لمعصوبة، و با بعددت فيه حمة لأمر ولهي، لكن سعلى اللي هوالكول متحده فيو صحت، لكا مأموراً به ما من حيث له أحد لأحراء لمأمور بها لمصلاة و حراء الخراء حراء و لأمر بالركب أمر باحرائه له و مهيّاً عنه، باعسار أنه بعينه الكول في بدار معصوبة، فيحتمع فيه لأمر والهي وهو متحلة وقد بند مشاعه؛ فتعيّل في بدار معصوبة، فيحتمع فيه لأمر والهي وهو متحلة وقد بند مشاعه؛ فتعيّل بطلانها.

حنخ بحالف وحهى، الأول: أنّ استِد إدا أمر عنده بحدطة ثوب، وهاه عن لكون في مكان محصوص، ثمّ حاصه في ديثُ لكان، فأن نقطع بأنّه مطيعٌ عاص خهني الأمر بالحماطة والنهي عن لكون.

الشابي, أنَّه لو مسع خمع، لكان باعتبار تحاد متعلَّق الأمر والهيم، إد

 لامابع سواه تُفاقاً, واللاّرم ، طن إدالا انحاد في المتعلقين. فانَّ منعلَق الأمر الصلاة، و متعلَق النهي العصتُ، وكنّ منهي يتعفَّن العكاكه عن لآخر، وقد احتارالكنّف جمعها، مع إمكان عدمه ودلك لا يجرحها عن حفيقتها المتين هما متعلّف الأمرولنهي، حتى لا بنقدا جفيقتين محتلفين؛ فيتحد المتعلّق

والحواث عن الأؤن. أن الصاهر في المثال لمدكور إرادة تحصيل حياطة الثوب بأي وحه اتّفق. سنّما، لكن المتعلّق فيه محلف، فانا الكول ليس جرءً من مفهوم الحماطة، بحلاف الصلاة. سنّمناءلكن عنع كونه مطيعاً والحال هذه. و دعوى حصول الفطع بدلك في حير لمنع، حيث لا يعدم إرادة خياصة كيف ما اتّفقت.

وعن الثانى أن مفهوم العصب، وإن كان معايراً حقيقة الصلاة، إلا أنّ الكون الذي هو حرؤها بعض حرثياته؛ إذ هو منه يتحقق به قادا أوحدالمكنّف العصب بهد الكون، صار متعلماً المهي، صرورة أنّ الأحكام إني تتعسّ بالكنّبات باعتدر وجوده [قي صمن الأفراد]، فالمرد الذي يتحقّق به الكلّي هو لذي يتعسّ به الحكم حقيمة وهكذا يُعلّ في جهة الصلاة، قان الكون المفور به فيها وإن كان كنّاً، كنه إنّ يُرادُ باعتبار الوجود، التعلّق لأمر في جعمة إنّه هوالفرد لذي يُوحد منه، ولو دعتبار الجعشة التي في صمنه من الحقيقة الكنّبة، على أنعد الرأيين في وجود الكنّى الطبيعيّ.

وكما أنّ أنصلاة الكنّية تتصمّن كوناً كلّناً، فكذلك الصلاة الجزئية تتصمّن كوناً حرثياً؛ فادا حدر لمكنّف إيحاد كلّي الصلاة بالجرئي لمعنى مها، فقد احدر إيجاد كلّي لكون، حرثي المعنى منه خاص في صمى الصلاة المعيّنة. و

٧٠ جي لايميانا عن

۳، وجد ب

۵۔ ینسی الف

ي عصمي عب

۴ بال.پ ۱- څخصري پ

ال د يدرپ

٨ يصليء آغا

دلك نقتصي تعلق الأمرية. فيحتمع فيه الأمر ولهي، وهوشئ وحد قطعاً؛ فقوية. «و دلك لايحرحها عن حقيقتها، الح» إن أرد به حروخها عن لوصف بالصلاة والعصب، فستم، ولا يُحديه إد لامراع في اجتماع لحهتان، وتحقق لاعتبارين؛ وإن أرد أنها باقبان على المعايرة ولتعدُّد بحسب الواقع والحقيقة، فهو علط طاهرٌ و مكاترة محصة، لا يردّث فيها دو مُسكة.

و بالحملة فالحكم هذا واضع، لا يكاد يلتمسُ على من راجع وحداله، ولم يطلق في ميدال الحدال والغضيَّة عِدله،

# أصل

حتصو في دلالة النهي على فساد المهنّ عنه. عنى أقوال. ثانثها: يدلّ في لعنادات، لا في المعاملات. وهو محتار حماعة، منهم محمّقٌ و لعلاّمة.

واحتم لدنلول بالدلالة، فعال جمع مهم الرتصى: إن دلك بالشرع، لا بالنّعة. وقال حرول: بدلاية اللّعة عليه أيصاً، والأقوى عندي: أنّه يدلّ في بعباد ت بخسّب للّعة والشرع دول عبره مطلقاً, فهما دّعويال.

لنا على أويبها: أن الهي يقتصي كون ما بعثق به مفسدة، عبر مراد السكلف. والأمر يفتضي كوبه مصلحة مرادً. وهما متضادًان؛ فالآبي بالمهي عنه لا يكون آبياً دالمأمور به و لارم دلك عدم حصول الامتثال واخروح عن المهدة. ولا تعنى بالفساد إلا هذا.

ول على الثانية . أنّه لو دلّ، لكانت إحدى الثلاث، وكنّها متمية. أمّا الأولى ولنانية فصاهر. و أمّا الالترم، فلأنّها مشروطة باللّروم لعقليّ، أو لعرفيّ، كما هو معلوم، و كلاهما مفقودال. يدنّ على دلك أنّه يجور عبدالعقل

١ - وهوغلط ـ ب

٣- بهدنية الإصولين من٧٧...

ہے۔ أنا الإول، ب

٢ ـ معارج الإصول، ص ٧٧

ول بدريمه بي اصول سريمه من ١٨

٣ ـ معقود ـ العب

وفي العُرف أن يصرّح بالهي علم، و أنها لا تفسد بالمحالفة، من دول حصول تناف بنن لكلامين. و دلك دسلٌ على عدم الدوم بينٌ.

حجة القائلين بالدلالة مطلقاً بحسب الشرع لا النعة: أن علياء الأمصار في حمع لأعصار لم يرابوا يستدأون على المساد بالهي في أبوانه كالأنكحة ولبيوع وعبرها. و أيضاً لو لم يصده برم من نفله حكمة يدن عبيها الهمي، ومن شوته حكمة تدن عبيها الصحة و وبلارم باصر و لأن الحكمتين، إل كانت متساويتين تعارضتا و تساقصتا، وكاب المعل وعداء متساويين، فيمتنع الهي علمه خلؤه عن حكمة و إلى بالامنياع و لأنه مفوت على حكمة و إلى بالامنياع و لأنه مفوت بلز ثد من مصلحه لصحه وهو مصلحة حاصة و إلا معارض لها من حالب لمساده كها هوالمفروض، و إلى كالب راجحة فالصحة متبعة و الحلوفة عمالصة و المساحة على مصلحة الهي وهو مصلحة حالصة لا عرائضها شيء من مصلحة الصحة .

و أمّا التهاء الدلالة لعدّافلاً في فساد الشيء عبارة عن سلب أحكامه. وليسادق لفظ «اللهي» ما لدل عليه لعة قطعاً.

واحواب عرالاؤل أنه لا حخة في قول العلماء محرده، مالم يبلع حدً لا هماع ومعموم بنه فه في عن البرع؛ إداخلاف والتشاخر فيه طاهر جدي. وعلى الثانى: بالمنع من دلاية الصخة، معنى ترتب لأثر على وجودا حكمة في لشوب؛ إدام حائر عملاً بنداء الحكمة في يقاع عقدالسع وقت لبداء مثلاً مع ترتب أثره أعنى الله بالملك عليه بعم، هدا في العبادات معقول؛ فالله الصخة فيها باعدار كومها عدره عن حصوب الامتثال، تدل على وجودا حكمة المطلوبة في والآلم يحصل.

و بما فدّمه في لاحتجاج على دلالة الهي على للمساد في العبادات يطهر

١- لأيسد، الف

حواب الاستدلال على اللغاء الدلالة لعة، قاله على عمومه مملوع. لعم هو في غيرالعبادات ملوحه.

واحمة منسوه كدلك بعة أيصاً، بوجهن:

أحدهما: ما سندن به على دلانته شرعاً، من أنَّه لم برب العلياء يستدلُّون بالنهي على المساد

و العالم عليه أو شئ : بأنه إنها أيفتصلي دلالله على علماد، و أما أنّ بلك الدلالة علما اللغة، فلا الله للدهر أنّ المندلا لهم على علماد إنها هو الفهمهم دلا ته علمه سرعاً؛ لم ذكر من عليل على عدم دلاسه بعة،

وحنق ما فتأمده، من عدم الحجلة في دلك . وهم و إن أصابوا في نفول بدلالته في لعددات بعة، لكنهم محصلون في هد لدلن والبحصوأ م استدلت به سابقاً.

لوجه بدى هم: أن لأمر بقطبى الصحة، به هو ځنى من دلالته بنى لأجراء بكلا بنسيريه، و بنهى بقطمه، والتقيصات مقتصاهم بقيصات. فيكون بنهى مقتصباً للعيص الصحة، وهو عساد

و أحاب الأقوب. بأنَّ الأمر نقيضي الصبحّة شرعاً، لا بعث، و نقول عثله في الهمي، و أنتر تذعوب دلاليه لعه الومثية مجموع في لأمر.

و حق أن يمان؛ لا تُستَّم وحوب احتلاف أحكام سفانلاب، لحور استراكها في لارم و حد، فضلاً عن تنافض أحكامها، سلما، لكن نفيض قول الايفتضي الصحة ، ولا ندرم منه أن الايفتضي أعداد»، في أبن يلزم في لهي أن يقتضي الفساد؟ بعم يلزم أن لا نقتضى الصحة، وعن نفون به.

حجَّة الدفين للدلالة مصطُّ لعة و شرعاً: أنَّه لو دلُّ لكانا مناقصاً للتصريح

<sup>5 30- 20</sup> 

نصحّه المهمي عنه. والملازم مسف، لأنّه يضحّ أن يفول: «نهيـك عن اسبع الفلانيّ نعسه مثلاً. ونوقعنت نعافنتك. لكنّه يحصل به لملك.»

و گخیب: عمع اللازمه، قال قیام الدلس الطاهر على معلى لا يجمع لتصريح لحلاقه، و أنّا الطاهر غير مراد. و يكول التصريح قريبة صارفة علما يجب خمل عليه عبدالتحرّد عثها.

وقده نظر، قال النصريح «النفيض يدفع دلك الطاهر و يدفنه فصعاً، وليس الله فوله في لمدال: «ولو قعلك أنعافتك الح»، و الين فوه: (الهَيْكُ عنه» مدقصة ولا مدفاة، نشهد بدلك الدوق السلم

ف حقى أن الكلام متّحه في عيرالعدد بن وهوالدي مثل به. و أمّا فيها، فحكم دينقاء اللازم علط بش، إداب قصة بين قوبه: «لا تُضلُّ في لمكان المغصوب» و «بوقعب الكانب صحيحة مصوبة» في عابة الطهور، لا سكوها إلاّ مُكابِرً.



# المطلب الثالث في العموم والخصوص وبديصول

# الفصل الأول

في الكلام على ألفاظ العموم

## أصال

خن: أن العموم في لعه العرب صلعة بحضه وهو حتمار السيح، والمحقق، والعلاّمة، وجهور المحققين، وقال السيّدا رحمه لله وحدعة: إنه ليس له لمط موضوع إدا ستعمل في عبره كال محراً، بن كال ما يلاعي من دلك مسترك بن الحصوص والعموم، ولصّ المسلاعي أن للك الصبع لملك في عرف الشرع إلى العموم، كموه للمن صلعة الأمر في المحرف الشرعي إلى الوحوب، و دهب قوم إلى أن حمل الصلح التي وضعها للعموم حملمة في الحصوص، و إنها للستعمل في العموم عداً،

لنا: أن السيد إذا قال لعبده: «لا تضريب أحداً» فهم من اللفظ العموم عرفاً، حتى لوضرب واحداً محمد عامل واستادر دس الحميمة؛ فكون كدلك لعة؛ لأصابة عدم لنص، كي مز مرزً، وسكرة في سناف لنبي لنعموم لا عير، حميفة، وهو لمصوب.

و أيصاً. لوكال محوّر «كنّ» و «حمع» من الأنفاط لمدّعلى عمومها، مشتركة أنس العموم و خصوص، كال قول القائل «رأيب الناس كُنَّهُم أحمين» مؤكّداً الإشساه، و دلك راص بدال الملازمة: أنّ «كلّاً» و «أحممي»

۲ ما بدا مه این صوب آندا عدر طی ۲۰ ۱۵ مشترگا داب

صل سن ۽ اب

in the f

۵ کی۔ عد

مشركة عند لفائل دشتراغ الصبع. والمُفط لدانَ عنى شىء بدأ كد بتكريره؛ فيلرم أن يكون الالتناس مدَّ كَدَّ عند لتكرير. و مَا بصلان اللَّرم؛ فلأنَّا بعلم صرورة أنَّ مقاصد أهل اللَّعه في دلك تكثير الإنصاح و إراله الاشساء.

احمح اعاثلون ولاشتراك لوجهل.

الاوَّلُ أَنَّ الأنفاط التي يَدْعَى وَصَعُها للعموم تستعملُ فيه بارة وفي خصوص تُحرى, بن ستعمالها في خصوص أكثر، وضاهر استعمال الفط في شيئين أنَّه حقيقة فيهم وقد سنق مثنه

لثري أنها بوكانت ليمموم، لعلم دلك إنه بالعص، وهو محال؛ إد لا محاب للعفل عجزده أي الوضع؛ و إنه بالنقل، والآحادُ منه لا نصد اليقس، ولو كان متواتراً لاستوى الكلّ فيه.

و لحواب عن الأور: أنّ مصق الاستعمال أعمّ من حصفه والمحار، والعموم هوالمتددر عبد الاطلاق. و دلك آبة الحصفة؛ فيكوك في الحصوص محارًا ، د هو حير من الاشتراك حيث لا دبيل عليه.

وعل الثانى؛ منع الحصر في ذكر من الأوجه؛ قال تبادر المعنى من النَّفط عند إطلاقه دايل على كونه موضوعاً له، وقد نشا أنَّ المنتادر هوالعموم.

حقة من دهب إلى أن حمع الصبع حفيقة والحصوص: أن الحصوص مثيقن، لأنها إلى كالله مع الصبع حفيقة والحصوص: أن الحصوص مثيقن، لأنها إلى كالله للعموم قد حل في المرد، وعلى المعموم المحكوك قبه إلى لكول المعموم مرداً، ولا داخلاً قيم؛ فحمد حقيقة في حصوص المتنقى أولى من جعبه للعموم المشكوك قبه.

و أيضاً: اشتهر في الأنسُ حتى صار مثلاً أنّه: «ما مِن عامّاً إلا وقد خُـصَ منه»، وهو واردٌ على سنبن البالعة أو إلحاق الفليل ، لعدم أو تناهر يقتضي

المنتعلي عي

<sup>-</sup> A

كونه حقيقة في الأعب محاراً في الأقلّ، تفليلاً للمحار.

و لجواب: أمّا عن الوحه الأوّل، فدأنه إنّاب اللّعة دانترجيج، وهو غير حائر على أنّه معارض بأنّ العموم أحوط؛ إذ من المحتمل أن يكوب هو مفصود المكتم؛ فلو حمل اللّفظ على الحصوص لصاع عبره ممّا يدحن في لعموم وهذا لا يجلو من نظر.

و أنه عن الأحر، فأن حداج حروج النعص عنها إلى التحصيص بمحضص طاهرٌ في أنّها للعموم، على أنّ طهور كوبها حصقه في لأعلم، إنّه يكول على عدد عدم الدلس عنى أنّها حقمه في الأقتل، وقد لبد قيام الدلس عدد هذا، مع ما في التمسّك عثل هذه الشهره، من لوهن

# أصل

الجمع المعرّف بالأداه بفيد لعموم حيث لاعهد. ولا بعرف في دلك محالفاً من الأصحاب. ومحقّفوا محالف على هذا أيضاً. وارتيا حالف في دلك بعض من لا يُعَـندُ به مهم، وهو شادّ صعلف، لا إنتقاب إليه.

و أمّد المعرد المعرّف؛ فدهت حمع من لدس إن أنّه يفيد لعموم. و عراهً المحقّق إلى الشح. وقال قوم بعدم إقادته، و حتاره المحقّق والعلاّمة، وهوالأقرب. لما: عدم تبادر العموم منه إلى الفهم، وأنّه لوعم الجار الاستثناء منه مطرّداً، وهو منتف قطعاً،

احتكوا بوجهين، أحدهما: حوار وصفه بالجمع، فيا حكاه النعص من قوهم: «أهلك النّاس لدّرهمُ النصلُ والدّينارُ الصُّفرُ».

لثاني: صحّة الاستشاء منه، كما في قوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَهِي خُسَرِ اللهِ الذين آمَتُوا». أ

١ ـ الجواب عن الرجه ـ ب

الإنه وغراف ب

وحيب عن الأوّل: بالمنع من دلاسه على العموم؛ و دلك لأنّ مديول العامّ كنُّ فرد، ومدلونَ خمع مجموعُ الافراد، و بنتهم يون بعيد.

وعن الثاني: بأنَّه مجازٌّ؛ لعدم الاظراد.

وفي الجواب عن كلا الوجهين نطر:

أمّا لأوّل؛ فلأنّه مسيّ على أنّ عموم الحمع سس كعموم المفرد، وهو خلاف التحقيق، كيا قرّر في موضعه.

و أمّا الثاني، فلأنّ الصاهر: أنّه لا محال لإنكار إفادة المفرد المعرّف العموم في نعص لموارد حقيقة، كيف و دلالة أداة التعريف على الاستعراق حقيقة وكونه أحد معانيها، ممّا لا نظهر فيه خلاف نيهم؛ فالكلام حيثة إنّها هو في دلانته على العموم مطلقاً، محت نو ستعمل في غيره كان محاراً، على حدّ صبع لعموم لتي هذا شهر. ومن ابيّن: أنّ هذه الحجّة لا تنهض باثبات دلك، بل لعموم لمبي لأوّب الذي لا نرع فيه.

### فائدةمهمة

حيث عدمت أن العرض من بي دلالة المهرد العرف على لعموم، كوئه يس على حدالصيغ الموصوعة لدلث، لا عدم إفادته إيّاه معلقا، فاعلم، أنّ لقرينة الحاليّة قاغة في لأحكام لشرعيّة عالماً، على إرادة لعموم منه، حيث لا عهد خارجيّ، كما في قوله تعالى: «و أَحَلُّ الله الْنَتْعَ وَحَرَّمَ الرّبا» و قوله عليه لسلام: «إذا كانَ الماءُ قَدرَ كُرَ لَم يُتَحَسَّهُ شَيْء» أو بظائره، ووجه قيام لقرينة على ذلك امتماعُ إرادة الماهيّة والحقيقة؛ إذ الأحكام الشرعيّة إنها تجري على لكليّات باعتبار وجودها، كما علم آؤهاً.

وحيناني، فامَّا أن يُراد الوحود الحاصل مجميع الأفراد أو بيعض غير معين.

١ شي محارياب ١ - يثبت القي

٣- سوره ليترف ١٢٧٥ - ١٤ ومناس بشبعه و ١٥ ص ١٩٧٥ و ٢ - ١١ - ١٥ عملع الافواد أو ليعفل سب

لكن إردة البعض ثدني حكمه إدلا معنى تتحمل بنع من لبيوع، وتحريم فرد من الرباء وعدم تتحمس مقدر لكُثر من بعض لماء، إلى غير دلك من مورد ستعماله في الكتاب والمستة؛ فتعش في هذا كنّه إرادة الحميع، وهو معنى العموم.

ولْم أر أحداً تبته لديك من متقدّمي لأصحاب، سوى المحقّق ـ قدس الله بمينه ـ فاته قال في آخر هذا لنحث: «ولوقين: إذا له يكن ثنتُم معهود، وصدرً من حكيم، فان دلك قرينة حالته بدل على لاستعراق، لم ينكر دلك».

# أصل

أكثرُ لعديء على أن جمع المبكرُ لا يُفيدِ العموم، مل يُحمل على أقلَ مراتبه, واذهب بعصهم إلى إدادته دلك. وحكاه أعمَّق عرالشبح، بالبطر إلى الحكمة، والأصلح الأقل،

لما: الفطع بأن «رحالاً» مثلاً أبين الحموع في صلوحه لكن عدد بدلاً، «كرحل» بين الآحاد في صلوحه لكن وحد؛ فكما أن «رحالاً» ليس للعموم فيما بندويه من الآحاد، كدلك «رحاب» ليس للعموم في يتناوله من مراتب العدد. بعم أقل المراتب واحدة الدحول قصعاً؛ فعدم كوب مرادة، و بني ماسوها على حكم الشك.

حُجّة أسمع: أن هذه النقطة، إذ دلّت على القلّة والكثرة، وصدرت من حكيم، فنو أرد الفلّة ليّه، وحيث لا قريبة، وحب همه على لكلّ. وراد من وفقه من لعامّة: أنّه ثبت إطلاق اللّفط على كلّ مرتبة من مراتب الجموع؛ فإذا حمده على خميم فقد حملياه على حميم حقائفه، فكان أولى.

۲ وميد عي

الاستقامي بالقرا

٣ مد - الأصول، ص ٨٧. ١٤ علاء عد ١٠٠٠

ه حجاج لف

والجواب عن احتجاج شبح، أمّا أوّلاً: فبالمعارضة بأنّه لو أرادالكلّ لبيّنه أيصاً. وأمّا ثاماً: فلأنّ لا تُسلّم عدم القريمة، إد يكبي فيها كون أقلّ المرتب مراداً قطعاً.

وفيه نظره و لتحميل: أنّ الله لنّا كان موضوعاً للحمع المشترك بين العموم والخصوص، كان عبد الإطلاق عتملاً للأمريل، كسائر الأله ط الموضوعة للمعابي المشتركه، إلا أن أفل مرانب لخصوص باعتبار القطع باردته بالصير متيفاً، و يسى ما عداه مشكوكاً فيه، إن أن يدنّ على إرادته، ولا تحد في هد منافاة للحكمة بوحه.

و بهذا يظهر الحواب عن الكلام لأحرر فالله على كون الفط حفيفة في كلّ مرتسة ، و ربّه هو مقدر المسترث سها ؛ فلا دلاله له على حصوص أحده ، ولئن سلمنا كونه حفيفة في كن مها ، لكان الوحب حيثة النوقف ، على م هوالتحقيق من أن الشترك لايعمل على شيء من معالمة إلا د عربية ، و أنّ استعماله في حميعها لا تكون لأ عار أ ، فتحتاج الحمل عليه إلى الدليل .

#### فائدة

أقل مراتب صبعة حمل ثلاثة على لأصخ، وقبل أفلها إثباب. لما: ألله ينسق إلى الفهم عبد إصلاق الصبعة اللا فرينة الرائدُ على الاثنب، و دلك دليل على ألّه حقيقة في الرائد دوله؛ لما هو معلوم من ألّا علامة امجار تبادر عيره.

# احتجُّ المُحالف بوجوه:

١ ص حيجاج ١٠

<sup>-</sup> maren 4

ج علم لادران ا

ئ مېسىي ب

لأقول: قوله تعالى: «فإن كَنَانَ لَـهُ إِحْوَةَ»، والمراد به ما يتناول الأحويل اتّماقًا. والأصل في الاطلاق الحقيقة.

ا شابی: قوله بعالی: «إَدَ مَعَكُمْ مُشْتَمِعُونَ» حَطَانًا مُوسَىٰ و هـرون-فأطلق صمير الجمع المحاطبين على الاثنين.

لثالث فوله علمه الشلام. « لإ ثناك ها فوقهما حماعة».

لحواتُ عن الأولى: "لَ لا تُعاق\ إنها وقع على ثموت الحجب مع لأحويلٌ، لا على استفادته من الآية؛ فلا دلالة فيه.

وعلى الذبى: بالمنع من إرادتها فقط، بل فرعون مراد معها. سلّمنا، لكنّ الاستعمال إلى بدن على الحقيقة حيث لا يعارضه ديل المجار. وقد دلّت على كونه مجازاً فيا دون الثلاثة.

وعن التأليث أنَّه ليس من عن أسراع في شيء، إداخلاف في صيعة الجموع لا في ح م ع أ

أصل

ما وصع خصب المشافهة، بحو: «يا أيُّمها الناسُ»، «يا أيُّمها اللَّذينَ الَّذينَ اللَّذينَ اللَّذِينَ اللَّذِينَ اللَّهُ مَا لللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَالَا اللَّالِمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

له: أنّه لا يمال للمعدومين. «يا أيُّه الناس» وبحوه، و إنكاره مكامرة. و أيضاً، قال الصليّ والمحلول أقرت إلى الخطاب من المعدوم، لوجودهما و اتصافهما

> ۱ کیوہ دب ا ۳ کیوہ دب چی دب ا ۵ د و جو ب عد اپ ۲ الانتخات د اف

٧ الاخربي م الاحوير م بالنف الله السرعل ب ١٩ لا في الجمع بالف

بالانسانية، مع أنَّ خطابها بنجو دلك تمتيع قطعاً. فالمعدوم أحدر أن عتبع.

احتخو توجهين: أحدهم: أنه لوم يكن الرسون، صلى الله علمه وآمه، محاطلة لل تعده، لم يك مرسلاً إليه، واللازم منتف، بيان الملازمة أنه لامعلى لإرساله إلا أن يقال له: «تنفع أحكامي»، ولا تسلع إلاّ لهذه العمومات، وقد فرض التماء عمومها بالنسبة إلىه، و قا النماء للأرم ف لاجماع

والثانى: أنَّ بعليه لم يرالوا يحتخون على أهن الأعصار مَّتَى بعدُ الصحابة. فالمسائل انشرعيّة، بالآيات والأحدار المتقولة عن البنى،صنَّى الله عليه وآله، و والعراجاء ما ما المراد الم

دلك إجماع منهم على العموم لهم.

والحواب: أمّا عن الوحّه الأوّل: قد لمع من أنّه لا تسبع إلّا بهده العمومات لتي هي خطاب المشافهة؛ إذ التنسع لا ينعش فيه الشافهة، بن بكني خصوله للبعض شفاهأ، و بداقين بنصب الدلائل والأمارات على أنّ حكمهم حكم الدين شافههم.

و أمّا عن الثانى: فبأنّه لا يتعيّن أن يكون احتجاجهم نندول لحطاب بصبحته لهم، فل يجوز أن يكون دلك لعلمهم بأن حكمهم ثنانت عليهم بدلس آخر وهد ممّا لا براغ فيمه إ ذكوننا مكتّفين بما كنّفوا به معلوم بالصرورة من الدين.

۱ ـ (ص) ليس ق ـ ب

# ال**فصل الثانى** في حملة من مناحث التخصيص

## أصل

حتم عوم في منهي المحصص إلى كم هو، فدهت بعصهم إلى حوره حتى بنفي واحد. وهو حتمار البرنصي، والشيخ، وأني المكارم اس رُهرة و قيل. حتى ينتي ثلاثه، وفين شدت ودهت الأكثر ومنهم الحقق الى أنّه لا بلا من بقاء حم بفرت من مدنول العام، إلا أن يستعمل في حق الواحد على سبيل التعصيم، وهو لأفرت.

لد المصع بقبح قول الدان الأكث كن رماية في السنالا، وقعه آلف وقد أكن واحدة أو ثلاثة وقوله الاحدث كن م في الصيدوق من الدهب، وقيه ألف وقد أحد ديدراً إلى ثلاثة وكد قوله الاكن من دحن درى فهو خيرًا، أو لاكن أمن دعات لا أردت ويتره بوحد أو ثلاثة العداد لا أردت ريداً أو هو مع عمرو و لكرا، ولا كدك وأريد من النقط في جمعها كثرة قريبة من مدلوله ا

حتخ محوّروه إلى أنو حد نوجوه:

الأولى: أنّ استعمال لعام في عير لاستعراق يكوب نظرين محرم على م هو للحصق، وليس نعص لأفراد أولى من المعص: فوحب حور استعماله في

٣- چيخ يغرب ديد

ل هـبي تحصيتن \_\_\_\_\_ 111

جميع الأقسام إلى أن ينتهي إلى الواحد.

الثنابي أنَّه بو مسع دلك، لكان شخصيصه و إحراج اللفظ عن موضوعه إلى غيره. وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص.

اشلت قويه تعالى ، دوياً مَمْ تَحَافِصُوبَ ، ، والراد هو للهُ تعالى وحده.

رَ بع قوله تعالى: « تُدين ف ، بهُمُ لِنَاسُ»، والمراد بعيم بن مسعود، باتُماق المسترين ولم بعده أهن السان مستهجداً؛ بوجود الصريبة؛ فوجب حوار التحصيص إلى أو حد، مهم وحدث القريبة، وهوالمذعبي،

خامس أنه علم الصرورة من اللغة صحّة قوليا: «أكبتُ الحيرُ وَشَرِيتُ لماء»، ويرد لماقلُ علل مم يتناوله الماء والحير.

و حواب عن الأول سنع من عدم الأولويّة؛ قالَ لأكثر أقرب إلى الحميع من لأقلّ, هكد أحاب العلامة ـ رحمه الله .. في الهاله.

وفیہ نصر، لأنَ أقربيَّة الأكثر إن خميع نفتضي أرجحيَّة إرادته على إرادة الأقلّ، لا امتباع إرادہ لأقلّ، كي هولمذعي.

فالتحقيق في الحواب أنا يقال: لقا كان منى الدليل على أن ستعمال لعام في الحصوص محار، كما هوالحق وستسمعه، ولا بذا في حوار مثله من وحود العلاقة المصحّحة المتحقريُّ لا حرم كان الحكم محتصاً باستعماله في لأكثر، لانتفاء العلاقة في عبره.

قال فلك كلَّ واحد من الأفراد بعض مدلول العامّ، فهو حرؤه، وعلاقة الكلّ و لحرء حلث يكول استعمال المُعط الموضوع للكلّ في لجرء عير مشترط بشيء، كي بضّ عليه محقّفول. و إِنَّ الشّرط في عكسه، أعني: استعمال اللفظ

الدسورة بحجره ا

الأستورد بالعمامية الأ

<sup>2000000</sup> 

يال غير مسرفية الله

٧ مه سال څاه اهم

عاميهاي لأصوب والعالم الأطاق

٦ (سعديدج

لموصوع سحرء في الكلّ على م مرّ تحقيقه و حسندٍ فناوجه تحصيص وحود العلاقة بالأكثر؟

قب لا ريت في أل كن و حد من أفراد العام بعض مدنوله ، لكنه ليست أحراء له ، كيف؟ وقد عرفت أنّ مدنول لعام كن فرد ، لا مجموع الأفراد ، وإنّها يتصوّر في مدنوله بحقق الحرء ، والكنّ ، لوكان دبيعي الثاني . وحس كدك ، فظهر أنّه ليس المصحح المتحوّر علاقة الكنّ و لحرء ، كي توهيم ، و يتي هو علاقة للشابهة ، أعبى الاشتراك في صفة ، وهي هنها الكنزه ؛ فلائد في استعمال بقط عام في الحصوص من يعمل كثرة نفرات من مدلول العام ، لتحقّق الشابهة العتبره بتصحيح الاستعمال ، و دبك هو لعبي تقوهم : «لائد من بدء جمع يقرف ،

وعل شاقى، بالمنع من كوب لامساع للتحصيص مطلقًا، بن للحصيص حاص، وهو ما يُعدُّ في للعة العواً، وايتكر غرفًا.

وعن بدلت: أنه غير عن براح، فأنه بتعظيم، وبيس من التعميم والتحصيص في شيء، و ديث لم حرب العادة به، من أنّا العظياء يتكنّمون عنهم وعن أنا عهيم، فيعنّلون المنكنم، فصار دلك سندره عن العظمة ولم ينق معنى بعموم منحوطاً فيه أصلاً.

وعن الربع؛ أنّه، عنى تقدير ثنونه، كالثالث في حروحه عن نحلّ لنزع، لأنّ سحت في تحصيص بعام، و «النّاش»، على هذاالتقدير ليس بعام بل للمعهود، والمعهود عبر عام. وقد يُتوقف في هذا، لعدم ثنوت صحّة إطلاق «الناس» لمعهود على واحد، والأمر عندنا سهل.

وعَن خَمَسَ: أَنَّهُ عَبْرَ مِحْنَ النَّرَاعِ أَيْضاً - قَالَ كُلَّ وَاحَدُ مِنْ المَاءِ وَالْحَبْرُ في لمثانِين سنن بعامًا، بل هو سعص الحارجيّ للطابق للمعهود الدهسيّ، أعيي:

الموجدوجة ا

۱ يمر عي

L PROPERTY

الحبر والماء الفرّاري الدهن أنه تنؤكن والشرب، وهو مقدارة معلوم

ا وحاصل الأمر أنَّه أطلق للعرَّفُ للام العهد الدهليُّ . الذي هو قسم من تعريف الحبس با على موجود معش، تحتمله وغيره اللفظ و أريد بحصوصه من من بيت محتملات بدالة عربية. وهذ من إحاق العرف بلام لعهد خارجتي على موجود معتل من بين معهورات حارجية، كعوبث تحاصت : ر أدخي شوى ، مريد به و حد مي سواق معهوده سك و سه عهد حرحد معتبرًا له من أنتها القرابية، ولو بالعادة؛ فكما أبناً ذلك لنس من خصيص العيبوم ی شی ، فک هد .

حجة محيّريه إن شلائه و لا سن. ما قبل في الجمع، و أنّ أقله ثلاثة أو ثناب، كأنهم جعلوه فرع كول حمه جمعة في سلاتة وفي إاتس.

ا والحواب: أنَّا الكلام في أقلَّ مرسة يخصص إلها أندامًا لا في أفلَّ مرسة يطلق عليها الجمعُ، قالَ الجمع من حلت هو للس بعامً، وما يضم دالل على للارم حكميها أو فلا بعلق لأحدهم الأحرو فلا تكوف النب لاحدها مثب بلاحر

و إذ حصُّ لعامٌ و أربدته لذي، فهو محار مصند على لأقوى، وفاقًا للسلح؛ والتحقيُّ، والعلاَّمة في حد قوله، وكثير من أهن الحلاف، وقال قوم، إنَّه حقيقة مصفأ. وقس: هو حصفه، إن كان باق عبر منحصر، عمي أنَّا به كثرة نعسر لعلمُ تعددها؛ و إلَى فنجاري و دهب آخرون إن كوله حفيقه، إن حصّ

۱ معهود عب

- James F

ه۔ حکیا۔پ

پ ب صوب، جہ ٩- عيدية الاصول، ورفة ١٩١٩مي١

٠ سـ ٢

1 4, 1

۱ ، حفر ت

J- -- - - A- . A

محضص لا يستعلق سفسه, من شرط، أو صفه، أو ستثد ع، أو عاية، و إن حصّ عستقلّ، من سمع أو عفل، ثمجار, وهو تقول الناتي للعلاّمة، حتاره في المهديب، و ينقل ههنا مد هب لمدس كثيرة سوى هده ً. لكنّها شديدة الوهن، فلا حدوى للتعرّض القنها.

لد ، أنّه لو كال حقيقة في الدقى كي في لكن ، لكال مشرك سيها ، وللارم مسف ، ليال علارمه أنّه ثبت كونه للعموم حقيقة ، ولا ربب أنّ العص على ها له حسب المفهوم ، وقد قرص كوله حقيقة فيه أيضاً ؛ فلكول حقيقة في معسى محتفى، وهو معنى لمسرك ، والدال الله عالارم ، أنّ المرص وقع في مشه ، إذ لكلام في ألماك العموم الي قد ثبت حلصاصه به في أصل وضع .

حجه عاش دأته جملقه مصم ، أمراب

أحدهم : أنَّ اللفظ كان متناولاً له حمده بالاتَّفاق، والتناول باق على ما كان، له يتعذر إنَّها طرء عدم تناول الغير

و لثانی: أنّه يسلق إن علهم؛ إدامع عربته لا يعلمن عبره. و دلك فاس الحقيقة.

و خواب عن الاؤل) أن بدول الفط له فين التحصيص أنَّ كان مع غيره. والعده يتناوله وحده، وهم متعايران، فقد استعمل في عبراما وصع اله.

و عترض الرألَ عدم بداوله للعبر أو تداوله له، لا يعتر صفه بداوله لما بساوله.

وحوله: أن كول المط حصمه قبل لتحصيص ليس باعبدر تدوم المدفى، حتى يكول لقاءً لتدول مستبرماً الماء كوله حميمة, لل من حلب له مستعمل في المعنى الذي ذلك لـ في لعص منه، والعد لتحصيص يستعمل في لفس الناقي، فلا يبقى حصمه، والمول بأنه كان مساولاً له حميمة محردً عدرة؛ إذ الكلام

 <sup>1-</sup> تهديب لاصور، ص٧٤، البحث الثاني
 ٢- ي التعرض

في لحقيقة المقالمه للمحار، وهي صعة النفط.

وعن الثاني؛ دسع من لمسلى إن الفهم. و إنَّ يشادر مع لفريلة، والدولها يسبق العموم، و هو دليل المجاز.

واعترص: دأنَ ردة ساق معثومة بدول القريبة. إنَّ للحداج إلى القريبة، عدم إرادة الخرج.

وصعفه طاهر؛ لأنّ العلم بإرادة الماقى قس الفريلة إنّها هو باعتبار دحوله تحب المراد، وكونه بعضاً منه والمقتصي لكون للفظ حقيقة فيم، هو لعلم بارادته على أنّه بفس المراد، وهد لم تحصل إلّا معونة الفريلة، وهو معلى تحال،

حجّة من قال بأنه حصقه، إنا بنى غير منحصر، أنّ معنى العموم حقيقة هو كون النفط دالاً عنى أمر غير منحصر في عدد، وإد كان النافي غير منحصر، كاف عامًاً.

والحوب؛ منع كون معده دك من معده تناونه للحميع. وكان للحميع أَوْلاً، وقد صار لغيره، فكان مجازاً.

ولا يدهب علمك أن مسئأ العبط في هذه الحجة اشساه كون اسراع في لفط العام أو في لصيع. وقد وقع مثنه كثير من لاصوستن في موضع متعادة، ككون الأمر للوحوب، والحمع المائس، والاستثناء محارأ في لمفطع. وهو من ناب اشتباه العارض والمعروض.

حجة العائل بأنه حفيفة، إن حص بعير مستقل: أنه لوكان النصيد عا لا يستقل يوحث تحوّراً في خوّ: «الرحال مستمولا» من المقيد بالصفة، و: «أكرم بني تميم ال دحنوا» من المقيد بالشرط، و «غيرت الناس إلا العلماء» من مفيد بالاستداء، لكان بحو: «مُسلِمُونَ» للحماعة محاراً، ولكان بحو: «مُسلِمُونَ» للحماعة محاراً، ولكان بحو: «المُسلِم المحسن أو العهد محاراً، ولكان بحوا «ألف شنة إلا حسيل عاماً» عراً ولنوارم لئلائة باصة أقالاً ولان: وجماعاً، وأقا الأحير، فلكونه موضع

وقاق من الحصيم، بدن الملازمة: أن كان واحدٍ من لمدكورات نقيّه بعيد هو كا خراء به، وقد صدر تواسطه لعلى عبر ما وضع له أولاً. وهي بدونه، لما نفلت عله، ومعد لما نقلت إليه اولا عليهان عبره،وقد جعلتم دلك موحاً المتحوّر، فالمرق تحكيم،

والحوب أن وحد عرق طهر وال الواو في «المسلمون»، كألف «الصرب» و و المصروب» حرء كلمه و غموج لفط واحد و الألف واللام في عوا «المسلم» و المحدق في عوا «المسلم» و المحدق في العرف كلمة واحدة و يفهم منه معنى و حد من عبر تحور وطال من معنى إن آخر والا يقال إن «المسلم» المحسن و الألف واللاه المقلم و حكم لكول محدو «ألف سنة إلا حسن لاما» حصفه على تقدير المسلمة ملي على أن المراد له تمام مدلوه و اللاحراج منه وقع قبل باسد و حكم المدلى على أن المراد له تمام مدلوه و ولا الله وحكم المدلوه والله المدلوة والله المدلوه والله المدلوه والله المدلوه والله المدلوه والله و

و أنت حير باله لا شيء مم دكر، ه في هذه الصور الثلاث منحفق في العام محصوص؛ للهور الامتدر بال عظ العام و بال محصص، وكوب كل منها كلمة براسها، ولأنّ المعروض إرادة الدفي من عظ العام، لا يمام المدول معدّماً على الإنساد، وحيثه فكيف بلزم من كوله محاراً كوب هذه محارات؟

# أصل

لأورب عدى أن عصص العاة لا يُحرجُهُ عن الحجّة في عير عن لتحصيص، لا ما يكن المحصص العاة المصمل، ولا أعرف في دلك من لأصحاب على مأ, لعم يوحد في كلام لعص المتأخرين ما تشعر بالرعبة عله، ومن الناس من ألكر حجّته مضماً ومهم من فض، و حتموا في لتمصيل على

افيا الله عود عب

BA X DUCKER

ر جو سے فی ہے۔ ا

أفوال شقى، منها العرق برالمقصل والنفصل، فالأوّل حجّة، لا الثانى. ولا حاجة بنا إلى التعرّص لدقيها، فانه نظويل للاصائل، ردهى في عاية الصعف والسقوط، وادهب تعصل بن أنّه ينفى حجّة في أقل الحمع، من أثنين أو ثلاثة. عنى الرأيس.

لذا: لقطع بأنّ السيّد إذ قال العبدة «كُنّ من دحن دارى، فأكرمه » ثمّ قال بعداً. «لا تُنكره فُلاناً »، اووال في حال «إلاّ فُلاناً»، فبرك إكرام عبر من وقع لبضً على إحراجه، عُدّ في العرف عاصلًا، وادمه العفلاءُ على المحافة، و دلك دس طهوره في إراده الدافي، وهوالمطنوب.

حيث ملكر حجبة مصم يوجهن:

لأقل: أن حصفه اللفط هي العموم، وم أردة و سائر ما تحله من لمربب مح راته و إدار أن حصفه اللفط هي العموم، وم أردة و سائر ما تحله فيها، فلا لحمل على شيء مها. ولما الدي أحد مح راب؛ فلا يُحمل عليه، لل يلقى مشردًدا بين حمله مرانب الحصوص؛ فلا يكون حجة في شيء مها.

ومن هذ نظهر حجة بمصر؛ دَنَّ عَدَرَيْهُ عَنْدَهُ إِنَّ تَتَحَمُّقَ فِي لَمُعْضِ. للبناءِ على الخلاف في الأصل السابق.

بدّى أنّه ، التحصيص حرح عن كوبه طاهراً؛ وما لا يكون طاهراً لا يكون حجّة.

والحوات عن لاؤن أنّ ما ذكرتموه صحيح، إذا كانت المحارب متساوية ولا دس على نعلبن أحدها. الله إذ كان نعصها اقرت إلى الحقيقة، ووجد

ا الأوال الأرابي الله المرابع المرابع

الدابل على نعيبه، كي في موضع النواع، و آ ا مي أقرب إلى الاستعراف، و ما دكرده من لديل نعشه أيضاً، لاو دنه كوب المخصيص قريبه طاهرة في إرادته، مصافي إلى منافاة عدم إرادته للحكمة، حيث يقع في كلام الحكيم، بتمريب ما مرّ في بيال إفادة المعرف المعرّف للعموم، إذ لمفروض النفاء الدلالة على المرد هلها من غير جهة المحصيص، فحسلت حس على دلك النعص، و سقط م دكرتموه، هذا مم أن الحجد غير و فقا بدفع العول مختله في أفل حمع، إلى أم كن محتج بها ممكن يري حور المحاور في لتحصيص إلى الواحد؛ لكوب أقل الجمع حيثالي مقطوعاً به على كل تقدير،

وعن شابی بالمع من عدم الصهور فی لدی، و با م یکن حصفه، و سند همد المنع بصهر من دلمد المساو، و با م یکن حصفه، و سند همد المنع بصهر من دلمد المساو، و باعد علمه بال أن حضة في أفل الحمع: رأن أقل الجمع هو لمتحقّق، والباقي مشكوك فيه، قلا يصار إليه.

والحوال الأرسلم أن أنه في مسكوك فيه، لما ذكره من الدلس على وحوب الحمل على ما نتي.

أصل

دهت العلامة في الهديث إلى حوار الأسدلات بالعالم فين مسقصاء اللحث في صب التخصيص في نصب في صب التخصيص في نصب وحكى فيها كلاً من المولين عن نعص من العاقمة وقد احتيف كلامهم في ساف موضع البراغ

يرغل تعصل من العرمية النفي في الله إلى

فقال عصهم إن المراع في حورالتمشك دالع قافس سحت على محصص وهوا مدى يعوج من كلام العلامة في الهديب، و صرّح به في الهابه، و أنكر دلك حمع مس المحصّمين، قائمين، إنّ العلمال بالعلموه قبل البحث على محضص ممسع إحماعاً. و إنّه خلاف في مسم البحث فعال الأكثر بكو بحث يعلماً معه الحصّ بعدم المحصّص، وقال بعض أيه لا يكي دلك ، بن لا مدّ من لقصع بالتقائم،

والطاهر: أنَّ اخلاف موجود في تُعامين لنفل جماعة الفول نحور التمشك بالعام قبل اللحث على تُحصّص على لعصل التفلّعين، والتصريح آخرين باحتباره. لكنه صعنف.

و رئز قس نَامر دقائمه: أنّه قس وقب العمل وقس طهور محصّص، يحب اعتقاد عمومه حرماً؛ ثمّ إنام يتمنّل الحصوص، قد ئال، و الأنصر الاعتداد

و ينفل عن بعض بعنياء أنّه وال بالمدادكرة هذا الكلام عن ذلك هائل .: «وهذا غير معدود عندنا من مداحث بعقلاء والمصطرب العنياء, أو إنّي هو قول صدر عن غياوة واستمرار في عتاد».

رد عرف هذا؛ فارأقوى عندي؛ أنه لا يجور السافرة إلى الحكم بالعموم، فيل المحكم بالعموم، فيل المحت عن المحقص، بن يجب المتمخص عنه، حتى يحصن الطن لعالما بالمتعالمة، كما بحث في كن دلين بحثمن أن يكون له معارض احتمالاً رحجاً، فانه في الحقيقة حرثتي من حرثتيته،

لما: أنَّ المحتهد يحب عدمه المحت عن الأدَّمة، وكيميّة دلالتها. ومحصيص كميّة في بدلانة، وقد شع أنصاً حتى قين: «ما من عام إلاّ وقد حصّ»، فصار احتمال شوته مماوياً لاحتمال عدمه، و توقّف ترجيح

المنتهود الت

۲ - تغلب ، الف

١٠ بالدامس الف

<sup>.</sup> 

to are to \$

الا العليمي الا

أحد لأمرين على النحث والتفتيس. و إنّها اكتفيد محصول الطنّ ولم يشبرط المصعّ، لأنّه منه الاسبيل إليه عالماً، إدعايه الأمر عدم الوحد ب، وهو لا يدلّ على عدم الوحود. فلو شنرك، لأذّى إن إلكان العمل لأكثر العموم ت.

احدة محوّر التسك به قبل سحت: بأنه بو وحد طب محصّص في التشك بالعام، لوحد طب المحصّر في التسك بالعقيقة، بيال لللارمة، أن إيجاب طب المحصّص أن هو للبحرر عن حصاء، وهد لمعنى بعيبه موجود في محارلكن اللارم أعنى صب المحار مبتف؛ فأنه ليس بوحد العاف، والعرف قاص أيضاً عمل الأعاط عني طوهره، من عبر عب عن وجود ما يصرف للقط عن حقيقته، والإعاظ عن طوهره، من عبر عب عن وجود ما يصرف للقط عن حقيقته، والمدالة الله عن موفقة هداالقائل،

و لخوات, اعرق بين عدة والحقيقة؛ قالَ العمومات أكثرها محصوصة، كما عرفت قصار عمل النقط على لعموم مرجوحاً في اعلنّ قبل النجث عن محضص، ولا كذبك حقيقة، قالَ أكثر الأند ط محمول على لحقايق

واحمح مشترط الفصع وأنه إلى كالله المدأة مما كثر فيه المحث، ولم يطلع على خصمص و العادة فاصية بالمطع لائته أبد الوكال، الوحد مع كثرة المحث قصعاً. و إلى ما لكن أمم كثر فله المحث، فلحث الصهد فيه أيوحب القطع لائتهائه أيضاً و أنه أنو ريد لا عام الحاص، للصب لذلك دليل يطبع عليه، قادا محث المحتمد ولم يعتر بدليل التحصيص، فصع لعدمه.

و أحسى: عبع المقدّمتين، أعنى العلم عادة عبد كثرة البحث، والعلم بالدبيل عبد نحث لمحتهد. فائه كشراً ما تكون المسألة ممّا تكرر فيه البحث، أو يبحث فها المحهد، للحكم، ثمّا يجد ما برجع به عن حكمه، وهوط هر.

عاصم عالی کا میں کی عبد راضو کا سے مجم معیوں الا اور دانگ کا انتخاب ما کا کا ج الا انکوال عال کا فیجکم عال کا دیکم ج

# الفصل الثالث مانبعلق بالخصص

أصل

إدا تعقب المحضص منعدّدًا. سوء كان حلاً أو غيرها. وصحّ عوده إلى كلّ واحد، كان الأخبر محصوصاً قصعاً. وهن يعض معه الدقي، أو محتص هو به؟ أقوال! وقد حرب عادتهم بفرض الحلاف والاحتجاج، في تعقب الاستشاء. ثمَّ بشرون في نافي أنواء المحصصات إلى أنَّ حال فيها كم في لاستثناء. وعن محري عين مليجهيلُ حدرًا من قوات بعض الحصوصة ب خروج عله، لاحتباحه إلى تعسر أوصاع الاحتجاجاب

و فقول الدهب قوم إلى أن الأستاء المتعلب سحمل المتعاطفة، طاهر في رجوعه لي الحميم، و فشره بعصهم لكنّ واحدة. و حكي هذا لقول عن لشيخ" رحمه لله ، وقال حروب: إنه طاهر في العود الى الأخيرة الوقسي: ﴿ لُوفِفِ ﴿ مُعْلَى لَا بدري أنه حفيقة في أي الأمرين. وقال السند المربضي رضي لله عبه. إنَّه مشترك بنبها، فسوقف إلى طهور نقريبة. وهذات القولات موافقات بنفوت الثابي في لحكم، لأنَّ لاحيره محصوصة على كلِّ حاب. بعم تطهر ثمرة خلاف في

ی عدت از صوب ج فی ۳۵ د ۱۳۳۰

٧- لدريمه بل صول الشريعة ص٢٤٩

۴ ف فولید ت

war way &

2007 3

7-de-1

سنعسان لاستندام في لإحراج من حميم، فأنه محار على دلك القول، محسمن عند أوّل هذين، حميمة عند تاليها.

و فضل بعصهم بقصلهٔ طویلهٔ پرجع حاصله إلى علماد الفریله على الأمراس، و احد ره العلامة فی الهدایت،ولسل محدد لأن فرص وجودالفراسة پُجراح على محل المراع، إذ هو في عرب عهم،

و بدى بقوى فى بقسى أن البيط محييل بكل من لأمراين، لا بنعش لاحدام إلا المعرف ويسى دين بعدا بعيه عدا هو حقيقة فيه كمدهب وقف ، ولا بكونه مسترك بنيها مصد ، كي بقوية المربطي - رضى بله عنه ، و إلى كن في بعني موقعال به ، و ولا بصريحه - رحمه بله ، بلغط الا لاشتراط ،) في أثناء الاحتجاج ، لم بأب كالمه حيا على ما حيراء ، فأله قال : الإوابدي أدهب إليه إن الاستداء ، والعقب حيا على ما حيا كل وحدة مم الو الفردي ، فالواحد حوير رحويه إلى حمع حيا كي قال بشرقعي ، و حوير رحويه إلى من حيا حيا كي قال بشرقعي ، و حوير رحويه إلى الا بقطع على دين بشرة ، والمردي مقطع على دين بسيء يرجع إلى منطق على دين بسيء يرجع إلى المقط » .

هد. والحال في صرد إلمه عرف في مدهى الوقف والاسراك ، من موفقة حسب حكم عنول للحصيص الاحيرة، لكوم ملقلة المحصيص على كلّ تعدير. عايم ما هدك ألم الا بعدم كوم مراده للحصوصها أو في حملة حصيم. وهد الا أثراله في حكم المصوب، كما هو طاهر و محتاج إلى عريبة في الحقيقة إليا هو تحصيص ما سواه

ولنفذَّه على توحيه محدر مفذمة بسهن بتدئرها كسف لحجاب عن وحه

The second secon

<sup>4</sup> pt 20 \_\_\_\_

الرم، و رد د التدكرها عسرة في تحمل المعام، و هي الله الوضع لالد له من تصوّر المعنى في الوضع، فإلى تصور معا حريقًا، وعش دراله العط محصوصاً، أو المعاق محصوصة، منصورة تقصيعاً أو إحمالاً ، كان لوضع حاصًا محصوص التصوّر المعتبر فيه أعنى بصوّر معنى، والموضوع به حاصاً أبضاء وهو طاهلًا، لا ليس فيه و إلى تصوّر معنى عاماً، بعدر عنه حريقات إضافة أو حصفية، فله أل يعتبر لفعا معموماً أو ألفاط معمومة بالمقصيل أو لاحمال دراء ديك المعنى عامًا، بعموم التصوّر المعتبر فيه، والموضوع له أيضاً عامًا، وله أل يعتبر لفعط أو لأنفاط دراء حصوصة بن الحريقات المدرجة محته؛ لأنه معمومة يحسّر لفعل أو لأنفاط دراء حصوصة بن الحريقات المدرجة محته؛ لأنه معمومة في الموضع بالمحاتي كاف إلى الموضع بالمحاتي المعرفة الموضوع المحتور المعموم المعام والموضوع المحتور المعموم المعام والموضوع المحتور المعموم المعام والموضوع المحتور المعموم المعام والموضوع المحتورة المحتورة المعموم المعموم المعموم المعموم والموضوع المحتورة المحتورة المعموم المعموم المعموم المعموم المعموم والموضوع المحتورة المحتورة المعموم المعموم المعموم المعموم المعموم المعموم والموضوع المحتورة المحتورة المعموم ال

في أنفسم لأوّل من هدين: المشتقّ ت. فانّ الواضع وضعّ صبعة «فاعِن» مثلاً، من كنّ مصدر بن قاء به مدلوله، و صبعة «مفعون» منه لمن وقع عليه. وعموله لوضع والموضوع له في ذلك بش.

ومن الفسم لذي: لمهمات، كاسبه لإشارة و فقط أو «هذا» مثلاً، موضوع خصوص كن فرد مند يشار به إليه، لكن باعلار تصوّر الواضع للمفهوم العالم، وهو كن مندر إليه مفرد مدكر، وم يصعّ النقط هد المعلى لكلّي، من الحصوصيّات تبك الحرثيّات المدرجة تحده. و إن حكموا بدلك الأن لفظ (هدا» لا يعلى الخصوصة ب، فلا يمال (هدا»، و يراد و حدّ مند يشار إليه أن لا لذي إن الخصوصة بي حصوصيّة معيّنة و فو كان موصوعاً للمعلى لعالم لللذي إن الإله من القصد إلى حصوصيّة معيّنة و فلو كان موصوعاً للمعلى لعالم

÷ .,

ا بوجه ع

ف لنفضه عي ا

بهم د س ق. ..

<sup>-</sup> d = = 1

۳ په پېر ځي ت

<sup>- 4 3</sup> 

۱ سی کی۔ ب

<sup>- 4 1</sup> 

كـ «رجل» حارفيه دلك. وهك الكلام في لدفي

ومن هد عيس أنصاً وضع حروف و في موضوعة باعيدر معنى عام وهو يوح من أيسه لكن واحدة من حصوصاً به قد (( من)) و إلى) و ((على)) منالأ، موضوعات باعتدر الأنب عاو لايتهاء والاستعلاء بكن ابتداء و بتهاء والسعلاء معنى بحصوصه وفي معدها الأقداب بناقصه وأقد الباملة فلها حهدات وضعها من حديها عام ومن الأحراب حاش؛ فالعام بالمياس إلى ما اعتبر فيها من البسب الحرائلة وأنها في حكم المالي الحرفية وكم أن عطم المرسان موضوعه وضعاً عامل الكن ابتداء معين بحصوصه كديك لفعة وصوبا عامل محدث لدى دلب عليه إلى فاعل بحصوصه أو أم العاص في بسبة إلى بحدث وهو واضح .

در بمهّد هدا، قسر إلى أدوات الاستثناء كنّه موضوعة بالوضع العامّ لحصوصتات الإحراج، أقد لحرف مها، فقدهر، و أنه لفعل، فلأنّ الإحراج له إنها هو دعتمار للسبة؛ وقد علمت: أنّ لوضع بالاصافة إلها عامّ، وأقد الاسم؛ فلأنّه من قبيل لمشقّ، والوضع فيه عامّ، كما عرفت.

ئم إن فرص إمكان عود الاستنداء إلى كن واحد يقتصي صلاحية المستثنى الذلك يا وهي تحصل بأمون.

مه ، كونه موضوعاً وضع لأداب أعني بالوضع العام، وهو لأعلب ، كأل يكون مسقاً ، أو اسماً مهماً ، أو تحوهم ، مقا هو موضوع كديك .

وعلى هدا، وأي الأمرين أربد من لاستشاء كان ستعمالة فيه حقيقه، وحتى في فهم لمراد منه إن عريبة، كي في بطائرة، وأنّ إقادة المعلى المرد من الموضوع العالم إن هي د عربية و ينس ديث من لاشتراث في شيء؛ لا يحاد لوضع فيه و عدده في لشيرة أن كنه في حكمه عسار لاحتاج إن

ا پیشیشی ا

و مدده سوا ب

القريبة.

على أن بنهم فرق من هذا لوحه أنصاً، فأن حداج النظ المشترك إلى الفرينة إلى هو لتعيين المرادة لكونه موضوع المسمد بالمدهنة فحدث يصق يدل على تنك المسمد بالراد كان العدم الوضع حرصلاً و يحداج تعيين المراد منها إلى الفرينة المحضوف الموضوع الموضع العام واقد المستدتم عير متدهمة العلام كل حصود جمعها في لدهن والاستعص دول المعض الاستواء مسة المعض إليه المحضوف على الفرينة إلى هو لأصل القادم لا المتعين المتعي

ومه كونه من الاعدط الشتركة، حلب يكون صلاحله للعود إلى لأحره، دعليار معى، وإن حملع دعته آخر، و حليثها فحكه حكم للسرك رقع فقد تصح بها للصلاب عول الاشتراك مصياً، وأنه لا لعدد في وصع المفردات عالماً، كي عرفت ولا دلل على كون هللة المركبينة موضوعة وصعاً متعدداً لكن من لأمرين، كي صهر فيات عولي بالعود إلى الحملع مطلقاً، وإلى لأحدرة مطلقاً، مع كون الوضع في لاصل للأعلى، وعدم تنوب حلافه.

احتج المرتضى ـ رضى الله عنه ـ بوحوه:

لأون: أنَّ العائل إذ أَن العارة: «إصارت علماني» وأنَّ أَصَدَّ فَيْ إِلاَّا واحداً»، تحوراً با يستفهم محاصب هن أرد استنداء الوحد من خمسين أو من حمة واحدة؟ والاستفهام لاحسن إلاَّ مع احتمال النَّفظ واشتر كه.

الله في أن الطاهر من مسعمان النقطة في معليان مجلمان، من غير أن لقوم دلالة على أنها متحوّر به في أحداما البها حقيقه فيهم، ولا خلاف في أنّه وُحد

في لفرآل واستعمال أهل المعه ستشد أتققت حسن، عدا يها تاره، وعاد إلى إحديها أتحرى، و إلى يشعى من حضه باحديها أنه، إداعد إليها فلدلالة دلت، ومن أرجعه إليها: أنه إدا حتصل باحدالة الني تلمه فللدلالة، وهد من خماعة النترف بأنه مستعمل في يأمرين وإدا كان الأمر على هد، فلحب أن يكون تعلما لاستنده الحديث عنملا برجوعه إن الأقراب، كما أنه عنما لعمومه للأمرين، وحقيقة في كل واحد منها، فلا حور اللصع على أحدالامرين إلا بدرانة منصلة

الشب المه لالذي لاستند ع سعف حملتان من أن لكول إن و حعاً إليها معا، أو إلى و حدة ميه الأله من عال الا لكول راجعاً إلى سيء ميه. وقد نظرت في كل سيء يعتمده من قصع على رجوعه إليها، فلم تحد فله دلالة على وجوب أند أدعاه، ونظرت أنصد في يتعلق به من قطع على عوده إلى الأقرب إليه من حملتان، من عم تحدور ها فلم تحد فله ما يوجال عطع على حتصاصه د خمله الى تلياء ، دول ما نقدمها فوجال مع عدم عطع على كل و حد من الأمران دأل عف فيها، ولا نقطع على شيء ملها، إلا بادلاله.

لربع أن لدش إد قال الأضراف علمان، و أكرتك حراف، و أخرفت حراف، و أخرفت ركان، في المحال الصحاف، أو المساء الله أو المساء الله أو الله مكال كدا، حلمل ما عقب لذكره من حال، أو صرف برمان، أو صرف المكال أن يكون لدمن فيه ولملعش به حملة ما عددهن الأفعال، كما يحلمن أن يكون المتعلق الدام هو أفرت إلمه، ولمس المدمع دلك أن لمصع على أنا العامل في

a second a second

<sup>-</sup> age - 1

a light to the second of the s

<sup>√</sup> عرض ح

عقب مذكره لكن ولا النعص، لا بدس عبرات هوه فكدي عب في الاستناء و حر منغ بين لأمرين أن كن واحد من لاستنب و حرب و طروف الرماسة و مكانية فضيه في لكلام تأتي بعد تسامه وستقلاء، فال وييس لأحد أن يرتك أن او حب في ذكرناه عصع على أن بعامل فيه جمع لأفعال استقدمتى الأن بدلد بن على حلاف باث الاناهد من مرتكبه مكانرة ودفع بمنتعارف لا ولا فرق بين من حمل عسه عسه و بين من قال الن الواحد القصع على أن الفعل الدي العقيم الحال أوا فيرف هو لعامل، دول م تعدامه، و الي بعيم في بعض الموضع أن الكن عامل بديل

و حواب، له عن لأول، فناسع من احتصاص لحسن لاستفهام الاستواك. له الن القلصي الحسلة هوالاحتمال، سوء كانا لوسطة الاشتراك، أو لكولة موضوعاً بالوضع العالم، والعدم معرفة ما هوجفيفة فيماً. كن يقول أهن الوقف، أو لعير ذلك من الأسباب المقتضية له.

و أنَّ عن الثاني، قدَّنه، على عدير تسلمه، إنه بدلٌ على كول النقط خفيفة في لأمرس، لا على فاستراك ، حوار كوله توضع و حدًا كها قلده، ولا بدّ في لاشترك من وضعين.

و أمّ عن شابت؛ قدال عدم الدين المعلم على تحتم عوده إلى المحملع أوّ حنصاصه الاحدرة، لايقتصي الصيران الاستراث ، عن يترذد لأمراسه، والين ما قداه، والمن الوقف

و أمّا عراءابع. قدانه قدس في معقرمع أنه لا يدنّ عني لاشترك . بل

<sup>- - · · ·</sup> 

<sup>⊤</sup> يه غي الاسته تر

ن مصمر عب ۷- وق اللمه الف

#### على الأعمّ منه وممّا قلناه.

حتقة الفول بالرجوع إلى احميع أمور ستّة:

أحدها الله الشرط المتعقب للحمل لعود إلى الحملع وكد الاستشاء مح مع عدم استقلال كل ملها للصلم، و أنحاد معليها؛ فأنا قوله تعالى في آلة العدف: «إلا من تاب» حر محرى فوله (إن لم للولوا».

و ثانيها أنا حرف العطف يصشر الحمل لمتعدّدة في حكم لوحده؛ إد لا فرق بن قول «رأيت ريدس عبد شدّو رأيت ريدس عمرواً» و بين قوس «رأيت الريدين»، و إذا كان الاستداء الواقع عقلت الحملة الوحدة رحعاً إليها لا محالة، فكذلك ما هو بحكها.

وثا نثها: أنَّ الاستثناء عشية الله تعالى إدا تعلم حملًا، يعود إلى جميعها للا حالاف وفكائك الاستثناء، و خامعٌ بلهها: أنَّ كلاً منها ستثناء، و غير مستقلّ.

و ربعها: أنّ الاستنداء صالح للرحوع إلى كلّ وحدة من الحمل، والحكم بأوبويّة النعص تحكّمه: فنحت عوده إلى لحميع. كما أنّ ألفاظ العموم، لمّا لم يكن تدولها للعص أوى من آخر، تناويت الحميع.

وحامسها: أن طريقة العرب لاحتصارُ وحدف قصوب لكلام مااستطاعوا؛ فلايت لهيه حبب يتعلق إرادة الاستشاع بالحمل المعددة، من ذكره بعدها، مُرسس به لحميع، حتى كانهم ذكروه عملت كن وحدة؛ إذ بوكزر بعد كل حمة، لاسمحن، وكان عاماً لم ذكر من طريقهم، ألا ترى أنّه لو قبل، في آية الفائد في أيدًا مثلاً. «ولا تَقْلُو اللهم شهادة أبداً إذا الدين تالوا»، «أولئك هم

حسن على ٣ سهرد بريت ١٠ ٣ بويو يه ١ ود بهه ٠ ٢ بن عمره ب باري شاب سام ١٠ (د ط ب ١٠ کريه عميت ب ١١ سوره بري به ١

له سفول، إلاَ أُندين دنو ». لكان نصويلاً مستحدًا. فأقير فيها مقام دنك ، ذكر لتونة مرّة واحدة عقيب الحمدس.

وسادسها أن لواحل الكلام و يوبعه، من شرط أو سنداء، يحب أن بنجفه مادام الفراغ منه لم يقع الداد متصلاً لم ينقصع، فالنواحق لاحفة به و مؤثرة فيه إ فالاستناء المعقب للحمل للصلة العصوف لعصها على لعص، يحب أن يؤثر في جمعها

و لحواب عن الأثرب: اسع من ثنوب الحكم في لأصل، بن هو محتمل، كي تسا في الاستنداء. ولو شـلم؟ فهو قياس في اللغة.

وعرا غالى أنه قياس كالأول.

وعن الثاب : بأنّ ذكر لمنته عقب حمل لس باست و ولا شرط والأته وكان سبته أن كان فيه بعض حروفه وو كان سرط سي حصفه لم صلح دخوله على لماضي. و قد يذكر المنته في لم صلي قلمون الدان و أحجلت ورزب ان شاء بله عالى، و أن أحمل المستة في كن هذه الموضع سقف الكلام عن المقود و المصلي، لا العبر دلك

و ب قبل ، كيف اقتصلي تعنّب عشمة "كثر من حملة وقوف حكم الحملع ولم يُحتمل النَّعلين بالأحمرة ففصا؟

فلد ، لولا نصبهم الإجماع على ديك ، لكان القول وحتمانه ممكناً . لكهم نصوا إجماع الأمة على أنا حكم الجميع يقف.

وعن كرابع أن صلاحيــه التحميّع لا توجب طهوره فــه، و إنّي تمتضي التحوير لدائث والشث فــه، فرقًا لين ما يصلح عوده إلــه و للل مالا يصلح أو تداول

ه سوه مين به ۱۱ د

<sup>- -----</sup>

٥ ايسه في ماضي ان که

Land William Co.

e what "

الم دخلت المناجي

<sup>₹</sup> عني عصو الحب

<sup>-</sup> P - P

ه صد العموه بتجميع بيس باعثد إصلاحتها بديث يا بن لا بها موصوعة بيسمون و لاستعراق وجوباً و وحم بيشته بها في هذا بعدم او إيها خلس أنا يشته باخميع المكرم فائه صابح بتجميع ، ومع ديث يا بيس بطاهر فيه يا ولا في شي مقا بصبح بدي من مرابب الجمع أنا بران أن القام إذ قال الرأب الحاج كان كلامه صاح الارساء البطن و بشوب و عطول و عطم الولا يعلهر منه لا معديد الله فد ارد كان من فليح هذا بنيد يا

وعل حامل بهم كي يرسوب لاسبده من كل حمة، فتحصروب به كراه يدن بين مرادهم في وحراحين، هارد من تطويل، بدكره مفتت كل حمه كديك دربدوب الاستبداء من حمله الاحترة فقطه فلابلا من بقراسه في الحكم بالاختصار وعدمه.

وعل ساسل آل عدار الأقصال في كلام واحدم عرع منه بالمستقال الموحق، كالسرط والماستند، والمشتقى بها هو صبحه المحوق والمألم فيما التملس حكم ما يصغ حوفه الكام مثالا الصبخ، لا تصبرورها طاهرة في لتعلق عصعة، والا العالم عن محل موثر.

و حنج من حصه بالأحمرة بوحوه

لأول أنَّ لاست ، حلاف لأصل. لاستم له على محاله الحكمُّ الأول. فالدنيل نصصلي عدمه لتركب للعمل به في لحملة الوحدة الدفع محدور الهدركة، فلقي الدنيل في في حمل سالاً عن للعارض أو إلى خصصدا الأحدرة الكوم أفران والأنّه لا قائل بالعود إلى عبر الأحدرة حاضه.

اشانی فرن مقلصی برجوح لاستشده بال ماتمدمه، عدم استقلاله مقسه، ولو سلمل له غُمُنَ بغيره اومتي علمده بما يلمه استقل و أفاده فلا معني لتعليقه

2.5

<sup>- - 44</sup> 

<sup>،</sup> جائي ع

يم بغيد علم إذ لوجار مع فادية واستقلاله أن تبعيل بعيرة، أوجب فيه بالوكات مستقلا تنفسه بأن يعلمه تغيره.

لديب أن من حق عموم تصلى با تحمل على عمومه وطاهره، إلا تصرورة تقتضي حلاف ديك ، ولد خصصت حمله أي يته الاستشاء بالصرورة، لم يجر خصيص عبرها، ولا صرورة

بربع أنه، ورجع الاستداء إلى حسع ۱۹۰ فيمر مع كل حمة استداء. برم محالفه الاصل، و إلى م الصمر، كالله مامل في أنعد الاستثداء أكثر مل واحد، ولا خوالعدد العامل على معمول واحد في إلا بنا واحد، بنطل سنوله علمه، وقوله حكمه و ۱۰ علمه الموثيرات بسيماهات على الأثر بوحد

سددس آن بط هر من حال مسكنه الله دسفان من خملة الأولى إلى الثانية الا بعد استنداء برصه منها كل و سكت، و به بكونا دليلا على سبكه أن مرض من بكلام وكي أن السكون حول بن يكام و بان و حقه فيمنع من العلمية به و يكن لا خمية الداية حالمه بن الاستنداء و بان الأولى فيكونا ما بعه من تعلقه بها.

و سوات عن الأولى به إن كال شردُ بمح هذا الاستثناء الأصل. أنه موجب المتحوّر في الفض بعالم، والأصل الحقيقة، فله جهه صحّة كل علماله بمحالفة الحكم الاول فاسده إدالا محافة فله المحكم تحال.

to the to

<sup>2 4 2 0</sup> 

امّا على العول بأنَّ الاستث ع إخرج من اللفظ بعد إرادة تمام معناه و قبل الحكم والاستاد، كما هو رأى محقّقي المتأخرين، فطاهرُّ وكدا على لفول بأنَّ المحموع من السستثنى منه والمستثنى مع الداة، عدارة عن الدافى، فنه السمال، مفرد، و مركب ا

و أمّ على الهُون رأن المرد بالمسشى منه ما بقي بعدالاستشاء محارًا والاستثناءُ فريسه، وهو محيار أكبر للتقدّمين؛ فلأنّ الحكم مريبعلّق بالأصالة إلاّ بالباقي،فلا مخالفة بحسب الحقيقة.

وقوه (« أن برغ عس بالدين ـ يعلى الأصل ـ في الحمدة الواحدة لدفع محدور عدرتة » هدر و ما الحروج عن أصد به الحقيقة والمصدر في عدر عند قيام لفرينة مشالاً بدنيه شوث الرئب ولا تعتريه شهة أنشك . وتعلق الاستشاء الأحبرة في حملة مقصوع به عندسل برك العمل بالأصل حيثة بدفع محدود عدرتة قصول بن عملة و لأهوب لأن دفع الهدرتة لوصلح بمحرده سلاً للحروج عن الأصل غيل الاستشاء و إن نقصل في للطق عرفاً و نقطع عن المستشى منه حشاً ، بن وعيره من الموجق أيضاً والبديهة تنادي نفساده.

و أن كان السراد أن الصاهر من المكتبر باللهط العام إرادة العموم، والاستشاء محالف هذا الأصل، يعني الفاعدة أو ستصحاب هذه الاردة، فتوخّه لمع إليه طاهر، الأن الاتفاق واقع على أن بلمتكتبر مادم منشاعلاً بالكلام أن يُلجئ به ماشاء من الموحق، وهذا بفتضي وحوب توقف السامع عن الحكم برادة المنكلم طاهر العط حتى يتحقق الفراع و يبتني احتمال إرادة غيره ولو كان صدور العط عجرده مقتصياً للحمل على لحقيقة، لكان التصريح بحلاقه قبل قواب وقته منافياً له ووجب رده، و يتمشى دلك إلى الأحيرة أيضاً، والا يُحدي معه دفع محدور الهدرية، لما عرفت.

۳- شيه د پ

۱۰ د ک سال

ع ال لأخيرة ب

قعلم أنّ المنصى صحّه الواحق وقلوها مع الالصال، إنّ هو لصّ لوضع على أنّ لمريد العدول عن تصاهر الديني لدسمه في حال تشاعله بالكلام، حيث شاء منه؛ قالم يقع العراج منه، لا يتجه المسامع الحكم الرادة الحقيمه، للقاء محال الاحتمال.

بعد لله كال العرض قد يبعل لتحصيص الأخيرة فقص، كما يتعلق بتحصيص حميع نظريق الاختصار، والنفط صابح عسب وضعه لكل من الأمرين؛ لم يحصل حراً ، عود أن الكن إلا داغرينه، وكان تعلقه بالأخيرة متحققاً؛ للرومه على كلا التقادرين، وضح المسك في النفاء المعلق بالدقي دالأصل إلى أن يعلم الدقل عنه، ولسن هد من القول بالاختصاص بالأخيرة في شيء.

و إن قدر عروص شده فيه عيث ، فاستوضحه بالدير في صبعة الأمراء في المراق في الفرش في الفرش في الفرش في الفرش تدل على الدب و وديث لأن اقتصاء ها كوب المعن راحح أمر ميمن ، ومراد عيه مشكوك فيه فيتمشك في نفيه بالأصل الكوب رباده في سكسف غير أنه إدا قامت الفرينة على إرادته ، كان استعمال النفط فيه و فعا في محمد عير منقل بالاعتاب في عربية على إرادته ، كان استعمال النفط فيه و فعا في محمد عير منقل بالاعتاب في عربية على الدب فعط ،

وهد منه نفرق به أبين القوس؛ حيث أنَّ الأحياج إلى الفريبة تحسب المفيفة على الفوت الاشتراك باليام هو في الحمل على الوجوب، وهكد لحال عبد من يقول بأنَّها حقيقة في البدت.

وعدَّ بعص الأُصولَتِينِ القولِ بالاشتراكِ في قرق الوقف إنّها هو بالنظر إلى بقس اللّمط حيث لا يقطعوك على إراده لندب بخصوصه منه. و دلك لا ينافى بدلانه عليه بالاعتبار بدي ذكره ه.

المديد العالم العالم

وحالما في عن فيه هكدا، ولا لا يعيم أفضد المكتم لكن أوالأحيرة وحدها كيد يعيم أن الأحيرة مقصودة على كن حال؛ فالشفاق قصد غيرها. وو قرص أنا لمكتم نصب قريبة على ردة لكن م يكن حرجاً عبدد من موضوع النقط، ولا عادلاً عن حصيته بن كالمستعملاً به في هو موضوع به عموماً ويترم من قال دخلط من الحرة أنا يكون المتكتم، بإدبها مع الدفى، متحوراً ومتعدياً عن موضوع النقط ال عيرة وهد العبد حداً بعد ما علمت من عموم وضع في لمعردات، و النداء المالين في كلامة وفي الوقع على كون الهيئة المركبية موضوعه المتعلق الأحرة فليف المركبية موضوعه المتعلق الأحرة فليف المركبية موضوعه المتعلق الأحرة فليف الم

على أنّه لو ثبت دلك ، لاسكن حور تنحوّر به في الإحراج من خميع؛ لتوقفه على وحود العلاقة، وفي تحقّتها للطرّ، وقه مرّ عير مرّة أنّ علاقة الكلّ والحرء السلمة إلى استعمال النقط للوصوح للحرء في لكنّ، للسب على إطلاقها، لن لها شرائط، وهي ههد مفقوده.

واحوب عن شني أن حصوب الاستعلاب سعقه الأحيرة، إنه يقلصي عدم القصع التعلَّل بعده وعن بعول به إدابعود إلى الحميع عددا وعنداسيّد الضي الله عنه المحتمل، الا واحب.

والله قده: «بو حار مع إفادته و سنقلاله الح"، فط هر النصلال؛ لأنّ ما سنقل بنفسه ولا بعلى به بعبره وجودً ولا حوارً، لا يجور أن سعلى بعبره فطعاً، بحلاف ما نحل فيه، فأنه من خالر مع حصول لاستقلال بالنعلق بالأحيرة أن بنعلق و إن لم يكن لارماً

قال عبم هدى ، رضى له عبه ، مشر إن هذه حكة في حلة حوله عبها:

. 2

A 44 T

<sup>- -----</sup>

and 4

و معد د مد

The special section

بعنق عب

«وهده الطريقة وحب على لمستدن ب أن لايقطع ، لط هر من عير دس على أن الاستشاء ما تعلَق عادةم، و يفتضي أن يتوقّف في دلك ، كما بدهب محل إليه و لأنّه سي دليله على أنّ لاستفلال يفتضي أن لا يجب تعليفه بعده. وهذا صحيح، عبر أنّه و إن لم يجب، فهو ح ثر، في أين قطع على أنّ هذ الذي لسن بواحب، لم يرده المتكنّم؟ ولسن فيا قبضر عبيه دلالة، على دلك».

وعن كانت: سحو حوات عن مثانى: قان عاية ما يدل عليه أنه لا يحورا تقطع على تحصيص عير الأحبرة بمحرّد النقط، ونحى نقول له، لكنّه مع دلك محتمل، ولا سبس إن سعه.

وعلى الربع؛ أنّا تحيار عدم الإصحال قوله «بيرم أن يكون العامل في بعد الاستثناء أكثر من واحدا»، قداء ممنوع، و أنّ يلزم دلك د لو كان لعامل في المستثنى هو بعامل في المستثنى هو «الآ»، بعيام معلى ومذهب حاعة من النّحاء أنّ العامل في المستثنى هو «الآ»، بعيام معلى الاستثناء الها، و عامل ما به يتفوّم المعلى المقتصي؛ ولكولها دائنة عن «أستثنى»، كم أنّ حرف المداء دائب عن «أددي»، وهوالمتحه.

ستما، لكن عدم حوار حدماع لعاملين على لمعمول الواحد؛ فأنهم لم ينفلو له حجة يعدد بها، و إنه ذكر بحم الأثقة ـ رضى الله عدم ـ أنهم حموها على المؤثّر ت الحقدقة، وضعفه طاهر، وقد حوّروا في العلى الشرعيّة الاحتماع؛ لكوبها معرّفات، والعس الإعرابيّة كدلك؛ فأنه هي علامات، وما نقل على سيبويه من النصّ عدم، لا حجة فيه، مع أنه قد عورض لنصّ لكسائيً على جوار،

وقول القرَّاء في باب الشارع مشهور، وقد حكم فيه بالبشريث بين العاملين

<sup>.</sup> Null 7

ورها إ

في لعمل، إدا كان مقتصاهما وحداً، «كأعطابي و أكرمسي الأمير» و «أعطيت و أكرمت الأمر», و معلان في انتابين مشتركان في رفع للمعلى ونصب المقعول، من غير تنازع.

ووافقه على ذلك بعص عَقَق المة حريس، مسنداً عبيه بأصابة الجوز، و التقاء المابع سوئ بوقع توارد لمؤقّر بن على اثر واحد، وهو مدفوع؛ بأنّ لعامن عندهم كالعلامة، و بحور لعدد العلامات، قال: و يدنّ على حواره، من حيث اللعة: أنّهم يُحرول عن لشيء الواحد بأمرين متصادّين، بحو ((هدا لحبو حامض))، ولا يجور حلوهما عن لصمير الله قاً. فهو إمّا في كلّ واحد منها بخصوصه، أو في أحدهما بعيمه دون الآجر، أو فيها ضمير وحد بالاشتراك، ولأوّل: باطل الأنّه يمتصي كوب كلّ وحد منها محكوماً به على المندأ، وهوجع بن الصدين، والله إيستلم ابتعاء لحرية عن الحالي من الصمير، واستقلال ما فيه الصمير بها، وهو حلاف المروض، والثالث هو المطبول. ثم أيده بتحوير سيبويه: «قام زيلًا و دهب عمرو الطريف»، والعامل في نصفة هوابعامل في الموصوف.

ولا يدهب عليك : أن هدا حكم المقول عن سيبويه هنا يحالف ما نقل عنه تحمّ المنص على عدم الجور. وقد نقل هد خكم أيضاً بحم الأثمة و رحمه الله عن الحدين و سيبويه، ونقل عن سيبويه انقول بأنّ العامن في الصفة هوانعامل في الموضوف، و ارتضاه.

والحواب عن الحامس: أنّ الاستشاء من الاستثناء أنّ وحب رجوعه إلى ما من المعاده و التفاء فائدته. فالله ما يقتصي العاده و التفاء فائدته. فالله القائل إذا قال: «لَك عِندي عَشرة دَراهم، إلاّ درهمس، كان المفهوم من الفط الإقرار بالثمانية، فإذ قال عقيت دلك: «إلاّ درهماً» رجع الاقرار إلى تسعة؛ لكونه مُحرحاً من الدرهمين الدين وقع استثناؤها من العشرة، فلو عاد

فالمعاطين والماليات

لدرهم المستثنى مع دلك إلى لعشرة، لكان وحوده كعدمه و لإحراحه مها مثل ما أدحل. ولم يقدنا عير ما ستفدده عوله: «علي عشرة إلا درهمن»، وهو الإقرار بالثمانية من غير ريادة علها أو نفضان، تحلاف ما نو جعلناه راجعاً إلى ما يليه فقط، قاته يرد الاقرار بالثمانية إلى التسعة، فيفيداً و دلك طاهر.

وعن السادس: تاسع من أنه لم ينتفل عن الأولى إلا بعد سيفاء عرضه مها. وهل هو إلا عين الشارع فنه؟ و منه يعلم فساد القول تحلولة المجملة الثالية بين الاستشاء و بين الأولى، فأنه مصادرة.

إذا عرفت دلك كلّه فاعدم أنّ حكم غير الاستثناء من المحضات المعقّبة للمتعدّد عيث يصبح كنّ واحد منه حكم الاستثناء، خلافاً و ترجيحاً وححّة وحوّباً غير أنّ بعض من قال بعود الاستثناء إلى الأحيرة، حكم بعود الشرط إلى الحميع، خياب فاسدٍ، والأمر فنه هنّ، و أنت إذا أممنت النظر في المحج السابقة، لم يشتبه عنت طريق سوفها إلى هذا، وتمييز المحمار منه عن لمرتف،

أصل

دهب جمع من لتاس إلى أنّ العام، إذا تعقّه صمير يرجع إلى بعض ما يت وله، كان دلك تحصيصاً له. و احتاره العلامة في الهامة وحكى المحقّق ـ رحمه الله، عن الشيخ يكار دلك، وهو قون حماعة من العامّة. واحتار هوالتوقّف، ووافقه العلاّمة في الهديب، وهو مدهب المرتصى ـ رضى إلله عنه ـ أيصاً. وله أمثلة، منها: قوله تعالى «وَالْمُظلّفات يَقْرَنَّهُنَ با نُفُبهِنَّ » ثمّ قان: «و تُعُولَتُهُنَ أَخَقٌ مرّة هِنَّ » والصمير في «مردهنّ للرحعيّات. على الأوّن؛ يحتصلْ تُعُولَتُهُنَ أَخَلَ مرّة هِنَ » والصمير في «مردهنّ المرحعيّات. على الأوّن؛ يحتصلْ المرحعيّات. على الأوّن؛ يحتصلْ المرحعيّات. على الأوّن؛ يحتصلْ

۱ - حطنا راحمار پ

۳ مدرج لاصون سا ۲ . ۸ و ۹ سورة اليقرة، ۲۲۸.

٧- بهديب الاصوب، ص٧٧ ي اواخر المحت كان فصل الربع

١٠ - يتنس -ج

علكم بالمربض لهنّ. وعلى أنّ بن الاعتصلُ، من بنبي على عمومه سرّجعيّات والديدات. وعلى أنّ بناء بنوقّص. وهذا هوالأقرب.

ما أن في كل من احده في المحصيص وعدمه رنكا المحدر، أم الأولى:
وهو طهر، و أما الذي ولأن تحصيص الصمير مع له عالم المحدم على عموميه
وهو طهر، و أما الذي ولأن تحصيص الصمير مع له عالم المحدم على عموميه
المحمية محاراً إذ وصعه على لمصالفه للمرجع والودا حالفه لم يكس حارياً على
مقتصى الوصع، وكال مستوكاً به سيس الاستخدام، وأن من أبوعه: أنا يراد
المقصة معاه الحديثي و تصميره النعلى المحاري وما نحل فيه منه إذ فد فرص
الردة العموم من لمصلفات، وهو لمني الحديثي عام و الرب من صميره المعلى
الردة العموم من لمصلفات، وهو لمني الحديثي في الحديث من حديث أحد المحارين

قال قلب) تحصيص لعام أعني المعهراء وصيرورته محاراً يستنزم محصيص المصمر واصيرورته مثنه، ولا كالكالمكس؛ قال تحصيص المصمر لا للعدّى إلى العام، ولا يقتصي محاراته العال ألى الحدر اللازم من عدم التحصيص أرجح ممّا يستلزمه التحصيص؛ لكول الأول واحداً والثاني منعدداً.

قس هد ميني على أن وصع الصمير به كال مرجع طاهراً فيه حقفه له يا لما يرد بالمرجع و إلى كال معلى محارقاً به و ته حيثه سحفق عاد في المصمر أيضاً على تعدير تحصيص العام لكويه مرداً به خلاف طاهر المرجع و حقيفه و دلك خلاف التحقيق و لأصهر أن وضعه به يراد بالمرجع، ود ريد بالعام خصوص، م يكل الصمير عاماً المسرم محصيصه وصيرورته محاراً فيس هاك إلا محاز واحد على التقديرين،

الأفضل مح

<sup>- - 2 2</sup> 

<sup>- ---</sup> Y

the Principle

وما فس: - من أن بلارم بعدم التحصيص هو لاصمار، لأن التفدير في الآية حيثة «و المحاولة تعصيص فهو للارم وينائة «و المحاولة تعصيص فهو للارم وقد تفرّر؛ أنّ التحصيص حبر من لاصمار وقصعه طاهرٌ بعد من قرّباه! إذ لا حاحة إلى إصمار «البعض» بن يتحوّر بالصمير عله، فالتعارض إنّها هو بن التحصيص والجار. وانظاهر تساويها و إن دهب بعضهم إلى رُحجال لتحصيص.

حتج الأولون؛ بأن تحصيص الصمير، مع بقاء عموم ما هو به، بفتصلي مخالفة الصمير للمرجوع إليه، و أنّه باص.

وحوابه: منع نظلال انحالفة متنافأ. كيف؟ و دب عدر واسع، وحكم الاستخدام شايع.

حجّة الشيح و متابعيه: أنّ اللفط عام فنحت إحراؤه على عمومه مام بدنّ على تحصيصه دلين. و محرّد احتصاص الصمير العائد في الطاهر إليه لا يصلح بذلك؛ لأنّ كلاً منها نقط مستملّ برأسه، فلا يلزم من حروح أحدهما عن طاهره وصيروريه محاراً حروج الآخر وصيرورته كذلك.

واخواب المنع من عدم لصلاحِية، قال حراء الصمير على حقيقته التي هي الأصل، أعني المعابقة للمرجع، يستنزم تحصيص المرجع، بكن لما كال دلك مقتصياً للتحوّر في لفظ العام، قلا يحدى الفرار من محاربة الصمير لتقدير حتصاص لتحصيص له، و لقاء المرجع على حاله في العموم، و لما لم يكن ثُمّة وجه ترجيح لأحد لح رين على الآخر، لا حرم وحب للوقف.

## أصل

لا ربب في حوار تحصيص العام عفهوم الموقفة, وفي حواره بم هو حكة من

مفهوم المحامة حلاف و الأكثرون على حواره،وهوالأقوى.

الما: أنه دبيل شرعي عارض مثله، وفي العمل به جمع بين لدبيلين، فبحب.
احبح المحالف: بأن حاض إن بعدم على العاق، لكون دلالته على ما تحته
أقوى من دلالة العاة على حصوص دلك لحاض، و أرجحية الأقوى طاهرة.
وللس الأمر ههنا كدلك - فال المنطوق - قوى دلالة من المفهوم، و إن كان المفهوم حاضاً؛ فلا نصبح لمعارضته. وحيثير، فلا حب حمله عليه،

و خوب: منع كون دلانة العالم بالبسنة الى خصوصيّة الحاص اقوى من دلالة مفهوم المداعم مطلعاً. من شخصى: أنّا أعلب صور للفهوم التي هي حجّه أو كُنها، لا يفصرًا في علوه من دلانه العالم على خصوصيّات الأفراد، سيّم بعد شيوع تحصيص العمودات.

أصل

لا خلاف في حوار تحصيص الكتاب بالخبر الموابرة ووجهه طاهر أيصاً. و أمّا تحصيصه بالحبر الواحد ـ على للمدير العمل له ـ فالأقرب حواره مطلقاً. وله قال العلائمة وحم من لعامّة

وحكى أعمل . رحمه أنبه . عن نشيخ وجاعه منهم إنكاره مطلعاً. وهو مدهب المستد ، رضى بنه عنه ، وأنه قالاً في أنه ؛ كلامه: عنثي أن الوستمتا : أنَّ العمل قد ورد الشرع به الم بكن في ديك دلالة على حوار التحصيص به

ومن الدس من فضل؛ وأجاره إن كان العام قد حض من قبل بديل فطعي، متصلاً كان أو منفضلاً، وقيل، إن كان العام قد خصي بدليل منفضل،

۱۹۰۷ لاتقمردج ۵ مددی الاصوب بی علیا لاصوب ص۱۹۳ ۷ د الدریمه او اصوب الشرامه ص ۲۸ ۵ د مقملاً داب

التظاهريات الالمسارصةيات

٤٠ سوتره پ

أحرج الأصور ص89 شدة دائلة

۸۔ تعدلیں ہے۔الف ہج

سواء كان قطعيّاً أم طيّاً.

و توقف بعض و إليه يمين المحقق، لكنه بناه على منع كون حبرالواحد دسلاً عنى الاطلاق؛ لأنّ الدلاله على لعمل له، لاجماع على ستعمله في لا يوجد عليه دلالة؛ فأدا وحدث الدلالة القرآئية سقط وحوث العمل له.

لنا: أنها دسلان تعارضا؛ فاعماهم ، ويومن وحه يأوي ، ولا ربب أنّ ديك لا يحصل إلاّ مع العمل بالخاص ، إذ لوعمل بالعالم ، لبطل خ ص وبعي بالمرّة احتجوا للمنع بوجهين:

أحدهما: ان كتاب فطعني، وحبرالواحد صتى، والصل لا يعارض القطع، لعدم مقاومته له فيلغني.

ولثانى أنه لوحار بتحصيص به خار لسنج أيضاً ولنان دعل تُمافاً؛ فالمدّم مثله بيان الملازمة آن لسنج بوع من لتحصيص؛ فاله تحصيص في لأرمان والتحصيص المطلق أعمَّ منه؛ فلو حار لتحصيص بحار لوحد، بكانب لعنّة أولويّة تحصيص العامٌ على إلعاء الحاص، وهو قائم في السنج.

و لحواب عن الأون: أنّ المتحصيص وقع في الدلالة، لأنه دفع للدلالة في تعص الموارد، وهي طبئة، و إن كان المثن قصعيّاً. فلمه ينزم ترث القطعيّ تالطبيّ، س هوترث الطبيّ، بطبيّ، ويتقريرآجر وهوأن عام الكناب، و إن كان قطعيّ الدفل، لكنه طبيّ الدلالة وحاص الجبر، و إن كان طبي النقل، لكنّه قطعيّ الدلالة؛ فصار لكن قرّة من وجه وضعف من وجه أ فتساويا؛ فتعارضا فوجب الجمع بينها،

وعن الثاني؛ أنَ الإحماع الذي المعينموه هو لفارق سِ السنح والتحصيص، على أنّ المحصيص أهول من السنح. ولا يلزم من تأثير الشيء في الصعيف تأثيره في القوتي. فليتأمّل.

١ ـ معارج الإصول؛ ص

الميل الم

۲۰ بلارية ديس ي. ب

حبية المنظلين. ألّ الحرص طبّي، والعام قطعيّ؛ فلا تعارض إلاّ أن بصعف لله مّ، و دبك عبدا عرفة الأولى، بأن يدل دليل قطعيّ على تحصيصه، فصير مح راً، وعبد لفرقه الثانية، بأن يُحصّ علمصن الأنّ التحصيص بالمنفصل مجار عبده، دون المتصل، والقطعيّ يترث بالطنّي، إذا صعف بالتحوّر؛ إذ لا يبى قصعتاً، لأنّ سبه إلى حمع مراتب البحوّر بالجور سواء، وإن كان ظاهراً في الباتي، قارتفع مانع القطع،

والحواب: عش ما نفذه، فان التحصيص بفع في الدلالة وهي طليّة، فلا يدفيه قطعيّة لمن.

واحتخ لمتوقف: بأنَّ كلاَّ مهما قطعيٌّ من وحه وطنّيٌ من آخرُ، كما دكرد، فوقع التعارض، فوحب لتوقّف

و عواب النزيخ لحر بأن في عتباره جمعاً مين لدسس، واعسار لكتاب إنصاب للحدر بالكتية والحمم أولى من الإنصاب: هد .

و دفع ما قامه المحقّق هذا، بعدم منّا بدكره في محله، من بحث الأحمار، إنَّ شاءالله تعالىٰ .

#### حاتمة في بناء العامّ على الخاصّ

رد ورد عام وحص مساقياً الصاهر، وقد أن يعلم تاريحها أو لا، و لأوله: قد ممتريات أو لا، و لثاني مساقية العام أو خاص، فهذه أقسام أربعة. الأول: أن يُعلم الاقترال، و حب حيثيد بداء العام على خاص بلاحلاف

۲ جي من خر ت ۱۵ برجع ۽ ال

- Ves -

المصديء عب

\*+ لو-جب واعب عر

C-10-2

ال لکول معتربان آپ

يعبأنه.

لثاني؟ أن يتفدم العالم، فان كان ورود حاص بعد حصور وقب لعمل دلعام كان بسجاً له، و إن كان فينه بني عنى حور تأخير بيان بعام، في حوره، حعله تجصيصاً و بدياً له، كا بأؤن، وهو حق وعبر بحوراً بين فائل بالله لكوي دسجاً لا وهو من لا يشترك في حوار السح حصور وقب بعين ، و بين راد له، وهم الما يعون من بسلح قيل حصور الوقت وسدأي تحقيق ديث.

الثالث؛ أن يتقدم الخاص، والأموى، أن بعام ليسى سبعاً، وه و بمعتمى، والعلامة، و كثر الجمهور وقال قوم إله بكول سبح بلحاص حسب و عره عفق إلى الشبح ، وهوا عدهر من كلام علم المدى و صريح في للكرم بي الهره لل أنهي دليلاله تعارضه و عمل و لعام تعلمين إلعام حص، إلى كالووده قبل حصور وقب العمل له و و لسجه ، إلى كال بعده ، ولا كالمنا العمل بالحاص و في أبها يمتصى دفع دلالة العام على بعض حرثة به وجعله عار في عدام وهو هن عبد دليك العدورين ، فكال أولى بالترجيح

وما يقال: من أن لعمل بالعام على تقدير التحير على وقب لعمل دخاص يفتصلى لللحم العمل في الأرم بالم فلسل المحصل في أمران حاص فصعفه طاهراً الأنا مرجوحته الملك المائة وأولى من للحصلص في أرمان حاصل فصعفه طاهراً الأنا مرجوحته السلح باللسلة إلى التحصلص بالمعلى للعروف الأملاح الابكارها، والحرد الاشتراك في مستمى التحصلص بطرأ الى لمعى، لا بقتصلي للمدواة، كيف؟ وقد بلغ التحصلص في المنبوع والكثرة، الى حدد قبل معه الامامل عدم إلا وقد خصيص، في المنبوع والكثرة، الى حدد قبل معه الامامل عدم إلا وقد خصيص، في المنبوع والكثرة، الى حدد قبل معه الامامل عدم إلا وقد خصيص، في المنبوع والكثرة، الى حدد قبل معه الامامل عدم عدم إلا وقد خصيص، في المنبوع والكثرة، الى حدد قبل معه الامامل عدم عدم إلا وقد خصيص، في المنبوع والكثرة، الى حدد قبل معه الامامل عدم عدم إلا وقد خصيص، في المنبوع والكثرة الى حدد قبل معه الامامل عدم المائلة المائلة

<sup>- 1,5° - 1</sup> 

f a sum W

والمدال فيوافيه

وفشرح الواسكية بي الاساد

حيقة لقون بالبسح وجهاف

أحده أن اعال ، د واد «أقش ريداً» ثم قاد: «لا تنقش المشركين» فهو عشدة أن يفود: «لا تنقش ريداً ولا عمروً» إلى أن يأتي على الأفراد، واحداً عد واحد. وهذا حتصار لذلك للمؤد، وإحماد بذلك المفضل، ولا شك أنه وقاد: «لا تصل ريداً» لكان دسجاً عوله، «أقشل ريداً». فكذا ما هو عشائه.

والله بي: أنَّ الحصَّص المعامِّ بدال له. فكيف يكون مفدَّم عليه؟

و لحوت عن الأول المع من المساوى. فأ عديد الحراثة ب و ذكرها بالمصوصية، منع من تحصيص بعصها، ما فيه من لمدفضه، تحلاف ما إذا كانت مذكورة د يقط لعامّاه أن المحصيص حسيد ممكن؛ فلا يصار إلى النسح؛ لما يتناه من أو لوية التحصيص بالنسة إلمه؛ و لأن النسح رفع والتحصيص لا رفع فيه، و إنها هو دفع، والدفع أهول من الرفع.

و عن أشابي. بأنّه استبعاد عصر؛ إذ لا عسع أن يرد كلام ليكون بيانًا بمراد بكلام آخر يرد بعده. و تحقيقه: أنّه بنقدّم دانه و سأخرّ وصف كونه بياتًا. ولا ضبر فيه.

إذا عرف هد قاعم: أنّ المحقى، عبد نفيه نفوب بالنسخ هذا عن لشيخ، علمه دأنّه لا يجيرُ تُحير النال، وكأنّه يريد به عدم حور إحلاء ابع م، عبد إردة التحصيص، من دبيل عبيه مقارل له، وإن كان قد تقدّمُ عليه ما يصبح للبال، وإلاّ، قلا معيى لجعل صورة التعديم من تُحير البيال.

والحواب على هد التعميل أولاً- أنَّا لانسلّم عدم حوارباً خبراسيان؛ و ثانياً . أنّه على تقدير سبق الخاص، لا يكون النيان متأخّراً. ولم يتعرّض السيّدان هما

٣ مدرج الاصول ص١٩٠

۱ تصادح

۴ د منفلم اب

J. Kyg. L

۹ ص.ب

۵ یعدم د ح

للاحتجاج على ما صار إنبه، ولعلَّه مثل حتجاج الشبح، فأنهها يشترطان الاقتراب في لتحصيص.

الفسم الرابع: أن يجهل التاريخ. وعندا، أنّه يعمل حيثةٍ بالحاص أنصاً و لأنّه لا يجرح في الواقع عن أحد الأقسام السائفة وقد نتنا أنّا الحكم في لحميع العملُ بالخاص.

وما قين: من أنّ الحاص لمتأخر، إن ورد قس حصور وقت العمل بالعام، و كان محصصاً، و إنّ ورد بعده، كان باسحاً؛ و حسنها هال كانا فطعتين، و طلب أو لعام طلباً و خاص قصعاً، وحب مرجبح لحاص على لعام، لمردده بن أن يكون محصصاً و باسحاً، و إن كان لعام قصعاً والحاص طلباً، فام أن يكون الحاص محصصاً و باسحاً، وعنى الأوّن، يعمل باحاص أيضاً، و أمّ على الذي، فلا يحوز، بل يكون مردوداً، فقد تردد لحاص مع جهن لتاريح بن أن يكون محصصاً، و بن أن يكون باسحاً مقدولاً، و بن أن يكون باسحاً مردوداً؛ فكيف يقدم، والحان هده، عنى العام؟.

فحواره: أن حتمال السبح معنى على ورودالحاص بعد حصور وقت لعمل، واحتمال لتحصيص مطلق: قعع جهل لحال لا يعدم حصول الشرط، والأصل يقتصي عدمه، إلا أن يدن على وحوده دليل والمشروط عدم عند عدم شرطه؛ فلايصح المعنى النسخ حيث لمعارضة احتمال للحصيص.

لا يقان: هذا معارض عشه، فنعول: أن حتمال المحصيص مشروط بورود المخاص قبل حصور وقت العمل، و دلك عير معلوم، حيث يجهل لحال؛ فيتمشك في نفيه بالأصل، و ينزم منه بني المشروط الذي هوالتحصيص.

لأنَّا نقول: قد عدم ممَّا قَدْمُهُ وجِحال لتحصيص على السخ، و أنَّه إدا

۱ محیثه ب ۲- ان کانا ـ ب

٣- محصصا وبالبحاء على اج واليداب الاسجأ والحصصا الدا فعلى داب

ہ۔ سے سے دیا ہے

تردد الأمر بينها، يكون التخصيص هوالمقدم، ولا يصار إلى لسح إلاّ حيث بهتم التخصيص، كما في صورة تأخير الحاص عن وقت العمل، فأن التخصيص يمتنع حينيه؛ لاستلرمه تأخير البيان عن وقت الحاحة، وهو غير جائز، وهذا يمتضي لمصير إلى التحصيص، حبث لا بدل على حلاقه دسل، فالاشتراط إنّها هو في العدول عنه، لا إليه، ومن البين أنه مع جهل الحال إلا يعلم حصول الماسع؛ فيحت الحكم بالتحصيص، والأن سيّما تساوي الاحتمالين، فالاشكال عنص عاد كان الدم قطعية والحاص طبيّاً، فيبحتص التوقف به؛ إد ما عده من لصور حابص من هذا الشوب، وحبشه فلا وحه بتحبيل التوقف في تقديم الحاص، يقول مطبق؛ لتردده بين ما ذكر من لأمور، بن يستشى هذه لصورة من البين، ويبق الحكم بالتقديم على حاله في الناقي، ولمن هذا المعورة من البين، ويبق الحكم بالتقديم على حاله في الناقي، ولمن هذا المعورة من البين، ويبق الحكم بالتقديم على حاله في الناقي، ولمن هذا المعورة من البين، والن قصرت الصارة عن تأديته، إلا أن شوق كلامه يأباء، هذا،

و يبيمي أن بعلم أن أثر هدا، لاشكال، على تقدير ثنوته، عبد أصحاسا سهل؛ إدانطاهر أنّ جهل التربح لا يكون إلاّ في الأحبار، واحتسال لسبح إنّها بتصوّر في البويّ مها، وهو قدل عبدهم، كم لا يحفى.

قال المرتصى ـ رضى لله عنه ـ عند ذكر احتمال جهل لتاريخ و ارتماع لعلم بتمديم أحدهما أو تأخيره: «وهذا لا يليق بعموم لكتاب، فإن تاريخ برول آيت القرآل مصبوط محصور لا خلاف فيه . و إنها يصبح تقديره في أحمار الأحاد، لأنها هي التي ربّها عرص فيها هذا . ومن لا يدهب إلى العمل بأحمار الآحاد، فقد سقطت عنه كُنفة هذه لمسألة . قال تكتم فيه ، فعلى طريق الفرص و لتقدير . و لدى يقوى في تقوست إد فرضنا دلك و متوقف عن اسناه ، والرجوع ما يدت عليه الدليل من العمل بأحدهما » أنهى كلامه .

۲ ، قيقتص . الف ، ب

۱ کیاهوج با بیا ۱۳ مر سرافیه خ

<sup>) .</sup> خدریه . ب

و الأحيارات

۵ الدربعه از صور شرعته ص١٦٠

وما ذهب إليه من التوقّف، هنا، هو مذهب من قال بالنسخ في القسم السابق. ووجهه بعد ملاحظة النباء على مذهبهم هناك طاهر؛ لدوران الخاصّ حينائدٍ بين أن يكون مخصّصاً او منسوخاً، ولا ترجيح لأحدهما؛ فيتوقّف.



المطلب الرابع فى المطلق والمقيّد والمجمل والمبيّن

#### أصل

المطلق هــو ما دل على شايع في حـــه، ممعتى كوبه حصّة محتملة لحصص كثيرة منه يندرج تحت امر مشترك . والمقبّد حلافه،فهو ما يدل لا على شايع في جسه. وقد يطلق « لمعيّد» على معنى آحر، وهو ما أخرح من شياع، مثل رقبة مؤمنة، فانَّها و إن كانت شايعة بين لرقبات لمؤمنات لكنَّها أحرحت من الشياع بوجه ما، من حيث كانت شايعة بين المؤمنة وعيرالمؤمنة، فاريل دلك لشياع عنه وقيَّد بالمؤمنة فهو مطلق من وحه، مقيَّد من وحه آخر. والاصطلاح الشايع في المقيد موالاطلاق الثاني.

إدا عرفت هذا فاعلم: أنَّه إذا ورد مطلق ومقيَّد: فإمَّا أَل يختلف حكمها، محور: «أكرم هاشميّاً»، «حالِس هاشميّاً عالماً»، فلا يحمن أحدهما على الآخر حينثلِّهُ بُوجِه مِنُ الوحوهِ اتَّمَاقاً، سواء كان الخطاءاتِ المتصمَّمانِ لَمَهَا مِن جنس واحد بأن كانا أمرير أو نهيير، املا، كأن يكون أحدهما أمرأ و لآخر نهياً؛ و^ سواء اتَّحد موجبها، أو اختنف، إلاَّ في مثل أن يقول: «إن طاهرت، فأعتق رقمة» و يقول: «لا تملك رقبّة كافرة»، فانه يقيّد المطلق بنغي الكمر، و إن كان

۲ - الشيم . س

۱ - انزواب ـ ب

٢٠ س وجه ، يس يي-ج

٥ - حيثةِ د الف اح وليس ق ، ب

پ ماد مکون ـ ب

ا - ولا يحمل - الع . ب

ج کال آمرین - ب

٨ ودليس ۾ دالف دب دج

الطهار ولملك حكمين محتمفين لتوقّف الإعتاق على الملك ، و إمّا أن لايختلف، عوز «أكرم هشميّاً»،«أكرم هاشميّاً عارفاً». وحينثدٍ فإنّ أن يتّحدُ موحبها، أو يختلف. فان اتَّحد فامَّا أن يكونا مثبتين أو سفيين. فهذه أقسام ثلاثة.

الأُوّل: أنْ يَتَّحَد مُوحِبِهَا مُشْتَىنَ، مثل: «إنْ ظَاهِرَتْ فَأَعَنِقَ رَفَّيَةً»،«إنْ ظاهرت فأعتق رقبة مؤمنة». فيحمل المطلق على المقبّد إجماعاً. نقله في النهابة.و يكون المقبِّد بياناً للمطلق، لانسحاً له/تقدّم عليه أو تاخرٌ عمه. وقيل: نسح له إن تأخرًا لقيَّد. فلهنا مقامان: حمل المطلق على المقيَّد؛ وكونه بيانًا، لا نسخًا.

أمَّا أَنَّهُ بَحِمَلُ الطَّلَقُ عَلَى الْمُقَيِّد؛ فلأنَّهُ جِمْ مِنْ لدليلين، لأنَّ العمل بالمُقيّد يمرم منه العمل بالمطلق، والعمل بالمطلق لا يلرم منه العمل بالمقيِّد، لصدقه مع غير ذلك المقيّد. و بهذا استدن الفوم. وهو حيّد، حيث ينتني احتمال التحوّر في المقيَّد مار دة الندب أعنى: كونه أفصل الأفر د أو بإرادة الوحوب التحييريّ. وكذا لولم يكن حتمان لتحوّر بما دكره، منتمياً. ولكنّه كان مرحوحاً بالنسمة إلى التجوَّز في لفظ المطلق باردة لمميِّد منه. أمَّا مع تساوي الاحتمالين فبشكل احكم بترحيح أحدالمحازين، مل يحص التعارص"المقتصي للتساقط اوالتوقُّف، و يبقى المطلق سليماً من المعارض.

وقد أشار إلى بعص هدا لاشكال في الهايه وأحاب عنه نم يرجع إلى:أنَّ حمله حينئذٍ عبى المقيَّد يقتضي تبقَّن أ لـرثة واخروح عن العهدة، بخلاف إبقائه عبى إطلاقه، فانَّه لا يحصل معه ذلك اليقير. وقد أحده بعصهم دليلاً عني لحكم

مبتدأ مع لدليل الآخر من عير تعرَّض للاشكال. وهو كما ترى.

و أَمَّا أَنَّهُ بِيانٌ لا يُسْجِءِ فلأنَّهُ يُوعِ مَنَالِتَحْصَيْصِ فِالْعَبَى، قَالُ لَمِرَادُ من لمصلى، كرقبة مثلاً، أيّ فرد كان من أفراد الماهية فيصير عامًا. إلاّ أنَّه

٢ ـ بياية الإصول ترزقة ١٣٤ الصفحة الأوبي مس٢

٨ ـ أقد الايتحد العب

و رسي ۽ القي ۽ ج

٣ الفعارض ـ ب ۵. بیانه . ب

على المدن و يصير تخصيصه محولمؤمه تحصيصاً و رحراحاً لبعص المستمات من أن يصلح للدلاً و فلتقييد يرجع إلى لوع من لتحصيص يستمى تقييداً واصطلاحاً وحكم حكم التحصيص فكما أن الخاص المتأخر بيال للعام المتقدم وليس ناسحاً له، فكد المقيد المتأخر.

احتج الداهب إلى كونه باسحاً مع المأحرّ: دأته لوكان بناناً للمطلق حيميّه لكان المراد بالمصق هوالمقبّد فيحب أن يكون محازاً فيه، وهو فرع الدلالة وألّها منتقية؛ إذا مصنقُ لا دلالة له على مقيّد أخاصٌ.

واحوب: أنّ المعنى المحاريّ أنّ يمهم من اللفط توسطة القريبة، وهي هلهما المقيد؛ فيحب حصوب الدلانة والمهم بعده، لا قنيه. وما دكرتموه إنها يتم لووجب حصوها قبل، وليس الأمر كدلك. و سنأتي لهد مريد تحقيق عن قريب،

الثاني: أن يقحد موحبها، منفيس؛ فيمس بها منا تُعاقاً مثل أن يقول في كَفَارة الطهار: «لا تُعتِق لمك ت» «لا تُعيق لمكانت لكافر» حيث لا يقصد الاستعراق. كم في «اشتراللحم» فلا يُحري إعتاق المكاتب أصلاً.

الثالث: أن بحتلف موحمها، كاصلاق لرقبة في كفارة لطهار و تفييدها في كفارة القتل.و عندن أنّه لا يحمل على للهيّد حيثه لعدم المقتصى له، ودهب كثير من محاهيما إن أنّه يحمل عليه قياساً مع وجود شرئطه. و رتبا نقل عن معصهم الحمل عليه مطلقاً. وكلاهما راطل، لا سيّها الأحير.

# أصل

المحمل هو مالم يتصح دلاله. و نكون فعلاً، ولفظاً مفرداً، ومركَّفًا.

أنَّ الفعل: فحيث لا يقترن له لا يدنُّ على وحه وقوعه.

و أثما النقط المفرد؛ فكالمشترك، تتردّده من معالمه، إمّا بالأصالة كالعين والقُّرة، وإمّا بالإعلال، كانحتار المتردد من الفاعل والمفعول. إذ الولا الإعلال لكان محتيراً، لكسرالياء للفاعل أو ما متح للمفعول فستني الأحمال.

و أمّا لفط المركّب؛ فكفوله تعلى: «أوْ يَعْفُو لَدَى بنده عُفدة لتكام» لتردّده بين لروح وانوني؛ وكما في مرجع لصمار حيث سفدته أمران يصبح لكل واحد منها، نحو: «صرت ريد عمرواً، فصرتُه» سردده بن ريد وعمروا وكالخصوص عجهول، نحو قونه تعالى: «و أُجِلَّ لكم ما وراء دلكم أن تنتعوا بأموايكُم مُحصِين»، فان نقيد الحن بالإحصاد مع اجهل به أوجب الاحمال في أُجِلَّ؛ وقوله تعالى « أحلَّت بكم نهيمَهُ الأيمام إلاَّ م يُتنى عسكم»،

إذا عرفت هذاء فههنا فوائد

الأُولى، دهب لسند لمرتصى يرصى الله عنه وحدعة من العالمة إلى أنّ آية لشرقة، وهي قوله تعالى: «و تشارق واشارقة، وقطعوا أيدبهما»، محملة باعتبار المدء وقبل: باعتبار المطع أنصاً. والأكثروب على حلاف دلك وهوالأظهر.

لما: أنّ المتبادر من لفظ «البدأ» عبدالإطلاق، هو حمدًا مصول تجلك، هيكون حقيقة فيه، وصاهراً منه حال الاستعمال فلا إحمال، و يتبادر أبضاً من لفظ «الفطع» إدانة الشيء عبد كان متصلاً من، وهو صاهر فيه، فأين الاحمال؟ حتج السيّداً «أنّ البد يقع على العصو لكمانه وعلى أنعاضه و إن كان لها

YYA W. Layen Type + 4	عيبر ۽ آهي، ۽ ٻ
1 me me 2	Ttarm our Y
جارات که ایا صوب سرمهارسی ۱۳۵	۵ - به - ب
م وف و عب العبط ما لعب ما ح	The barren sylve V
المالم المحاري عبول سريمهم في	۱ فهوطاهر نف ت

أسهاء تحضها؛ فيقولون: عوصت يدي ق الماء بن الأشاجع، و إلى الرّند، و إلى الرّند، و إلى المرفق، و إلى المسكد و أعطيت كذا بيدي، و إنها أعطى بأنامله وكدلك كست بيدي، و إنها كتب تأصابعه في في وليس بحري قوله: «بيد» محرى قويه: «إبسان» لم كل طله قوم للأن الانسان يقع على حملة يختص كن بعص مها باسم، من عير أن يقع «إبسان» على أنعاصها، كما يقع سم «بيد» على كن بعض من هد العصو».

واحتج معتبر القطع أيصاً مع دلك : بأنَّ «القطع» يطبق على الإمانة، وعلى الجرح يقال لمن حرح يده بالسكين: «قطع يده» فحصل الاحمال.

واحوب عن الأون؛ أنّ الاستعمال يوحد مع الحقيقة و لمحار. ولفظ « ليد» و إن كان مستعملاً في الكلّ الله أنّ فهم ما عد الحمدة منه موقوف على صميمة القريبة. و دلك يّة كونه عاراً فيه، و لفرق الذي ادّعاه بين لفظ «ابيد» ولفظ « لإنسان» غير مقبول بن هما مشتركان في تنادر الحمدة عند لاطلاف و توقّف ما سوها على القريبة، و إن كان استعمال «البد» في لأبعاض متعارفاً، دون الإنسان، فانّ ذلك محرّده لا يقتضي الاهان، بن لابد من كونه طاهراً في لكلّ عيث لا يسبق أحدهما أحصوصه إلى المهم، و لوقع حلاقه.

وعن الأحير عثمه، فأنَّا قد بيَّما أنَّ الفطع طاهر في الإمانة.

لثانية: عدّ جماعة في المجمل، محو قوله صلى الله عليه وآله «لا صلاة إلاّ مظهُور»، و «لا صلاة إلاّ معاتخة الكتاب» و «لاصيام من اللّين» و «لا مكاح إلاّ موليّ »مممّا ينهي فيه المعل ظاهراً مطلقاً.

۱ عوصت نف

۳- کیساد افعات

لا عوال الكالي ح٢ ص٨ ح٢

٧-٩يساح

و ولس زالف

<sup>∀</sup>ر سالگ اخ £ د جدهاراب

۱ عوالي الشالي ح٣ ص ١٣٦ ح٥ م ٨ عوال التدالي ح٣ ص ١٣٢ ح٥

١٠ عوالي اللئاني ج٢ ص٣١٣ ح١٤٨

وقيل: إن كان الفعل الممتي شرعيّاً. كما في لأمثلة المدكورة، أو بعقرياً د حكم واحد. فلا إحمال؛ و إن كان لعويّاً له أكثر من حكم فهو محمل.

و لحق: أنّه لا إحمال مصماً، وفاقاً للأكثر النا: أنّه إلى ثبت كوبه حقيقة شرعيّة في الصحيح من هذه الأفعال، كان معناه «لا صلاة صحيحة» و «لاصيام صحيحاً»، و بني المسمّى حيثة ممكن، باعتبار فوات لشرط أواخره وقد أخبر الشرع به ، فتعيّن للارادة ، فلا إجمال و إن لم يشت له حقيقة شرعيّة كما هوالظاهر وقد مرّ ، فأن ثبت له حقيقة عرفيّة وهو أنّ مثله يقصد منه بني الفائدة والحدولى ، نحو «لا عدم إلا ما بمع» و «لا كلام إلا ما أفاد» و «لا طاعة إلا لله » كان متعيّناً أيضاً ، ولا إحمال ، وبو قرض بنفاؤه أيضاً ، فالله الحدولى بحمل على نبي الصحة دون الكمال ، لأنّ مالا يصح كا عدم في عدم الجدولى بخلاف مالا يكمل ، فكان أقرب الحازين إلى الحقيقة المتعذرة ، وكان طاهراً فيه بخلاف مالا يكمل ، فكان أقرب الحازين إلى الحقيقة المتعذرة ، وكان طاهراً فيه فلا إحمال .

لا يقال: هذا إثنات اللعة بالترجيح، و هو باطل.

لأنّا نقول: ليس هو منه، و إنّها هو ترجيح أحد لمحار ت نكثرة التعارف. و لذلك يقال: هو كالعدم، إدا كان بلا منعمة.

احتج الأؤلون: بأن العرف في مثله محتلف؛ فيمهم منه بني الصحّة تارة، و بني الكن أخرى. فكان متردّداً بينهما و لرم الاحمال.

والجواب: أنّ احتلاف العرف والمهم إنْ كان الله هو باعتمار احتلافهم في الله ظاهر في الصحّة أو في الكمال. فكلّ صاحب مدهب يحمله على ما هو لط هر فيه عنده؛ لا أنّه متردّد بيهها، فهو ظاهر عندهما، لا مجمل. إلاّ أنّه ضاهر عبد كلّ في شيء، ولو تترك إلى تسبح تردّده بيهها، فكونه على السواء ممنوع، بل بهي الصحّة راجح، لما دكرنا من أقربيته إلى بهي الدات.

١ و خره . الف

۲۰ فتعیش د ب

حجة لمعصل با تماء المعل بشرعتي ممكن بقواب شرطه أو حراله فتحرى بني فنه على ظاهره ولا تكول هدك إحمال وكدا مع تحاد حكم للعوى. وأنه يحب طرف بني إنه وهو ظاهر. وأقد إذا كان به حكمال: القصيبة والإجراء، فنسل أحداثه ولى من الآجر، فتحصل الاحمال.

والجواب ظاهر مها قدمناه فلا تعيده

لذائلة. أكثر لدس على أنه لا إحمال في النجريم النصاف إلى الأعناف، محو قوله تعالى: «الحرّابت عسكم الله تُكم اللو حالف فله النعص.

و حلى: ياؤل ما أن من استفراكلام العرب عدم أن مرادهم في مثله: حدث تطفونه إلى هو تحريم عمل المقصود من دلك ، كلا كل في الم كون ، و شرب في لمشروب ، و سس في لمنوس ، والوصى في موطوء ، قاد قبل «حُرّم عدكم حدًا الحريق أو حمر ، أو حريق أو لأثمها بنا ، فهم دلك ساعة في عمهم عرف ، فهو مقصح الدلانه ، فلا إحمان .

احتج الحرق من رأب حرام العالى عبر معمول، فلابد من إصمار فعل يصغ متعلما به والافعال كثيرة ولا يُمكن إصمار الحميع؛ لأن ما يعدّر للصرورة يعدّر بعدرها، فتعلن إصمار العص، ولا دليل على خصوصته شيء مها، فدلالته على للعص براد عبر واصحة، وهو معنى الإحمال،

و حوات. لمنع من عدم وصوح الدلالة على دلك النعص، ما عرفت من دلالة القُرف على إرادة المقصود من مثله.

## أصل

البش نفيص المُحمر، فهو مقصح لدلالة منواء كان سفيه، نحو: «والله

٩ لفوات. دي ٩ فحب. عن ٣- لعصنة. الف ٤ م الأخرى ت

2 سوره ۱۳۰۰ م

بكلّ شيء عليم» أو بواسطة العبر. و تُستمي دلك لعبر مـيّــــّ، و بنفسم كالمحمل إلى ما يكون قولاً مفردًا. و مركباً، و إن ما يكون فعلاً على لأصح والبعص الناس خلاف في الفعل ضعيف لا يُعبأبه.

فالقول من الله سنجاله، ومن الرسول صلَّى لله عليه وأنه وسنه. وهو كثير، كفوله تعالى: «ضَفُراءُ فَقَعُ أُونُهِ» إِن آخر لآدت. فيه بياء غويه سبح به: «إِنَّ الله يَسَأَمُسُرُكُمَمُ أَنَّ تُمَدُّنَّهُ وَ مَعْرِهِ» في أُطهر لوجهين، وكفوه صلى الله عبيه وآله «فيماسمتِ الله عُالعُشْرُ»، فأنه بيان لمقدار الركاه المأمور الثائه .

والفعل من لرسول، صلَّى لله عليه وآنه، كصلا به، فانها ليان لفوله بعالى. «وأقسموا لصَّلاه»؛ و كحمَّه، وأنه بيان عوله تعالى: «ولله على الناس حجَّ البيت» والعلم كون الفعل بياناً تاره بالصرورة من فصده، وأحرئ بنضه. كفوله صلَّىٰ الله عليه وله وسم: «صنو كي رسموني صني» و «حدوا عني مناسِككم» وحبياً بالدليل لعقبيّ، كي لو ذكر محملاً وفت لحاجة إلى لعمل به، ثمَّ فعل فعلاً يصبح بياناً به ولم يصدر عنه عبره، فأنَّه بعبم أنَّ دبك عمل هواسيات، و إلاَّ أَرَم تَأْحَرُه عَن وقب الحجة.

إذ عرف هذا، فأعدم: أنَّه لأخلافُ بين أهل عدن في عدم حور تأخير السيال عن وقب الحاجه و أن بأحيره عن وقب الحصاب بي وقب يحاجه، فأحاره قوم مصم ، ومعه آخرول مصم ، و فضل المرتضى - رصى بله علم فقال ۱۱۱۱ میری بدهت الیه أنا المحمل من الحظات یجور الحبر بدیه این وقت

<sup>1 .</sup> me o por 1

۳ سوره عرد ۱۹۰

ي سوره بنفره ۱۹۰۰

٧ - مرزة المرمل، ٢٠٠

ه صلیبرو ساح ١٩٠ شريعة أبي أصوب بشريعة، أص٣٩٣

Agent 4 P

و ما تسر الماطرين م

<sup>----</sup>

د مود حد ۱

ه يو اسان چهيي، ساه

المحاحة. والعموم لوكان ناقياً على اصل اللّغة في أنّ لطهر محتمل لجاز أيضاً تأخير بيانه، لأنّه في حكم المحمل؛ و إدا تنقل نُعُرف الشرع إلى وحوب الاستعراق نظاهره، فلا يحور تأخير سانه».

وحكى العلامة في النهاية عن بعض العامة بعد بقله الأقول التي دكرناها وغيرها: قولاً آخر هو حوار تأخير ببال ماليس له طاهر كالمحمل، وأن ماله ظاهر وقد استعمل في عيره كالعام والمصق والمسوخ، فيحور تأخير بيانه التمصلي لا الإحمالي، بأن بقول وقت لحطاب: «هذا لعام مخصوص» و «هذا المطلق مقيد» و «هذا الحكم سيسح»، وقال أنه لحق.

ولا يكاد بطهر سه و س قول السيد بعد إممال البطر فرق، إلا في حهة النسخ. قال اسيد لم يتعرّض له في أصل البحث، و إنما ذكر في أشاء الاحتجاج: أن الاجماع من الكل واقع عنى أنه تمالى يحسن منه تأخير بيان مدة العمل المأمور به، و لوقت الذي يسح فيه عن وقت الخصاب و إلى كان مراداً بالمخطاب.

والعجب بعدهدا: من رعبة لعلامة رحمه الشمن قول السيد وموافقته لذلك القائل عبى وجوب اقترال بياك المنسوخ به، مع ما فيه من لتُعد و لمخالفة لما هوالمعروف بينهم من اشتراط تأخير الباسح بحثى آنه في مباحث البسح عَدّه شرطاً من غير توقّف ولا استشكال، وحعله كميره وحها للفرق بين التخصيص والنسخ،

وأمّا ما يوهمه طاهر عبارة السيّد . من تحصيصه المنع من جواز لتأخير ما يعام، وعدم تعرّضه للمراد من البيان: أهوالتفصيليّ أو عبره؛ بحيث يُعدّان وحهين في المحالفة لدلك القول؛ إذ عَمَّم فيه المنع لكنّ ماله ظاهر أريد منه

٢- اليحث ـ ب

ې ـ ميه ـ ليس ي ـ ب

١ - بهابة الأصول، ورقة ١١٤٢، ص٦٥ س٨٠

ج. چان هي<sup>و</sup> لعم<sub>ان</sub> د پ

۵ ـ ولا اشكال ب

خلافه، واكتفى بالبيان الإجمالتي . فمندفوع: بأنَّ كلام السيَّد في الاحتجاج يُعرب عن الموافقة في كالاالـوحهان. وسنره، وكأنَّ العلاَّمة.رحم اللَّهُمُ يُعطَّ الحَجّة حقّ النظر و إلاّ تشيّن به الحال، هذا.

ولدى يقولى في نفسى هوالقول الأور، سا، أنّه لا نتصور مانعاً من التأخير سوى ما تخيّبه الحصم من قبح لحطاب معه، على ما ستسمعه و سبيّن صعفه، ولا يمتمع عبدالمقل فرص مصححة فيه يحسُّل لأحله، كعزم المكلّف و توطيل نفسه على المعل إلى وقت الحاحة؛ قال العرم وما يلحقه طاعة يترتّب الثوب عليها، وفيه مع ذلك تسهيل للمعل لمأمور له.

حجة المانعين على عدم حوار تأخير بيان المحمن: أنّه لوحان لجاز حطاب العربي بالرتحيّة من عير أن ينيّن له في الحال؛ والحامع كون السامع لا يعرف المراد فيهما.

والحواب؛ منع الملارمة و إبداء العرق بأنَّ العربيَّ لايفهم من الربحيّة شيئاً، تحلاف المحاطب باللفظ المحمل، قائم يعلم أنَّ المراد أحدُّ مدلولاته، فيطيع ويعصي بالعرم على الفعل والترك، إدا بيّن له.

و أمّا حُتَّتهم على مع تأجر سال عرالمحمل أيضاً فتعلم من حجّة المفصّل، وكذا لحواب.

احتج المرتصى ـ رضي الله عنه ـ على حور تأخير بيان المجمل محوما ذكرده وهو أنه لا يمتنع أن يفرض فيه مصلحة ديئة يحس لأحلها. قال: «وليس لهم أن يقولو: ههما وحه قنح أ، وهوالحصاب مما لايفهم لمحاطب معناه؛ قان هذه الدعوى منهم غير صحيحة ، لأنا بعلم صرورة: أنه يحسن من الملك أن يدعوبعص عُمّاله ، فقول " «فد وَلَّ مَتُك النّلَدَ الفُلا بَي وَعَوّلتُ على كفاتيتك فاحرُح إليه في غد ، أو في وقت نعينه ، و أنا أكتّ لك تذكرة

۱ بازد نفی ۲ مع بالا ت

۳۰ لدريمه بي اصور: شريعه، ص٣٦٣

تعصيل ما تعمله و تأتيه و تذره أسده إليك عند توديعث أو أنهيدها إليك عند استقرارك في عمدت و أيضاً عن حير لعلم بتعصيل صفات المعل ليس و كثر من تأخير إقدار المكلف على الفعل ولا حلاف في أنه لا يحب أن يكون في حان الحطاب قادراً ولا على سائر وجوه التمكن فكدنك العلم نصفة لفعل أله هذا منحص كلامه في لاحتجاج لنشق لأول من مدهبه وهو حيد و صح لا مرع فيه.

واحتج على لثانى ـ أعني: منع تأخير سال العام لمحصوص ـ نوجوه ثلاثة:

لأولى أنّ الدم عط موضوع لحصفة ولا يحور أن يحاطب الحكيم للعطاله حقيقة وهو لا يرسها، من عير أن يدن في حال حصاله أنّه متحوّز بالنفظ، ولا إشكال في قبح دلك، والعبّة في قبحه أنّه حصاب الريد له عير ما وضع له من غير دلالة.

قال. والدي يدن على دلك أنه لا يحس أن يقول الحكيم من لغيرة! 
«افعل كدا» وهو يُربد التهديد و بوعد؛ أو «اقبل يبدأ» و هو يُريد: ضربه الصرب الشديد، لدي حرت العادة أن يسمّى قبلاً و محاراً؛ ولا أن يقول 
«رأيت حدراً»، و هو بريد رحلاً ببدأ، من غير دلاية تدن على ذلك.و 
بهد لمعنى دبت لحقيقة من غيرها؛ لأنّ الحقيقة تستعمل بلا دبيل، والمحار 
لابلة له من دبيل، وليس تأجير بيال لمحمل حارياً هذا لمحرى، لأن 
لمحاصب د محمل لا يريد به إلا ما هو حقيقة فيه، ولم يعدل به عمه وصع 
له. ألا ترى أنّ قوله نعالى: «حُد من أمو لهم صدّقة »، أرد به قدراً محصوصاً 
فيم يُرد من لفظ إلا ما هوالنفظ بحقيقته موضوع له، و كدك إذا قال «الله 
عندى شيء»، ويما استعمل لفيظ الموضوع في اللّعة للاحمال فيمه وصعوه 
عندى شيء»، ويما استعمل لفيظ الموضوع في اللّعة للاحمال فيمه وصعوه

۱ الدريمة ي صور أشريعة

۲ بعیرہ نہ

was product of

له. وبيس كدلك مسعمل نفظ العموم، وهو بُراند الخصوص؛ لأنَّه أراد باللفط ما لم يوضع له، ولم يدلُّ عليه دسل

اشاسى: أن حوار المحير بمنصى أن بكون المحاطب قد دن على الشيء بحلاف ما هو به الأن لعم العموم مع تحرّده يقتضي الاستغراق. فاذا خاطب به مصفاً الا يحلو من أن يكون دل به على لحصوص، ودلت يقتضى كوبه دالاً بما لا دلاية فيه أو يكون قد دل به على العموم، فقد دل على حلاف مراده، لأن مراده الحصوص، فكنف بدل على عليه بنط العموم؟

فال فين : إلم يستفرّ كوله والأي عبد الحاجة إلى الفعل.

فلد : حصور رم با الحاجة للس بموثّر في دلالة النقطة قال دل النقط على لعموم فنه فالما بدل بشيء يرجع إليه، و دلك قائم قبل وقت الحاجة على أن وقت الحاجة على أن وقت الحاجة على المعتبر في الهوا لذي يتصمّل بكسفا، فأمّا مالا يتعلق بالتكسف من الأحدار وصروب لكلام، فيحت أن بحور تأخير بيان لمحارفيه عن وقت الحطاب إلى عبره من مسميل الأوقاب، وهذا يؤدّي إلى سعوط الاستفادة من الكلام،

اشت أن تحطات وضع الافادة. ومن سمع عط العموم، مع تحويره أن يكون محصوصاً و ينين له في المستفل ، لا يستفلد في هذه الحالة له شيئاً. و يكون وحوده كعدمه.

فان قبل: بعتقد عمومه بشرط أن لا يحصّ.

قد : ما لفرق بين قولك، و بين قول من يقول: يحب أن يعتقد خصوصه إلى أن يدن في المستقبل على دلك؟ لأنّ اعتقاده للعموم مشروط، و كدبك اعتقاده للحصوص. وبيس بعد هد إلاّ أن يفال: يعتقد أنّه على أحدالأمرين، إمّا د بعموم أوالحصوص و ينتظر وقت الحاجة، فإمّا أن يترك على حاله فيعتقد

E-141-4

ا ۔ وقت الحاجہ ہج

إر أنابعون الي

لعموم، أو يدل على لحصوص فعمل عليه. وهذا هو نصل قول أصحاب لوقف في العموم. قد صار إليه من ندهت إلى أن نقط العموم مستعرق نظاهره على أقبح الوجوه.

هدا حملة ما احتج به على هذه لدعوى مدلعاً في تقريبه، بقلباه بعيل الفاطه عالماً، حفظ لما رامه من زياده التقريب.

والحواب: أمّ عن الأون ، فاسقص بالسخ أولاً. و تقريره ان من شرط المسوح . كما اعرف به أن لا يكول موقّت بعاية تقتصي اربعاعه حتى أنّه عُدَّ من لموقّت ما يعلم فيه العاية على سين الحملة أو بحتح في تقصيلها إلى دبيل سمعي ، بحو قوله: ((دوموا على هدا الفعل إلى أن أسحة علكم)) ، و حيني فلاند من كون للفط لمسوح طهراً في الدوام والاستمرار ، و بعد فرص سخه يعلم أنّ المراد خلاف دلك الطاهر . فقد ستعمل اللفط الذي له حقيقة في عير تلك الحقيقة من عير دلالة في حال الخطاب على المراد .

ومن هذه التجأ بعض أصحاب هداالقون إلى طردالمع في السخ أيضاً ــ كما حكيماء عن العلامة ـ فأوجب اقتراب ببايه الاحمالي بالمنسوح فرراً من هذا المحذون

لكن السبد الذعى الاجماع على حلاف هذه المقالة، كما مرّت إليه الاشرة، و تحفيه وحها سرد على من منع من تأخير بيان المجمن، فقال: «قد أحممنا على أنّه تعالى يحسن منه تأخير بيان مذة الفعل المأمور به، والوقت الذي يسبح فيه عن وقت الحطاب، و إن كان مراداً بالخطاب، لأنّه إذا قال الذي يسبح فيه عن وقت الحطاب، و إن كان مراداً بالخطاب، لأنّه إذا قال الذي يسبح فيه عن وقت الحطاب،

١ وڪ نصن پ

المحاجد المحاج

۵ يفتصي الف ـ ب

٧. بعد الباءح

٩ ـ الدريعة الى اصول الشريعة، ص٢٧١.

۲- على الفادسان ٤ فانتفسانج - - المشالة الفادسان

۲ الحملة الفراب ح
 ۸ راجع ص ۱۸۲ عس الكتاب.

١٠ - أشارة - الف

«صَنُّوا»، و أراد بدُّلك عاية معيِّنة، فالانتهاءُ إليها من عبر بحاور بها مردٌّ في حال لحطاب، وهو من فوائده ومر دالمحاطب به أ

وهذا هو نصّ مذهب القائلين بجواز تأحير بيان المُجمل، ولم يجر ذلك، عند أحد، مجرى خطاب العربيّ بالزنجيّة.

قال قالوا؛ ليس يحب أن يشَّلُ في حال الحطاب كلَّ مراد بالخطاب. قلبا: أصبتمًّا؛ قاقبلو في الخطاب بالمحمل مثل دلك؛

قال قانوا: لا حاجة إلى بيال مدّه السلح و عاية العددة؛ لأنَّ دلك بيال لما لا يحت أن نفعله او إنما يحدج في هذه الحال إلى بدال صفة ما نحب أن

قلدا هد هدم لكن ما بعتمدول عبيه في بفسحكم تأخير الدان، لاتكم توحيول البيال بشيء يرجع إلى الخطاب، لا لأمر يرجع إلى إراحة عنة المكنف في بفعل، فان كسم إنما بمنعول من تأخير لبيان، لأمر يرجع إلى إراحة أنعلة والممكن من الفعل، فانتم تحيرول أن يكول المكنف في حان الخطاب غير قادر، ولا متمكن بالآلاب، وادلك أبنع في رفع التمكيل من فقد العلم بصفة الفعل،

و إلى كان متدعكم لأمر يرجع إلى وحوب شمس بخطب و إلى ألّ المحاصب لابد أن بكون له طريق إلى العدم بحميع فوئده فهذا ينتقص ممدّة الفعل و عايته، لأنها من حملة المراد، و قد أحرتم بأحبر بيانها، وقتتم بنظير قون من يحوّر تأخير بدا المحمل لأنّه بدهب إلى أنّه يستعبد و بحطاب لمجمل بعض فوئده دول بعض، وقد أحرب مثه، والرحوع إلى إرحة العلّة

۱- به ـ لیس فی ـ الف ۲- می (قلتا اصبم) د حد ـ سس فی عد ـ است این (هدا هدم) اس فی ح د حد ـ سس فی عد ـ است حد این عد ـ است ح ۱۷ ـ روم التکل فف ـ است حد الجس عد

نفص مكم لهذا لاعبار كنّه». ا

هده عدارته بعدي و إلما بقلدها بصوبها متصفيها بحقيق المقام له وعليه. فيحل بعيد عليه ههد كلامه و للقص المدلالة بعيل ما نقص به دليل حصمه غير محتاجيل إلى تنبية التعريره فإلى مواضع الامتدارات على برارتها بالا يكاد بحقى على المدائل طريق بعسرها وسوفها بحث ينتظم مع محل البرع.

و أنه أثرباً و الحق و تحقيقه أنه لا ريب في فنقار استعمال اللفظ في عبرالمعنى الموضوع له إلى الفرينة و أن دبك هوالمائر بن الحقيقة والمحار وكد لا ريب في منع بأحبر القريبه عن وقت الحاحة و أنه تأخيرها عن وقب لتكلّم إلى وقب الحاحة الموضع دليل. وقب الحاحة الوضع دليل. وما يبحل من ستلزامه الإعراء بالحهل فلكون فللحاً عقلاً ما مدفوع بأن لإعراء إنما يحصل حيث بتقي الحيمان البحور و لتفاؤه فيما قبل وقت لح حة موقوف على شوت منع للأحير مصماً وقد فرصد عدمه.

وقولهم الأصل في الكلام الحقيقة لا معدة أنّ للقط مع قوات وقت الفرينة و تحرّده عنها بحمل على الحقيقة لا مطلقاً بدلك على هدا أنّه لابرع في حوار تأخير الفرينة عن وقت للفط بالمحار لحيث لا يحرح الكلام عن كولة و حداً عرفاً وسه للقلف للخش المتعددة المتعاطفة بالاستثناء؛ ولحوه إذا أقام المكتب الفرينة على إرادة العود إلى الكل كما مرّ لحقيقة ولو كال محرّد البطق بالمقط يقتصي صرفه إلى الحقيقة لم لحر دلك الاستبرامة المحدور الدى نظل في موضع البراع العقيقة لم لحر دلك الاستبرامة المحدور الدى نظل في موضع البراع أعلى: الإعراء بالحفل و إلى لم يعلم أنهم فدحكموا لحوار إسماع العام المحصوص لأدلة العفل و إلى لم يعلم السامع أنّ لعمل يدلّ على تحصيصه ولم ينفلوا في دلك خلافاً عن أحد.

و حور أكثر المحقّقين، كالسيّد، والمحقّق، والعلاّمة، وعيرهم من محفّقي

بالمحرص بالمحرورة المركانية وها عن

لعامّة: إسماع لعامّ لمحصوص بالديل السمعيّ من دول إسماع اسخصّص، مع أنّ ما ذكرنا من انتوجه للهمع هذاء لونمّ لاقتصى المنع هذا أيضاً؛ لأنّ السامع بنعامٌ محرّد عن القريبة حسيدٍ يحمله على تحقيقه ـ كما طنّ ـ وليست مرادة إلى فيكون إغراء بالجهل،

وان أحابوا؛ بأنّه لايحور الحمن على لحفيقة إلا بعد لتفخّص عن لمحضّص الذي هو قريبة التحوّر، والعد فرض وجوده لابدّ أنا بعثر عليها فيحكم حينائل بمقتضاها،

قلبًا في موضع البراع إِنَّه لا تجوز الحمل على شيء حتى يحصر وقب الجاحة, وعند دنك توجد لفريلة فلتسع المكتَّف عليها ويعمل بما تعلصله أ

و لعجب من لسيّد ـ رحمه الله . أنه لكنّم على المدلعس من لأحمر قد في لمحمل لمثل هذا، ولم يتلبّه أورود لطره عليه، حيث قال

«ومن قوي ما يلزمونه أنّه يقال لهم: إذ حوّرتم أن تخطب بالمحمل و يكون بيانه في الأصول، و تكنّف المحاطب بالرجوع إلى الأصول بيعرف المراد؛ فما الذي تحب أن يعتقد هذا لمحاطب إلى أن تعرف من الأصول المراد،

ول قانوا: يتوقف عن عتقاد الفصيل وايعتقد في حمله أنّه يمتثل لما ربة.

قسا: أي فرق بين هذا القول وبين قول من حوّر : حير ليان؟ فاد قالوا: الفرق بينهما أنّه إد حوطت ، وفي الاصوب بيان ، فهو متمكن

۲- من القرينة ، القيار - حاد حاد الماد ال

۱-دکره نف ب ح ۳ مراده خیند ـ ب ۵-لورون انف نب ح ۷. تکنف انف ۸ نین ـ ب من لرجوع إليها ومعرفة المراد. ولا كدلك إذا أخر سيال فاله لا يكول متمكَّمًا.

قد: إد كان الدان في الاصوب، فلاند من رمان يرجع فيه إليها ليعلم المرد، وهو في هذا رمان ـ قصراً او طويلاً ـ مكلف بالفعل و مأمور باعتقاد وجوبه والعزم على أدائه على طريق الحملة، من غير تمكّن من معرفة المرد، و إنّه يصح أن بعرف المراد عد هذا الرمان، فقد عاد الأمر إلى أنّه مخاطب مما لا ينمكن في لحال من معرفة المرد به، و هذا هو قولاً من حور تأخيرالدان، ولا فرق في هذا حكم بن طويل الرمان وقصيره،

قال قالو : هذا برمان الذي أشرتها اليه لايمكن فيه معرفة المراق، قيحري محري رمان مهنه النظر الذي لا يمكن وقوع المعرفة فنه.

قل: بيس الأمر كدلك، لأن رمال مهله النظر لاند منه ولا يمكن أن يفع النعرفة الكسنة في أفضر منه، وليس كدنك إد كان النيان في لرجوع إلى الأصوب، لأنّه تعالى قادر على أن يفرن الندان إلى الخطاب، فلايحتاج إلى زمان الرجوع إلى تأمّل الأصول».

هد كلامه. وبيت شعرى! كيف عمل عن ورود مثل دلك عليه عيقال به: إذا حوّزت إسماع العام المحصوص من دول إسماع محصّصه، لكنّه يكول موجوداً في الأصوب والمحاطب به مكنّفاً بالرجوع إليها فما ألدي يجب أن يقهمُه المكلّف من العام قبل أن يعِثر على المحصّص في الأصوب؟

قال قلت: يتوقّف على اعتقاداً أحدالأمرين تعيله وأيعتقداً نّه يمتش العموم إن لم يظهر له المخصّص.

قسا: ما الفرق بين هذا و بين ما قلتاه من حوز تأحيرالسان؟

قال قلت: الفرق لينهما وحود القريبة واتمكَّمه من الرحوع إليها هناك، و انتفاء الامرين في موضع النزاع.

١ - من غير ال يمكن - ب

۲ د امر د وهد . ب

٣- هذا هو قول \_ اللف - ب

قلتاً: القريبة و إن كانت موجودة، لكنّ لعلم بها موقوف عني زمان يرجع فيه إليها. ففي ذلك لزمان هومخاطب بلبط به حقيقة لم يردها المحاطب به من عير دلالة على أنه متحوّر. وهواندي نفيت الاشكان عن قبحه.

فان قلت: هذ الرمان مستشى من لسن، و إنَّما يستقبح لحدَّو عن الدلالة فيمأ بعده,

قلما: فاقبل مثل دلك في موضع السرع، ويلقى الكلام،على ما دّعاه من دلالة العرف على قبح تأخيرالقرسة عن حال الخطاب مضفةً مسشهداً بما ذكره من الوجوه الثلاثة. فأنه نقاب عليه الا تُستُّم دلالة العرف على لقبح في الكلِّ. بعم هي في غير محلِّ البرع موجودة، و محرَّد الاشترك في مفهوم التجوّز لا يفتضي التسوية في حسم لأحكام.

و أما الوحوه التي استشهد بها فلا دلالة فيها، لأنَّ وقت الحاحة في الوحه الأوَّل ـ وهي الانزحار عن لفعل المهدَّد عليه ـ مقارل للحطاب، فلالدُّ من اقتران البيان به. وأيصاً فحفيفة التهديد عرف إنما لحصل مع مقاربة قريبة للَّفط فالقبح لناشي من تأخير لقرينة حيثةٍ إنَّما هو ناعتبار عدم تحقَّقُ مسمَّى لتهديد لمطلوب حصوله، لا يمحرد كويه تأحيراً.

و لوحه لثاسي: إن فرض وقت الحاحة فيه متأخرٌ [عن وقت الحصاب] منعنا فنج لتأخير فيه، وإن فرضه مقارباً للحظاب ستمناه ولا يُحديه.

والوحه الثالث: ليس من محلَّ النراع في شيء.لأنَّه من قلبل الأحـار وليس لها وقت حاجة يتصوّرانتأجبر إب فيحب فتران عريبة فيها بالخطاب. و قضاءً العرف مذلك فيها ظاهر أيصًا. مع أنَّ تجريدها عن القرينة المبيَّنة

نه بس في عم

ی میداند محص دا الات \$ - للمعد ، بي العب

ي عراوت خدت عن الرياض التابح

وإعرضط عبالباح

٦ ويوجه أسمي عن

يدروات فرقيله الكي أتب الح

للمراد فيها أحال القُدول عن موضوعها يصبّرها كدناً على ما هو لتُحقيق في تفسيره من عدم المطابقة للحارج و قبحه معلوم.

و من هذاالتحقیق یظهر الحواب عن الثانی: فاتّا لا نسلّم أنّه بالتأخیر یکون قد دنّ علی لشیء تحلاف ما هو نه.

قوله (الأثر لفظ العموم مع تحرّده، الح»، قسا: مسلم، ولكن لالله من ليك من ليات محل التحرّد، فأن حملتموه وقت الحطاب، فمملوع، لأنّه هوالملاعي، و إن كان ما ليله وليل وقت الحاجة، فمسلم والالممكم.

قوله, «قدا حاطب به مصماً لا يحبو من أن يكول دن به على الحصوص لح» ، قسا: هو بم يدل به فعط عنى لحصوص، بل مع انقربية التي ينصبها عنى دلك بحبث لا يستمل واحد منهما بالدلالة عليه بل يحصل من المحموع ولا يلزم من عدم صلاحيه لندلالة محرّداً عدمها مع انصمام لقريبة، وإلاّ لانتهى المحار رأساً، إد من لمعنوم أنّ المقتد لا دلاله له بمحرّده عنى المعنى بمحريًا.

قوله: «حصور رمال لحاجه بس بمؤثّر في دلالة لنقط، لح» قد ما المه بع من تأثيره؟ بمعنى أنّه ينقطع به حتمال عروض اشحوّر فيحمل النقظ على حقيقية إلى لم يكن قد وحدت القريبة، و ركّ، فعنى المحار، و أيّ بعد في هذا لتأثير؟ و أنتم تقونول بمثله في رمن الحقاب، لأ لكم تحوّرول التحوّر مادام لمتكلّم مشعولاً بكلامة لواحد، فما بم بنقطع لا نشجه بلسامع لحكم إردة شيء من للقط، وعبد النهائه يتبيّن لحال، أنّا بنصب لقريبة فالمحار، و أمّا بعدمها فالحقيقة فعلم أن الدلالة عبدنا و عبدكم إنّما تستقرّ بعد مصيّ

۱ - المراد مها د العب ديد يج ۳ علمان عصل من علوج على الكرام الدراب و ح المراد على المراد الكرام الدراب و الكراد الدراد

<sup>= -</sup> NS 2 - 31x E

<sup>₹</sup> عن سه

رمان، و احتلافه بالمول و لقصر لا يحوّر إلكار أصل التأثير.

و بهدا يتّضح فساد قوله. ﴿ وَ ذَلَتُ فَانَهُ فَسَ وَقَتَ الْحَاحَةِ ﴾. بطهور منع قیامه بعد ما علمت من حوار اللحور فلم، وعدمه بعده کما یقوله هو فی وقت الحطاب، فيحيء لاحتمال لمنافي للهم الدلالة من قبل، وينتفي فتحصل الدلالة من بعد.

قوله: «على أنَّ وقب الحاحة إنما يعتبر في لقوب الدي يتصمَّن تكدهاً الخ»،قلما: و بحن لا تُحمر لتأجر إلاّ فيما يتصمّن التكليف، أعني: لإنشاء، لأنَّه الذي يعقل فنه وقب النجاحة. و أمَّا ما عداه من الأحدر، فلابدُ من قتران بيال المجاز فيها بهاء كما شاه.

و أمَّ الحوب عن الثالث؛ قوضح لا يكاد للحاج إلى البدل، لأنَّ فرض الهائدة في الخطاب بالمحمل يقتصي مثله في لعام: إذ عايته أن يصير محملاً في المعنيين، وهو غير ضائر ولا فيه حروج عن لقوب بكونه موضوعاً لنعموم. وما ذكره من الرجوع إلى القول بالوقف لا وحه له؛ قالَ التوقُّف فيما قبل وقبع الحاجة للمنزلة التوقف إلى إكمالُ لحطاب، ومن المعلوم أنَّ دلك لايعدُ وقفأ والتفرقة فيما بعد الحاجة حلثة؛ لأنّ لحصوص عبد، يحتاح إلى القريبة، فبدونها يكوب للعموم. و أهل لوقف يفونون: بأنَّ المحتاج إلى الفريبة هو لعموم، قالَ الحصوص منيقُن الإردة عني كلّ حال.

7 فارفحصا عب

١ - وهدار ويني

E - 92 7 7

<sup>--- 5 1</sup> 



المطلب الخامس في الاجماع

أصل

الإحماع يُطلق لعة على معليان أحدهما: العرم، و به فُشر قوله تعالى: 
«فأحيثوا أمركم» أي اعرموا و ثاليهما: الاتّعاق وقد نفل في الاصطلاح! إلى 
اتّع في حاص، وهو التماق من بعسر قوله من الأثنة في نفذوى الشرعيّة على أمر 
من الامور الدنيّة.

و لحن إمكان وفوعه، و لعدم به، و حكته، و ساس حلاف في لمواضع اشلا ثه: فرعم قوم أنه محال، و أحدان آخرون عدم به مع تحوير وقوعه، ومهى ثالث حخيته معترف بامكان الوقوع و لعلم به، والحلُّ د طر، و لد هب إليه شد، و تحدم ركبكة واهم، فهي د لإعراض علم أحدر، و لإصراب عن حكايتها والجواب عنها أليق.

وقد وقع لاحتلاف بسد و بس من وقف على الحجيّة من هن الحلاف في مدركها: فالهم لقّعو لدلك وجوهاً من لعفن والنفن لا تُحدي طائلاً. ومن شاء أن نقف عليها فلنصلها من مصابّها، إذ ليس في لتعرّض للقلها كثير فائدة

العمية يوسي المراجع الوادات المحرية يوادات الأحداث

and the second of the second o

ي جون ۽ يون ۽

الرافيسيان عراب

وبحن لمّا ثبت عبدما بالأدلّة لعقبيّة والبعبيّة ـ كما حقّى مستفصى فى كُنُب أصحاب لكلاميّة ـ ; أنّ رمال التكليف لا يحبو من إمام معصوم حافظ للشرع يحب الرحوع إلى قوم فيه . فمتى حنمعت لامّة على فول، كال داخلاً في الحملتها، لأنّه سيّدها ، والحصأ مأمول على قوله ؛ فيكول ديك الإحماع حجة .

فحخيّة لإحماع في الحقيقة عندنا إنّما هي ناعسار كشفه عن لحخة لتي هي قولُ لمعصوم. و إلى هذا لمعنى أشار محمّق ـ رحمه لله ـ حيث قال، بعد بيان وحه الححيّة على طريقت : «وعلى هد فالإحداع كاشف عن قول الامام لا أنّ الإحداع حجّة في نفسه من حيث هو إحراع» " سهى.

ولا يخفى عبيث: أنّ فائدة لاحماع نعدم عندا إذا علم لإمام بعيمه، بعم يتصوّر وجودها حبث لا يعلم نعله ولكن يعلم كونه في حمله المجمعين، ولائلة في ذلك من وجود من لا يُعلم أصله ونسله في حملهم إذ مع علم أصل الكنّ و نسهم يقطع بحروجه علهم، ومن ها يتجه أن يُقال إنّ المدار في الحجيّة على العلم بدخول المعصوم في حملة الدئيس، من غير حاجة إلى اشتراط اتّفاق حميع المجلهدين أو أكثرهم، الاسيم معروفي الأصل والنسب.

قال المحقق في لمعتبر. "هو أما لإحماع فعدد هو حقة ومصمام المعصوم، فيلمو حلا الدائمة من فعهائد عن فوله لما كال حجم، ولمو حنصل في شير الكال قلولي حنصة، لا ساعلت الرائم القهال ما دعار تعر إدل لمن لتحكم فلاعي الاحماع دعاق لحمسة

لان معارج الأصوب، ص ١٧٦.

۱. حمد عد ج

۳ بغير و در- عصر من ۲ د ۴

ور لأمل عل

في فلاعبين ب

أو لعشرة أمن الأصنحاب مع جهالة أقول سافس إلاّ مع لعلم غطعيّ بدحون الامام في الحملة». هذا كلامه وهو في عاية الحودة.

ولعجب من عفية حمع من لاصحاب عن هذا الأصن و تساهلهم في دعوى لاحماج عبد حتجاجهم به للمائل العقهيّة كم حكاه الرحمة لله حتى حقوه عبارة عن محرّد الدي عمدعة من لأصحاب، فعدلو به عن معده الدي حرى عليه الاصطلاح من غير فرينة حبيّة، ولا دس على لحجيّة معتدّ به:

وم اعتدر به عنها شهد ، رحمه به في لدكرى ، من تسميتهم لمشهور إحساعاً ، أو بعده الصغر حين دخوى الأحماع دلمحالف ، أو بعده أو بتأويل بحلاف على وحه بمكن مجامعته لدعوى لإحماع و إن بعده أو اردتهم لاحماع على روايته ، بمعنى تدويه في كسهم ، مسونا التي الأثقة عليه لسلام - لا يحقى عسف م فيه فات تسميه الشهرة إحماعاً لا تدفع لمناقشه التي دكردها ، وهي لعدول عن لمعنى المصعبح المنفرلا في لاصوب من غير إقامة قريبة على ديل ، هد مع م فيه من الصعف الانتفاء الدليل على حجية أمثله كما سنة كره .

و أمّا عدم أنصفر المجالف عدد دعوى لاحماع، فأوضح حالاً في الفسام من أن ينين، و فريت منه تأوين الجلاف، فأن ترب في مواضع لا يكا دائدتها يل التأويل، و بالجمعة، فالاعتراف بالخطأ في كثير من المواضع أحف أمن رتكات الاعتدار، ولعن هذا مها، والله أعدم.

إذا عرفت هذاء فهنا فوائد:

الأوسى: حق امتماع لأطلاع عادة على حصول الإحماع في رماسا هذا وهاصه هاه، من عبر حهة النقل، إذ لا سسل إن العلم لقول الامام، كنف وهو موقوف على وحود انحتهدين محهوبين للدحل في حملهم، و يكون قوله مستورًا لين أقوالهم؟ وهذا ممّا يقطم بانتعائه.

فكن إجمع يذعلى في كلام الأصحاب، مما يعرب من عصر لشبع إلى رماسه هذا، ولس مستند إلى نفل منوتر أو أحاد حبث يعتبر أو مع انقرش لمفيدة لنعدم، فلانذ من أن يراد به ما ذكره الشهند ـ زحمة نقد من الشهرة، وأمّا الرمان السابق على حد ذكرناه، المفارب لعصر طهور الأثمّة، عبيهم لسلام وإمكان العدم بأقوا لهم الهمكن فيه حصول الاجماع والعدم به نصريق انتتاع.

و إن مثل هذا نظر نعص عداء أهل الخلاف حيث قال، «الإنصاف أله لا صريق إن معرفة حصول الإجماع إلا في رمن الصحابة، حيث كان المؤمنون قبيب يمكن معرفة بدأسرهم على بتقصيل»

وعترضه العلاّمة لـ رّحمة الله . بأنّ عرم بالمناش بمُحمَع عليها حزماً قطعيّاً، و بعلم الّفاق الأتمة عليهاعلماً وحد بيّاً حصل بالسامع وتطافر لأحما رعليه أ.

و أنت بعد لإخاطة ما قررتاه حسرٌ بوجه بدفاع هداالاعتراص عن ديك الفائل؛ لأنّ طهر كلامه: أن الوقوف على الاجماع وابعيم به بنداء من عير جهة النقلُ عير ممكن عادة، لا مصفقًا، و كلام العلاّمة إنّها بدئ على حصوب العلم به من طريقُ النفل كما يصرُح به قوله آخراً: «عساً وحداثًا حصل بالتسامع وتطافر الأخيان».

الثانية: قال الشهيد لـ رحمّهٔ الله ـ في الدكرى: الرد أفتى حماعة من

أ- علم عن الله الأسوارة له ١٠ در عن الله الأسوارة له ١٠ در عن ١٠ عن الله الأسوارة له ١٠ در عن ١٠ من

ميا ليخ

ک میرسریخ د میرسریخ

٦- ذكرى الشبعه في احكام الشريعة، عني، ٧- من طريق الف ـ ب -ج

لأصحاب ولم بعيم هم عدا عن وبيس إهاماً فطعاً وحصوصاً مع عدم العين؛ للحرم بعدم دحول لام محيث ومع عدم عدم العين، لا يعدم أنّ اللقي موفقول, ولا يكي عدم عيم حلافهم وال الاجاع هو لوفاق لاعدم عيم الخلاف. وهن هو حجه مع عدم متمثلك صهر من حجة بقلبه أو عقيبة؟ لصهر دبك ؟ لأنّ عد يهم تتميع من الاقتحاء على الإقتاء بعير عيم، ولا ينزم من عدم الطفر سالدلس عدم بيس وهذا لكلام عبدي صعيف، لأنّ بعد به تي يؤمن معها بعيد ما يطن و لاحتهاد دليلاً، وليس الحط عامون على لصول».

الثالث محكيّ فيه أنصاً عن بعض الأصنحاب إلح في مشهوره لمحمع عليه. و استفراله إن كان مراد قائمه المنحوق في خبخته الا في كونه إجماعاً.

واحلخ به تمثل ما فابه في عمون الني لا بعلم لها محالف، و بفؤة الظلّ في حالف السهرة. سوء كان شتهاراً في الرواية بأن يكثر بدويهم والفتويّ.

و تصعف بنجو م ذكرناه في الهتوي، و بأن الشهرة التي تحصل معها قوّة ا الصل هي خاصله فلل زمل الشبح الرحمّة للله الاالوقعة بعده.

و أكثر ما يوحد منهور في كلامهم حدث بعد رمال لشيح مرده مكما بته عليه والدي مرحمة بعد في كدب الزعابة لدى ألفه في درية الحديث ميتياً لوجهه ، وهو: أنّ أكبر العمهاء الدين بشأو بعدالشيخ كانو يتبعونه في لفتوى بفيداً له ما لكترة عتفادهم فيه وحسل طبهم به وبند حادلتاً حرّوب وحدوا أحكاماً مشهوره قد عمل بي الشبح و متابعوه المحسوها شهرة بين العلماء

٨ الحقيلة ونفية ب

٣ صاحكے ب

ه و بيبوي

۱ مشیر د لودمنیا دی . . ۱ د سبخ سا

٠٠٠ رية المصادري

۱۱ په عليء نم في -

ومادروا أنَّ مرجعها إلى لشيح. و أنَّ الشهرة إنها حصلت عتالعته.

قَالَ الوَّلَدَ قَدْسُ اللهُ نفسه ﴿ وَمَمْنَ اطَّلَعَ عَلَى هَدَ الذِي نِيْنَةِ وَتَحَقَّقَتُهُ مِنْ غير تفيد، الشيح الماضل المحقّق سديد الدين محمود لحمّصي، والسيّد رضيّ الذيرين طاوس و جاعة.

ودال لسيَّد رحمه لله في كتابه لمسمَّى بالهجم الهره المهجة، أحبربي حدَّي الصالح ورَّام بن أبي فراس . قدَّس الله روحه .. أنَّ حَمْصَيَّ حَدَّتُه أَنَّه لم يبق للإماميّة ممت على شحصيق من كنهم حاك . و قال السيّد عقيب دلك: «والأن فقد طهر أنَّ الذي نصى نه و يُعاب، عني سيل مـ حفظ من كلام لعلماء المتقدّمين)).

# اصل

إد احتلف أهل لعصر على قوس، لا يتحاورونهما. فهل يحور إحداث قون ثالث؟ حلاف مين أهل اخلاف، و مثَّلوا له بأمثية

مها: أن يطأ المشتريُّ للكر، ثبة يحد بها عيماً العمل: الوطي يمنع الردّ؛ وقيل: بن يردّه مع أرش المفصاف وهو تفاوت قلمها لكراً وثيّلاً؛ فالفول لردّها مجّاناً قول ثابت.

ومها: فسح اللكاح بالعنوب الخمسة المحصوصة، قيل:يفسح به كنّها.وقيل: لا يفسح بشيء منها؛ فالفرق وهو لقول أرأته نفسح بالبعض دول البعض قول تَالِثَ. و محقَّقوهم على التفصيل وأنَّه ال كال نثالث يرفع شيئًا متَّقفاً عليه فمموع و إِلَّا فِلاَ فَالْأَوْنِ كُمْسَالُةَ الْكُرِيْلِاتُّقَاقَ عَلَى أَنَّهَا لاَ بَرَدُ مُخَانًّا. وَلِثَالَى

۱۰ ختم تاریخ، ما تا خ

ه و تاهيد - چاه مير - د

۱ حیصه ا

۲۔ سی ۔

<sup>-</sup> L - 12 - E

و مسي ها

ي معني ۽ ج

كمسأنة فسح النكاح للعصل لعيوب لأنه واقق في كل مسألة مدهماً

وهده لتقصيل حند على اصوفه الأنَّه في صوره للم، إذا رفع محمعاً علمه يكون فد حالف الإجماع،فيم يجر. وأثما في صورة جوار فيم يجالف إجماعاً،ولا مانع سوه،فیجاری

والشَّجه على أصوب لمنع مُطلقاً ؛ لأنَّ لإمام في إحدى الصالفتين فرصاً. قصعاً العاجق مع واحدة منهي، والأخرى على خلافه. و إذ كانب الثانية لهده صفه فالثالثة كالك نظرين أولى، وهكد العول في راد.

إدا لم يفضل الأُمَّة بين مسألين؛ وانا يضت عبي لمنع من القصل فلا

و إنَّ عدم النصَّ :-

و إن عدم اللصل. فإن كان بين المسائلي علاقة الحيث بلوم من أعمل بالحديثها إنعمل بالأحرى لم عر الفصل، كي في روح و أنوين، و مرأة و أنوين؛ هي قال: بلأمّ ثبث أصل للركة، قال: في لموضعين، ومن قال. ثبث سافي، قال: في الموضعين، إلا «اس سيرس الفرية فضل و إن لم يكن للهم علاقة، قال قوم: يجور المصل بينها.

والذي يأتي على مذهبنا عدم الجواز؛ لأنَّ الإمام مع إحدى الطائفتين قطعاً. و لارم دلك وحوب مديعيه في خمع . وهذا كنه و صح.

> 21-ه به صود ح .... wa u s - 9 - . . . 1 ٥ سه مد -لابالا حسورتاني

أصل

إد حتمه الاماميّة على قولين الدي كانت إحدى لط تُقليل معلومة السب ولم يكل الاماميّة على قولين الحق مع الطائفة الأحرى و إلى لم نكل معلومة السب قال كان مع إحدى الط تفتيل دلالة قصعيّة لوحب العلم وحب العلم على قوله الأن الامام معها قصماً : و إلى لم يكل مع إحديها دلس قاطع الحمل على حكاه عقق عن الشيح : التحيير في العمل لا تهي شاء و عرى إلى بعص الأصحاب الفول لا ظرام القوليل والترس دليل من عمرهم .

ثم نصل على لشبح نصعيف هذا لهوا، با به بلره منه اظهر حقول الاعام عمديه لسلام. فان: وعشل هذا يبطل ما ذكره لرحم الله لا لأن الامامية د حسلمات على قولين، فكل طائفة توجب العمل بقولها وتمنع من لعمل بقول الاحر. فلو تحيّرا لاستبحا ما خطره المصوم.

قلت: كلام المحقق ـ رحمه الله ـ هما حيّد. والدي يُسهَل الحطب عدمُما معدم وقوع مثله، كما تقدمت الإشارة إليه.

# فائدة

قال المحقّق لـ زحمَهُ عله دواد حملف الإماميّة على قوس، فهل يحور العافها بعد دلك على أحداهولين؟ قال الشبح ـ رجمهُ الله ـ : إن قلما بالتحبير لم يصحّ

۳ عوال الميا	جست س
	4
TT 2 W - M 1	ا محي عد ح
٨. حيم ٥٠	ء بي ب
·	ا وجد د کی
→ ₹	ھ بے پ
ا حمد علي	العاري فودوفي العا

اتَّفَاقَهُمْ بَعِدُ خَلَافٍ، لأنَّ دَمَثُ بِدَنُّ عَلَى أَنَّ القَوْلَ لآخر باطن. و قد قت: إنَّهُمُ مخيّرون في العمل.

و لعائل أن نفول. لم لا يحور أن يكون لتحدير مشروطاً بعدم لا تُعاق فيها بعد؟ و على هداالاحتمال يصغ لإحماع بعدالاحتلاف. وكلام المحقّق هما كالسابق في عامة لحسن والوصوح.

## أصل

حتلف لناس فی ثنوب الاحماع بحبر لوحد، بدءٌ علی کونه حجّةً. فضار إليه قوم او أنكره آخرون.

والأفرب الأوّل. سـ: أنّ دليل حقية حبرالواحد لـ كما ستعرفه لـ يشاوله بعمومه، فيثبتًا به كما يثبتًا غيره.

حتج الحصم بأنَّ الاحاع أصل من اصول الدين قلا يشب بحيرا واحد.

وحوامه: منع كبيّه الثانية ، قال الشبة اعني: لكلام الرسون ، صبتى لله عليه وكه يأصل من أصوب الدين أنصاً ، وقد قُس فيه حبر لوحد.

### فائدتان

الأولى: لابد حكى الاجماع من أن يكون عدمه باحدى لطرق المهيدة بلعلم، و أقبها لحبر مجموف بالقراش، فلو نتق العدم ولكن كان وصوبه إليه باحداراً من نُقتَل إحداره للكون حجة وحب لبيان حدراً من لتدليس؛ لأن طهر الحكاية الاستباد إن العدم، واعرض استبادها إلى الرواية، فترك البيان بدليس

و الحملة: فحكمُ لاجمع حيث يدحل في حيّر النفل حكمُ الحبُّ فيشترط

عب ۲ مسد کی ثب پ

٣ وصوبه بالحباب المساح المجر وحدثاث

في قدوله ما يشترط همائ ، و يشب له عبدالتحقيق الأحكام الثابته له حتى حكم التعادل والترجيح على ما يأتى بياله في موضعه، و إن سبق إلى كثير من الأوهام خلاف دلك فالله باش على قلة النأقل. وحينته فقد يقع التعارض بين إحماعين منفوس و بين إحماع و حيرافيحتاج إلى البطر في وحوه الترجيح لتقدير أن يكون هدك شيء مهاءو إلا حكم بالبعادان.

و رتم يستنمد خصون انتعارض بين الإحماع اسفون والحبر من حيث الحتياج لحبر الآن إلى تعدّد الوسائط في النفل، و انتفاع مثله في الإحماع، و سنأتى أنّ قلّة لوسائط في النقل من حملة وجوه المرجيح

و يسعم: بأن هذ لوحه، و إن قتصى برحيح الإحماع على لخبرُه إلاّ أنّه معارض في العالب بقلّة الصنط في نفل الإحماع من المتصدّبين لنقله، بالنسبة إلى نفل خبر، والبطر في ناب الترجيح إلى وجه من وجوهها مشروط نابتها ع ما يُساويه أو يريد عليه في الحديث الآحر كها ستعرفه.

الثانية; قد عدمت أنّ بعض لاصحاب استعمل لفظ «لاجاع» في المشهور من غير قريبة في كلامهم على تعميل المراد. في هذا شأبه لا يعتد عا يدّعيه من لإحماع إلاّ أن يبيّل أن لمراد به المعلى المصطبع. وما أطنّه و قعاً. للهم إلاّ أن يدهب داهب إلى مساوة لشهرة للاحماع في لحجنة كما اتّفق كذبك. فلاحجو عليه حينتُلٍ في الاعتداد به، و ذلك ظاهر.

١٠٠ سبق بي بعض الاوهام ع يه إن كثير من الفيد ٢٠٠ الاحمة على النس في الف



المطلب السادس في الأخبار

أصل

يتفسم الحرابي متودر و آحد، فالمتودر هو حراحة يفيد بنفسه العدم مصدقه، ولا ريب في مكانه ووقوعه ولاعبرة عا عكى من خلاف بعض دوى المس الفاسدة فيدلث فأنه بهت ومكابرة؛ لأنّا تحد تعدم الصروري بالبلاد الثاثية والأمم الحالية كي تحد لعلم بالمحسوسات، ولا فرق بينها فيا يعود إلى الجرم، وما دلك إلاّ بالاحدار قطعاً.

وقد أوردوا عليه شكوكاً.

مها: أنّه يحور لكدت على كلّ واحد من انحبرين فيحور على خملة، إذ لا يُدق كدت واحد كدت لآخرين قصعاً، و لأنّ محموع مركّب من الآخاد، بن هو نفسها فادا فرض كدت كلّ واحد فقد فرض كدت خملع، ومع وجوده لا يحصل العلم،

ومها: أنه سرم تصديق اليهود والنصارى في نقلوه عن موسى وعيسى عليهما لسلام أنه قال: «لا سيّ بعدي»، و هو يدفي سوّه سيّما عليه الصلاة والسلام، فيكون باطلاً.

7-585-7

<sup>،</sup> چن لي د

الأفرق ما لأفرق - الم ينها الم

د فرس سري، س چيج

ومنها: أنَّه كاحتماع الحلق لكثير على أكل طعامٌ واحد و أنَّه ممتمع عادة. ومها أنَّ حصوب العلم له يؤدِّي إن تناقص المعلومين إذا أحبر جمع كثير بالشيء وجمع كثير بنقيضه و ذلك محال.

ومها أنَّه لو أفاد العليم الصروريَّ ، لما فرق مين م بحصل منه كها مشم به و س العلم بالصروريّات. واللاّرم باطل: لأنّا إذ عرضنا على ألفسنا وحود الإسكندر مثلاً وقولنا: لوح، نصف الاثنس،قرف سهي، ووحده اثاني أقوى

ومها: أنَّ الصروري يسترم الوفاق فيه،وهو منتف، لمحالف.

وكل هده الوحوه مردوده.

أَمَّ إِحَالِاً، فَلَا نَهَا تَشْكَبِكُ فِي لَصَرُورِيَّ، فَهِي كَشُهِهُ ۖ السُّوفِسْطِ، ثِنْهُ، لا تستحيّ

و أنه تفصيلاً ، و لحواب عن الأوِّب؛ أنَّه قد يحالف حكم الحملة حكم لاحاد. قال الواحد جرء العشرة وهو للحلافها، والعسكر متألُّف من لأشحاص وهو يعلب و يمنح البلاد دول كلّ شخص على المرادم.

وعن الثاني: أنَّ نقل اليهود والتصاري لم يحصل نشر ثط التواتر، فلدلك لم يحصل العلم.

وعن لثالث: أنَّه قد علم وقوعه والعرف بينه و بين لاحتماع على الأكل وحودانداعي، تخلاف أكل لطعام لوحدو بالجملة فوجود العادة ها وعدمها هناك ظاهر.

وعن لرابع: أنَّا تواتر المقتصين عال عادة.

وعن الحامس: أنَّ لفرق الذي تجده لبن العلمين إنَّها هو ياعتمار كولُ كلَّ

إلى الطعام الواحدة الفي

م کشبه عب ج

٠ شي ٠

٤ لايسجن د جوت د

واحد منهما نوعاً من لصروري. وقد يختلف النوعال بالسرعة و عدمها،تكثرة استيناس العقل بأحدهما دون الآخر.

وعن السادس: أن تصروري لا يستنزم الوفاق ، خواز لمناهتة والعباد من الثير دمة القبيلة.

إداعرف هداء فعدم أنَّ حصوب العدم بالنواتر يتوفَّف على احتماع شرائط، بعصها في محرين وتعصها في اسامعين.

و لأول ثلاثة : الأول: أن يسعوا في الكثرة حدُّ علم معه في لعادة توطؤهم عبي كدب. ياني: أن يستند علمهم إن لحش، قاله في مش حدوث العالم لا يُمند قطعاً. الثالب. استواء الصرفين والواسطة، على اللوع حميع طلمات المحلايين في لأقرب ولآخر والوسط، بالعاً م الله عددالتوس.

والتابي أمران ۽ الأول. أن لا يكونو عالمين لد أحبروا عبه اصطراراً، لاستحاله تحصيل الحاصل الذبي: أن لا يكون السمع قد سبق نشهة أو تفلمد مؤدّى أيل اعسماد بي مُوحب حير. وهذا سرط ذكره استبد الرتضي ا یصی به عبه وهو جند، وحکاه عبه درعه من جمهور به کتب عبه.

قال سنداً رضي الله عنه . إذا كان هذا العلم لا يعلى الحاصل من التواثر له مستبدأ إن العادة ولنس عوجت عن سيساء حاراتي شروطه الريادة والنفصاف محسب ما يعلم لله تعالى من المصلحة. و إلي حلجنا إلى هذا لشرط لئلاً يقال له أي قرق لين حير للمد يا والأحدار لوارده معجرات الستي، صلَّى لله عليه وله، سوى لفرآن، كحس الحدم، و نشعاق القمر، وتسلح الخصى، وم أشبه ذلك ؟ و أيّ فرق أيصاً من حبر سد،وحبراسص الحديّ على أميرالمؤمس

۷ بودی عمر فی 🚽 عی ع من على اصول الشريعة ص14 ور البيد الرئمي رض ، الف

<sup>-</sup> aud - a. 2. \* ے علیہ علی ہے ۷ عد تلي ۰

عليه السلام، الذي تنفرد الإماميّة للعلم؟ و إلّى أخراء أن بكون العليه بدلك كلّه صروريّاً، كي أخرتموه في أحدار البلدال وقد شترط لعص الناس هها شروطاً أخر طاهرة العدد، فهي بالإصراب علم أحدرو أخرى».

#### و فائد ہ

قد تتكفر ألاحدار في الوقايع و تحديث لكن يشدن كن وحد مها على معلى مشرك بيها بحهة عصم و لا شراء . فيحصل العلم بدلك عدر المشرك و يسمى لمتوتر من جهة المعلى و دلك كوفات أمير الومس عليه السلام في حروبه من فتله في عراة بدر كدا و فعله في أخد كدا إلى عبر دلك فأله يدل بالالبرام على شخاعله وقد نواتر ديك مله و إلى كال لا يسع شيء من سك الحرفات درجة القطع

أصل

و حبرانواحد هو مالم ينبع حدّ التواتر، سواء كثرت رواته أم قبّت أوليس شأنه وادة العلم سفسه، نقم افد تُفنده بالصلم القراش إلله، وارعم فوم أنه لا يفيد لعلم، وإن الصمّت إليه الفراش،

و لأصلح الأوّل لـ : الله أبوا حبر مبك تموت وليا له مُشرف على الموت والصلمّ الليه القرائل من صراح، وحيارة، وحروج المحدّرات على حالة مكرة عير معتادة

ع ب حد بالمد و المعلق المدارة المدارة

من دون موت مثنه، وكدلك لمن و أكابر ممكته؛ فينا يقطع بصحة دلك لحمر و بعلم به موت لوند. بحد دلك من أنصب وحداناً صرورياً لا يتطرّق إليه لشك. وهكد حاليا في كل ما يوحد من لأحدر التي تحق بمثل هذه الفراش بل مما دوب، فاراً بحرم بصحة مصموب محنث لا يتحالجد في دلك ربب ولا يعترينا فيه شك.

احتج لمح مف موجوه، حدها: أنّه لوجعس العدم به بكان عاديّاً، إذ لا عَنْيَة ولا ترب الآد حراء بند تعالى عاديه بحلق شيء عصب حر، ويوكان عاديّاً لا ظرد، و انتفاء اللآزم بيّن.

لثاني، أنه او أواد العديم، لأذى إلى بدقص لمعلومين، إذ حصل الإحدار عبى ديث لوحه بالأمراس لمساقصين، وأن ديث حاش واللاّرم باصل الأن لمعلومين واقعال في لوافع، وإلاّ بكان العلم جهلاً، فيبرم احدم ع المعصين،

الدلت: أنَّه بوحصل العلم به بوجب القطع للحطلة من يج عه بالاحتهاد، وهو خلاف الاحماع.

و حوب: أندَّ عن الأون، فعالمع من النهاء اللآرم، والنزام الاظراد في مثله، فاتّه لايخلوعن العلم.

و شاعل الثانى ، و الدا حصل في قصلة ، متبع أن يحصل مثله في نقيضها عادة .

و تد عن اشت. ف نترم لتحصئة حيث ولو وقع لعمم لم يحرُ محالمتهُ ولاحب و إذا أنه لم نقع في الشرعة ب. والإجماع المذعلي على خلاف دلث طاهر الفساد.

د مید می

\_ \_ \_ e

و ورواح محرم عامات ح

# أصل

وما عرى من حبر لوحد عن القرائل العبدة للعلم يحور المعتد له عملاً. ولا لعرف في دلك من لأصحاب محالفاً، سوى ما حكاه لمحقق رحمه الله عن من قلة ، "و يعرى" إلى حماعة من "هن حلاف. وكلف كان فهو دلإعراض عله حقيق. وهن هو وقع أولا؟ حلاف لين الأصحاب، فدهت حمم من المعتدمين كالسيد المرتضى، وأبي المكارم من رهرة، وابن التراح، وابن إدراس إلى الله ي وصار حمهور المناتجرين إلى الأقال، وهوالأقرب.

وله وجوه من الأدلّة. ٥

لأون: قوله تعاى: «قدولا بعر من كُنلَ فرقة منهم طائمه، متعقبه و لتين وليسرر وا قومهم إدا رخفو إلمهم، لَعَنْهُم يحدر ون «دنّ هده لابة على وحوب الحدر على لعوم عبد إبدار الصوائف هم، وهو يتحقق مردر كن واحد من لطو ثف وحداً من لعوم حيث السد الإبدار إلى صمير حمع لعائد على انظو نف وعلمه باسم الحمع، على: لعوم يعي كبير، ريد مجموع ومن سين لحقق هد المعلى مع التوريع حب عنص كن بعص من القوم بعص من لطوائف، قل أو كثر، وبو كان بنوع التواتر شرطاً لقس، «و المدر واكن واحد من قومهم» أو «ويبدر المعص بدى محص به النواتر كن وحد من نعوم، أو ما يؤدى أو «ويبدر المعص بدى محص به النواتر كن وحد من نعوم، أو ما يؤدى أو «ويبدر المعص بدى محص به النواتر كن وحد من نعوم، أو ما يؤدى أو «ويبدر المعص بدى محص به النواتر كن وحد من نعوم، أو ما يؤدى أو حد من نعوم، أو ما يؤدى على بوحه لدي دكرده دئين على موحوب الحدر عليهم بالإبدار الواقع على بوحه لدي دكرده دئين على وحوب العمل بحرر لواحد،

فان قبل من أين عمم وحوب الحدر، وليس في لآيه م يدن عليه؟ وال

ه د س

۹ د هن د ب

٣ يعرق الب

٥ - والم وجوه الأون من الأدلة ـ ب المراه المراه .

٧ ـ التربع ـ الف -ج

ه مولا بولم ۱۹۰

ہ موہ عومہ د

مدع عمل كدمة ((عمل)) على معده حصيفتي، دعتد إ استحديه على لله بعالى، يُوجب المصير إلى أفرب محراب إلمه اوهو قصل علب لا الإيجاب.

فلت:قديثنا في مسق أنَّه لا معني حور خدر أو بديه، لأنَّه إن حصل المصلى له وحساء و إلا م يحس. فصله دلس على حسله, ولا يحس إلا علم وحود لقتصى وحدث نوحد تحد فالطلب له لا يقع إلاّ على وحه لايح ب.على أن دّعاء كون مطبق عس أقرب لمحارات لا الإيجاب، في موضع لنظر.

قال قبل: وحوب الحدر عبدالإندار لا يصبح عجرَّده ديبلاً على المدَّعي، بكونه أحص منه وال لإندار هو شحويف و صاهر با خير عم منه.

قسما إسار هو الإسلام، ذكره الحوهريّ قال ولا يكوك إلاّ في لتحويف. و قریب می دلك فی خُنْهره واند موس, وانفرف یوفقه آیصاً. ولا ریب أنَّ عمدة لأحكام لشرعيّة لوحوب والتحريم، وما ترجع بنوع من الأعسار إيهها. وهم لا ينفكُان عن شجويف، فال أواحب يستجعل لعمات تارگ، و لحرامًا يستوجب الوحدة فاعِندو إد بهصت الآلة بالدلالة على قبول حبر لوحد فيها. ف خطب في سوهما سهل. إذ لفول بالقصل معلوم الانتفاء. مع أنَّه بمكن دِّعاءُ لدلالة على لقنوب فيه أيضاً سحن احصاب.

قال قيل دکر العقمه في لآبة بدن على أنَّ لمر د بالإندار؛ الفتوي،و قبولُ الوحد فيها موضع وقاق،

قلب: هذا موقوف على ثموت عرفيَّة المعنى المعروف إلى المعهاء والاصولين السفقة في رمن الرسوب، صلى لله عليه واله، على لوحه المعتبر، للحمل لحطاب عليه. و أتى لكم رثباته. ومعده للعوي مطلق لنعهم، فلحب

<sup>- - - ·</sup> 

<sup>- -- 7</sup> 

۵ م چهرة

٧ عبد في ٢ ورسام عد في ١٩٦١ مالدي ٦- من ذلك الجمهرة، ح المد تدليدج

٧ - العاموس المحيط، ج٢ ص150ء

خمن عليه، لأصدلة نقائه حستمي يعلم النعن عنه. ولم نشبت حصوله في دلك العصر

اشاي قوله تعالى: «ب حاكم فاسق سنا، فنستنوا» وحد بدلالة: أنه سنحاله على وحوب للنقلت على عبيء لعاسق؛ فيستى عبد بنعاله، عملاً بمهوم الشرط و إذا م يحب التقلت عبد عبيء عبرالماس ، قد أن يجب العلول وهوالمطلوب، أوالرد وهو داخل، لأنه يعلمي كوله أسوء حالاً من الماسى. وفساده ليس، وما يُقال: من أنّ دلاله الممهوم صعيفة، مدفوع الأنّ لاحتجاج له ملي على عبي عبول محجية فيكول حيثة من همة عبو هر الى حب تمسكم

الذكت: إطاف قدم الأصحاب الدس عصروا لألقة عليهما بسلام و أحدوا علهم أو فاريو غصرهم على رويه أحدر الاحاد و تدويه والاعتداء بحال الرُّواة ، والمعحص على لمصول و لمردود ، والمحث على لثقة و تصعيف ، واشتم رادلك سهم في كل عصر من نبك لأعصار وفي رمن إمام بعد إمام ولم يبقل عن أحد مهم إلكار المعالمات أو مصير إلى حلاقه ، ولا روى عن لأثقة عليهم السلام حديث لصاده ، مع كثره الرويات علهم في قبول الأحكام ،

قال العلاَمه في لنهايه أن الأمامئة، فالأحدار توك منهماً لم تعوّبوا في اصول الدين وفروعه، إلا على أحدار الآحاد المرويّة عن الألمه عليهم لسلام؛ والأصوليّوب منهم كأبي جعفرالصوسي . رحمه نشأ . وعيره و فقوا على فنون حير لواحد، ولم يُنكره أحد، سوى المرتضى و أتناعه، شبهة حصدت هم،»

١ - سورة الحجرات، ٣.

۳- عنه شدوه خ

۵ ود نوا نمی

٧ - بهاية الإصول، ورقة ٢٢٨ ص١٠ دس ١

الأمارجة ألأمانيس وباللب

لف

۲ د وجود ب

يات جيمية بالنب

٦ عبد المالام عي

٨- مهماليس في الف

احديش في نوح

وقد حكى المحقو'. رحمه الله ـ عن الشبح سنوك هد أنضر بقٌّ في الاحتجاج ببعمل بأحياريا لمرويّة عن لأنمّة عليهم بسلام، مفتصراً علمه فادّعي لاحماع عبر دلك و ذكر أنَّ قديم الأصحاب وحديثهم، اذا ظولو نصحَّة ما أُفتى به المُفتى منهم، عوَّلُو أعلى النعوب في أصوغه المعتمدة و كنبهم للدُّوبة فينسَّم له حصمُه أمهم الدعوي في دلك . وهذه سحيّتهم من رمن المتي صلّى لله عليه وآله إلى رمن الأكتمة عيهم السلام. فدولا أنَّ العمل لهذه الأحيار خالر لأبكروه الصبحابة وسرءوامر أنعما أنهي

وموفقونا من أهل خلاف حتخوا بمتن هذه الطريقة أيصاً. فقالو: إنّ الصبحانة والتابعين أجمعوا على ذلك ؛ بدليل ما نُفل عنهم من الاستدلال بحبرالواحد وعملهم به في لوفايع محتلفة التي لا يكاد محصي. وقد تكرر ذلك مرَّة بعد أحرى و شاع وداع بينهم. ولم ينكر عليهم أحد، و إلاّ لنقل. و دلك يوجب العدم لعادي باتماقهم كالقوب الصريحية

الرابع: أنَّ باب العلم الفطعيُّ بالأحكام الشرعيَّة التي لم تعلم بالصرورة من الدين أو من مذهب أهل البيب عيهم الشلام في نحو رماننا هذا أمسلة قطعاً؛ رِدَامُوحُودُ مِن أَدَلَتُهَا لَا يُقيدُ عَبْرَاضَ، لَعَمْدُ لَسَمَّةُ السَّوْتَرَةَ، و نقطُ عَ طَريق لاظلاع على لاحماع من غير حهة النقل تجبرالواحد، ووصوح كون أصالة النزاءة لا نفيد غير لطنّ وكون لكتاب صتى الدلالة. و إذ تحقَّق استداد باب لعدم في حكم شرعتي كان التكليف فيه ما لصل قطعا. والعقل قاص مات الطن إدا كان له

١٠٠ مير الع لاصوب، في ١٤٠٠

٣- عن الأغة . ليس ل . ب

۵ فیلید به حصمهدار بیا

باعشجيد شياق عب ب

فيامره اليساق الفياءات دح

4 - عزّل العدريدج ٦- والإقداب ۸ د المامان ما بلاد البادع ١ كمريع ج

۲ مان هد عبرین سب

يس ل مح ١٣ لاطله

جهاب منعقده يتفاوت أما نقوه والصعف, فالعدن عن القوى منها إلى الصعيف فنتح اولا ريب أن كثيرًا من أحدر الآجاد أيحصل بها من الصلّ ما الخصل شيء من سائر الأدام، فنجب نفستم العمل بها.

لا يقدل الواثبة هد الوحب في إذ حصل بنجاكم من شهاده العدل الواحد أودعوه، طلّ أقوى من لحاصل شهادة العدلين أن عكم بالواحد أو بالدعوى وهو خلاف الإجماع.

لأنا نفول مس الحكم في المنهادة أمنوط بالعن بن سهاده العدلي، فيسوب بالتعالها، ومنته المتوى و لإفرار، فهى كم أشاريسه المربضي بالربضي ساسمة إلى معنى الأسباب أو الشروط المسرعية، كرواب الشمس وصوع الفجر بالسبة إلى الأحكام المتعلّمة أبها، بحلاف محل سرع، فال المعروض فيه كوب المكتبف مبوط بالطلق.

لا يف الحكم لمسماد من طاهر لك ب معنوم، لا مطنوب و دبك نواسطة صحيمة مفدّمة حارجيّة، وهي قبح خطاب حكيم بما له طاهر، وهو يوريد خلافه، من عبر دلاية تصرفه عن ديك لطاهر. سنيت، ويكن ديك ص محصوص؛ فهو من قبل الشهادة، لا يعدل عنه إلى غيره إلاّ بدين.

لأن يقول: أحكام لكدب كُنَّها من قُسَل حصَّ المشافهة، وقد مرَّ أَنَّه عصوص بالموجودين في رمن الخطاب، وأنَّ ثنوت حكمه في حقَّ من "أخر إنَّها هو دلاجاع و قصاء الصرورة داشسراك اللكنيف بين لكن وحسم فن الحائر أن

مكود اقبرا سعض سك لطوهر ما يدنهم على إرده حلافها، وقد وقع دلك في موضع علماها بالإجمع وكوه، فيحلمل الاعتماد في تعريف سائرها على الأمراب بممدة للصل بقوق، وحبرالواحد من محملة، ومع قدام هذا لاحتمال ينتي الفقع بالحكم، و يستوي حيثة الطلق الستفاد من طهر لكة ب وحاص من سره، بالصر إلى دعة التكليف به. لابتناء لفرق بيه على كول الحصاب متوجهاً إلينا، وقد نش حلاقه، ولطهور حتصاص لإجماع ولصرورة الدائل على لمشاركة في المكاليف للستفادة من طاهر لكتاب بعير صوره وحود الخبر الحامع لمشرائط الآنيه، لمهيد بنطل لرجع بأن تكليف بحلاف دالم لطل الطهر ومثنه يُقال: في أصالة للرئة لمن لتفت بيامها، بنجوم ذكر أحيراً في ظاهر لكتاب.

وم دكره استد لمرتصى في حواب سبائل لتنابتان؛ من أن أصحاب لا معمول بحمول بحمول و أن ذعاء حلاف ديك عليهم دفع لتصروره، قال: لأنا بعدم عدماً ضرورياً لا يدخل في مثله ريب ولا شك أن علياء لشبعة لإمامية يدهمون إلى أن أحدار الاحاد لا يحور العمل به في اشريعة ولا لتعويل علها و أنها ليسب محتجة ولا دلالة، وقد ملأو الصوامير و سطروا الأساطير في لاحتجاح على دلك و للقص على محالفهم فيه، ومنهم من يريد على هذه الحملة و بدهب إلى

The output I would be a Think

١- داك تشعر ـ ب

٣ سورد لاعد ١٥٠

Thomas age a

ny.

<sup>£</sup> ومدري ک چ. وضعی رضۍ الاي (ره)نيه

٧. ي يا صحاء بني ۾

أنه مستحيل من طريق العقول: أن يتعلَّدالله نعالي بالعمل بأحدرالآحاد. و يحري طهور مدهمهم في أحسار الاحاد عمري طهوره في إبطاب القياس في بشريعة و

و قال في المسألة التي أفردها في لنحث عن العمل تحدر لوحد؛ إنَّه بيِّن في حواب المسائل النتانتات. أنَّ العدم الصروري حاصل كلُّ محالف للإماميَّة أو موافق بأنهم لا تعملون في لشريعة بحبر لا يوجب العلم؛ و أن دلك قد صار شماراً هم يعرفون به، كي أنَّ بق القناس في الشريعة من شعارهيم ألذي بعدمه مهم كل عديد لهم.

و تكتم في الدريقة على التعلق نعمل الصحابة والديعين، بأنَّ الإماميَّة تدفع دلك و تعول: إِنَّهَا عمل بأحدر لآحاد من الصحابة، لمتأثرون الدين يحتشم لتصريح بحلاقهم والحروح عن حملتهم. فأمساك المكير عليهم لا يدل على لرصاءِ به فعلوه. لأنَّ لشرط في دلالة الإمسال على الرصاء. أن لا تكون له وحه سوى لرضاء من تفيّة وحوف وما أشبه دلك.

و خواب عن لاحتجاج بالآباب: أنَّ العامُ ليحمَلُ و لمطلقٌ يُفتُد ، لدليل وقد وحد كما عرفت. على أنَّ آيات الدَّم طاهرة بحسب الشُّوق في الاحتصاص باتَّداع الطنّ في صُول الدين. لأنّ لدمٌ فيها للكفّار على ما كالوا لعتقدوله. وآية اللهي محتملة لدلك أيصاً، ولعيره ممّا ينافي عمومها أو صلاحيتها لمتمسَّك بها في موضع البراع. لاستيها بعد ملاحظة م تفرّر في حطاب المشافهه ووحه ثنوب حكمه غيبنا مع ما علم في الوحه الرابع من لحكة لم صربا إليه او أيّ إحماع أو صروره تقتصيُّ عشاركتنا لهم فيالتكليف لتحصيل أعلم في لارب في السداد باب العلم له عتّا دونهم؟ وهدا واضح لمن تدبّر.

۲ ایرانت ای صوب شراعها ص ۲۳۰

٨ ـ بالأحبار الأحاف العاد بيا

Transfer of the ی معمی ۱۹۹۰ خ

<sup>-. 5 - 1 1</sup> 

<sup>7-5-6</sup> 

وأتما ما ذكره المرتصلي فحواله:

أُولًا أَنَّ لَعَلَمُ لَصَرُورَيَ بَأَنَّ الأَمَّامِيَّةُ تَنكَرَابَعُمَلُ بَحْبَرُ لُواحِدُ مَطْلَقاً عَيْرُ حاصل لَنا الآن فضعاً، و عتمادنا في الحكم بدلك على نفيه له نفض لعرضه؛ إذ م يصل إلىنا معه ما يجرحه عن كونه حبر واحد.

و دُسِأَ: أَنَّ التَكسف بالمحال ليس محتر عبديا، ومعبومٌ أَنَ تحصيل العلم لفطعي بالحكم الشرعق في محل الحاجة إلى العمل بحير بواحد الآن مُستحيل عاده. و إمكانه في عصره وما قبيه من أرمية طهور لأنته، عليهم السلام، لا يُحدي بالنسبة إلى رمان عدم الإمكان، ولعن الوجه في معبوميّة محافية الاماميّة لعيرهم في هد الأصل تمكّهم في تبك الأوقات من حصيل العلم بالرجوع إلى المُنهم المعصومين، عليهم لسلام فلم يحد حوا إلى اتدع الصل الحصل من حدر لوجد كي صبع محالموهم وم يؤثروه عني العلم

وقد أورد لسيد على مصم، في معص كلامه، سؤالاً، هذا مطه؛ قال قيل: إد سددم طريق العمل بالأحمار، فعلى أي شيء تعوّبون في الهمه كله؟ و أحمات عاصله: أن معظم الهمه يعلم بالصرورة من مداهب المتماء عليهم السلام، فيه بالأحمار المنواترة. وما لم يتحقّق دبك فيه و لعنه الاقل يعوّل فيه على إجماع الإماميّة.

و دكر كلاماً طويلاً في سان حكم ما يقع فيه الاحتلاف سهم. ومحصوله: أنه، إذا أمكن تحصل المطع بأحد الأقول من طرق دكرها تعين العمل عليه و إلا كن محترين مين الأقوال المحتلفة الفقد دليل المعين ولا ريب أنّ ما اذعاه من عدم مُعظم الفقه بالضرورة و باحاع الاماميّة، أمر ممتمع في هذا برمال وأشاهة. فالتكدف فها تتحصيل العلم غير حائز، والاكتفاء بالطنّ فها يتعذّر فيه العلم

عواج باو محاد میں فی ہا۔ اور محاول بادح جاد تعلیم بھاج کی دکرد ہا ہیں جا لاند کک د بات اور اور محاد بیش فی دائیں جانے ان کلیم ہا ہا

ممّا لاسك فيه ولا براع وقد ذكره في غير موضع من كلامه أنصاً فيستوى خسئةٍ لأحيار و غيره من الأدبه شميده بنصل، في الصلاحية لإثباب الاحكام الشرعيّة في الحسة كي حقّف ه، وأم مع إمكان تحصيل العلم، فلتوقف العمل عالا أيفيده على قيام الدين القصعلى عليه ولا حاجة بد الآب إلى حقل مشفة البحث عن فيامه حسيد على بعمل تحير بواحد وعدمه مع أن بينه قد عترف في حواب للمائل المناسبات بأن أكثر أحداد للرويّة في كتبد معبومة، مفضوع على صحّته، أما بالتواثر، و بأمارة وطلامة دليا على صحّته وصدق رواب فهي موجعة العلم، مقتصية المقدم، وإنا وحداه المودعة في لكنت بسيد محصوص من طريق الآحاد،

و بق الكلام في الله أنه الوقع سبن ما عراه إلى الأصحاب و بين م حكساه عن العلاَمة في لها يه فاله عجست.

و بمكن أن أيمان. إن اعتماد مرتصى، في ذكره، عنى ما عهده من كلام أوائل متكنمين منهم، والعمل بحد يو حد بعيدٌ عن طريعيهم، وقد مرّف حكاية المحقّق عن بن قنة وهو من حمله القول عنع المعتد به عملاً و تعويل العلاّمة عنى ما طهر به من حال الشبح و مدّ له من عندانيا المعتبين د عمه و حديث حيث أوردوا الأحدار في كتنهم، و سنر حو إلها في سد أن القفهة ولم يظهر منهم ما يدن عنى موافقة المرتضى.

والإنصاف: أنّه م يُتُصح من حالهم محالفة به أيصاً. إذ كانت أحبار الأصحاب يومئدٍ قرينة العهد برمان لهاء لمصومين، ع، واستفادة الاحكام مهم

<sup>· .....</sup> 

۲ - فسنتوی - ج

٣ ـ مقطرعه ـ ب

ا سان ب

<sup>- 6.3</sup> 

وكانب لقرائل عصدة لها منيشره، كها أشار إلنه لسيّد. ولم يعلم أتهم اعتمدوا على الحرد المحرّد لنصهر محاهبهم برأيه فيه.

وقد تعطّن المحقق من كلام لشيح كما قساه بعد أن دكر عنه في حكاية لخلاف هذ: أنّه عمل بحدالواحد إذا كان عدلاً من قطائفة المحقة، و أورد حدجاج العوم من الحاليين، فقال أودها شيحا أبوجعفر ـ رَجمة الله ـ إلى العمل بحد العدل من رُواة أصحابا لكن نقطه و إن كان مصفة فعد التحقيق يتش أنّه لا يعمل بالحر مصفاً بل بهذه الأحبار أتى رُونت عن لأئمة عليهم لسلام و دونها الأصحاب لا أن كنّ حبر يرويه إمامي يحب لعمل به.

هد لدي تش لى في كلامه و يذعى: رحم الأصحاب على العمل لهده الأحدار حتى لو رواها عبر الام مي وكان الحبر سيماً عن للمعارض واشتهر لقله في هذه الكتب لد ثرة لين الأصحاب، عمل له.

ثم أحد في نفل خنجاج الشبح ما حكساه سابقاً؛ من أنَّ قديم الأصحاب وحديثهم, إن آخر ما ذكر هناك . واراد في تفريبه مالا حاجة بنا إلى ذكره.

وما فهمه لحقق من كلام الشيح، هوالدني ينبعي أن يعتمد عليه، لا ما نسبه العلاّمة إليه.

و أن اهتمام لقدماء بالبحث عن أحوال لرحال: فن إحائر أن يكون طلباً لتكثير نقرش، و تسهيلاً لسبيل العلم نصدف خبر، لالما مرّ في الوجه الثابث من حجّة الهوال لأقراء وكداء علم فهم ١٣ بالروانة ، فأنه مجتمل لأن يكون رجاءً للتوثر

وحرصاً عده. وعلى هذا تُحمل روايهم لأحدار صول الذين، قال لنعوس على لآحد فيها عبر معقول، وقد صعل ندلك المرتضى على نقلها أحيث صل مهم الاعتماد علمها. ولا وحه له بعد ملاحظه ما ذكرده، و إلى قتصى ضعف الوحه المدكور من لحقه ما صرب إله، قال في نقية الوحوه لاستها الأحير كفاية إلى شاء الله تعالى.

أصل

و النعمل بحدر اوحد شرائص، كنها يتعلَق بالرَّوى الأول: لتكبيف فلا نفس رويه عنون والقسى و إن كان مميراً والحكم في اعتون و عنوالممير في اعتون و عنوالممير في المعير فلا يعرف في اعتون و عنوالممير في هن الأصحاب محالف وشمهور أهل لحلاف على ذلك أيضاً. و يعرى إن يعض منهم القنول قياساً على حوار لافتداء به، و هو مكان من الصعف، لمنع الحكم في المفيس عليه أولاً، سلمنا، بكن المسارق موجود كما يعلم من فاعدتهم في القدوة، ولمنع أصل القياس ثانياً،

والتحقيق: أن عدم قبول روايه الهاسق يقتصى عدم قبوله بطريق ولى والتحقيق والتحقيق والتحقيق والتحقيق والتحقيق والتحتيم من الله رتيا منعته عن الكدب، والقبيق باعتمار عدمه بالتهاء التكديف عنه فلا بحرم عبيه الكدب، ولا يستحق به المقاب لا مامع به من الاقدام عليه، هذا إذ سمع و روى قبل السنوع، أمّا لرّواية بعد بنوع، يا سمعه قبله المسولة حيث يحتمع عبره من بشرائط، لوحود لمقتصي حيثي، وهو إحبار العدل الصابط وعدم صلاحية أما يقدر مابعة المدامة

الثاني: الإسلام: ولا ربب عندنا في شترطه. لفوله تعالى: «إنَّ حَاءَكُمْ

۱ کمار اسام کا بیا دانستان ۱ کمار اسان کا بیا کا میلاجد ک

فانيق بسأ '....»، وهو شامل لنكا فر وغيره. وبئن قيل: باحتصاصه في الحرف لمأحرً بالمسلم، لذلَّ عفهوم الوافقة على عدم قبوب حبر لكافر، كما هو طاهر.

الثالث: الإه بالوشتر مه هو لشهور بين الأصحاب، و حجَّتُهم قوله تعالى: «إِنَّ جِانِكُمُ فَاسِقٍ».

وحكى محقق عن لشبح: "ته أحار همن بحيرالقطحته، ومن صارعهم، بسرط أن لا يكون متهماً ديكدت. محتجاً بأنَّ أنصائعة عملت بحر عبد تذيي بكير. وسماعة وعلى من أن حمرة، وعثماناين عيسي، و بما رواه بنو قضّال، والظاطر يون.

و أحاب المجمع أرجمه لله: بأنَّا م تعلم إلى الآن بأنَّ الطائمة عملت بأحبار هؤلاء والعلامة مع نصرتحه بالاشتراط في شهديت، أكثر في اخلاصة من ترجيح فنول روایات فاستانی انداهت وحکی والدی ـ رّحتهٔ الله ـ فی فوئده على الحلاصة، عن فحر عمقين، أنه فان: سألتُ و بدي: عن أداباسُ عثماله، فعال: الأقرب عندي عدم قبول روانيه، الموله تعالى: «إِنَّ حَامُكُمْ فَاسِقَ سبأً ﴾ أ الآيه، ولا فسق أعظم من عدم الايران. و أشار بدلك إلى ما رواه لكشيّ أمن أنّ أرال كال من شاووسيّة، هد والاعتماد عبدي على لمشهور.

الشرط الرابع العداله. وهي ملكه فيالتفس تملعها على فعل الكنائر والإصرار على الصعائر، و مدف ت المروّة. و عتبار هذا لشرط هوالمشهور بين لأصحاب أيضاءو طاهر جاعة من متأخريهم البيل إن العمل لحار مجهول الحال، كما ذهب إليه بعض العامة.

\* Lubar \*

<sup>1</sup> year y " - 41-21 the second war لا عمارج الأصوب ص 189ء -ى ئىلىنىدەب The product of the control of the co ----١٠ رحال الكشي. ص ح و.

و نقل المحقق عن لشيخ أنه قال الكي كون الراوى ثقة منحرّرًا عن الكلاب في الرواية و إن كان قاسفًا تحوارجه وادّعى عمل الصائفة على أحدار هم عة هذه صفتهم.

ثم قال لمحقق؛ وعن بمنع هده الدعوى و أبطاب بدينها، ويو ستساها لافتصره على لموضع الني عملت فها بأحدار حاضة وما يكرأ لبعدًى في لعمل إلى عبرها، والاعوى: التحرّر من اكساب مع طهور لفسن مستبعد، وهد الكلام حيّد.

و لفدول باشير طرابعد به عبدى هو لأقرب بدا أنه لا واسطة بحسب لواقع بين وصبي لعد به و لفسل في موضع الحاجه من عتبار هد شرط؛ لأن لملكة المدكورة إن كانت حاصية عهوابعدل، و إلا فهو عيس وتوشط مجهول الحال إلى هو بين من علم فسمه أو عد بته، ولا ريب أن تقدّه لعدم بالوصف لا يدخل في حقيقته، و وحوب لتثب في لأنه متعلق بقس اوصف لا عامدة العدم به منه، و مقتصى ديث إراده البحث و لنعجص عن حصوبه وعدمه. الا ترى، أن قوب لقائل، «أعط كُلُ بايع رشيد من هذه الجماعة عد مثلاً درهماً»، يقتصي راده الشوال والفحص عتى حم هدين الوصفي، لا الاقتصار على من سبق راده العلم باجتماعها فيه،

و يؤيسدكون امر د من لآيه هد المعلى أنا فوله: «أن تُصِيتُوا فوماً بحه مه و أعلى ما فعلتُم نادمين»، تعيين للأمر بالمثنث، اي كراهة أن تُصلواً ومن المبلى أن الوقوع في لندم تصهور عدم صدق لمحر يعصن من قنون أحدر من

والانتفارة لأصوبيا في الأق

<sup>----</sup>

غدولادعس مدح

۷ بلخص ،

الم المسحوران

هٔ اوه خراد نف ۳- و منصلی داد

ه سود حجر . .۳

t 1960 -

له صفه الفسق في تواقع حيب لا حجر معها عن تكدب، ولا مدحيه السق لعلم محصولها في ذلك .

بدا عرف هذا، طهر لك . أنّه بصير مقتصى لآية حسنيا وحوب التثلث عبد حبر من له هذه الصعه في الواقع ونفس الأمرا فيتوفّف القبول عني العلم لا بتعاليها. وهو نقتصي علاحصة بني لوسطة اشتراط العدالة، و بهد التحقيق يظهر بعلال المول بفيول رويه المجهول؛ لأنّه مسى عني توسط حهالة بن الفسق والعدالة وقد تنشراً فساده.

وأثر قول الشمح؛ فلا يعلَّن له محديث الواسطة. و إنَّم نظره فيه إلى قصلة العمل الذي الأعاه. ولولهض دلبلاً لحقيضنا له عموم طاهر لآية.

لكنة مردود ما أشار إليه المحقّى، وحاصله مع أصل العمل اؤلاً، معنى سي لعلم تحصوم، فلحة ح مدّعه إلى إشاره، والقدير الشرب للموقفة على لحصوب يردّ الاحتجاج ثالياً بأن عملهماً إلى يدلّ على قبول تلك الأحمار محصوصة الا مطلقاً، ومن خائر أن لكوب العمل ملوطاً وتصمام الفرش إليه الا محرّد الأحمار.

و بهى فى له م شكال، أشرا به تقييد بهى لوسطة في صدر الحكة موضع الحاحة، و تقريره: أن يتم على لوسطة الدي ذكر إنها سم قسم بعد عهده من أول رمايا تكسف، كن هوالعالم والوقع في رواة الأحيار التي هى عن الحاحة بن هد المحث: وان بعادة فاصية بعدم بمكاث من هو كدلك عن أحدا لوصفي وأن حديث بعهد بالتكيف فيمكن في حقّه تحقق الواسطة بأن لايقع منه معصنة توجب على ولا يكون به منكة تصدق الهاالعد لة، وان دلك

د مدحیه به محمود کم

٣ - ويدين الت

المراويد عباح

۲ کون کی

U 49 2

e four

عبر ممتنع، وحيث تثبت اوسطة ولا تقوم احتمة الشراط لعدالة مطلقاً.
وحله: أنّ الوسطة لمدكورة وإل كالت ممكنة بالنظر إلى نفس لأمر وكنّ العلم لوجودها متعدر؛ لأنّ العاصي عبر ملحصرة في لأفعال الطاهرة، ولا ربب أنّ العلم بالتفاء الناطلة ممتنع عادة بدول الملكة. سلمنا الكنّ التعليل الواقع في لآية لوجوب لتثبّت عبد حبر له سق يقتصى ثنوت الحكم عبد حبر من لا ملكة له، لمشركته الفاسق في عدم الحجر عن لكدب، فلقوم في قبول حره ملكة له، لمشركته الفاسق في عدم الحجر عن لكدب، فلقوم في قبول حره الحتمال الوقوع في الله على علم علي عدة قيامه في حبر لفاسق، و سيأنى: أنّ العلة المنصوصة يتعدّى أنها حكم إلى كنّ عن توحد فيه.

الشرط الحامس: الصلط، ولا حلاف في شتراطه، ولا من لا صلط به قد يسهو عن بعص الحديث و يكول ممّا يُتمّ به فائدته و يحتيف الحكم بعدمه، او يسهو فيريد في الحديث ما يصطرب به معناه، أو يبدل بقطاً بأحر، أو يروي عن لمعضوم و بسهو عن الوسطة مع وجوده، الى غير دلك من أسباب لاحتلال؛ فيجب أن يكون محيث لا يقع منه كدب غلى شيل الحطأ عالياً وللو عرض به الشهو بادراً لم يقدح، إد لا يكاد يسم منه أحد.

قال المحفقُ ـ رَجِمَهُ الله ـ: لوكات روان السهو، أصلاً، شرطاً في العبول، ما صحّ العمل إلاّ عن معصوم من السهو. وهو داطل إحماعاً من العاملين دالحتر.

ا**صل** تُعرَف عدلة الرّاوي بالاحتدار بالصحبة المؤكدة ولملازمة محيث يطهر

ا مست على المحمد المحم

أحواله و حصل الاصلاع على سريرته، حيث يكون دلك ممكناً، وهو واصح ومع عدمه، دسته رها بن العدياء و أهل حديث، و نشهادة الفرائن لمتكثرة لمتعاصدة، و دلتركية من العام به وهل يكي فيها لواحد، أو لاند من المتعدد؟ فولات، احدر أوهي العلامة في لتهديث، و عره فالمهاية إلى الأكثر، من غير عصر يح بالمرجح، وقال المحقق: «لا يقس فيها إلا ما يقس في تركية الشاهد، وهوشه دة عداين»

وهد عبدي هواحق ب : أنه شهادة ، ومن شأب اعسار لعدد فيها ، كها هو صاهر ، و أن مقتصى شيراط العدالة اعتبار حصوب لعلم لها ، و لليّنة تقوم مقامه شرع ؛ فلعي عنه ، وما سوى دلك يتوقّف الاكتفاء به على الدّلس ،

حتخو: بأن لتعدين شرط لمرّودية، فلا يريد على مشروطه. وقد اكتي في أصن الرّوية د واحد، وتتصر لهم بعض فرصل لمت حرّين و فاحتخ بعموم المفهوم في آية د با حالمكُم فاسق» ، بطراً إلى أنّ تركية الوحد د حلة فيه فحيث يكون لمركّى عدلاً لا تحب النشب عند حبره، و اللارم من دنك لا كتفاء به.

و حوب عن الأون؛ المصالمة بالثالم على بنى الردادة على المشروط فلا مراه إلاّ عزّد دعوى أن سنمنام ولكن الشرط في قبول الرواية هو لعدالة لا التعديل بعم هو أحد الصرف إلى لمعرفة بالشرط.

سنَسه، وكن ريادة الشرط بهد المعنى على مشروطه بهده لريادة المحصوصة أطهر في الأحكام الشرعية عدم من يعمل بحدالوحد من أن تُسيِّنُ، إد أكثر

<sup>= 45</sup> x 2 x 4 x 5 x 4 x 5

٣٠ الطاهر؟ الدامة الإسلامي مهدم الحد الإصول، الأصول، اللهجث الرابع

إلى من مول ورقة (١٣٢) المحث السادس، والذي

الاصول عن ١٥٠٠

پاغدہ سے د ۔ ان عوہ عر اگر البخی علی ج

the second of th

شروطها بفتقبر المعرفة محصولها على تعص الوجود إلى شهادة بشاهدين والمشروط بكني فيه لواحد

و لعجب مَنْ توجبه بعض فصلاء التعاصرين لهذا لوجه من الحجة: «أَنَّه النس في الأحكام الشرعيَّة شرط يريد على مشروطه!!

هما. و لدى يقنصيه الاعتبار أن التمسك في هد حكم سبى ريادة الشرط، يناسب طريقة أهل الفناس. فكأنّه وقع في كلامهم وسعهم عليه من غير دأ من من يُنكر العمل بالقياس.

ومثما يلله على دلك الله وحدثُلهٔ في كلام لعص العالمة، حكايد على لعص آخر ملهم: أنَّ الاكنف ما الواحد في تركية الرَّاوي، هو مفتصلي الداس

وعلى الله بين أن مسى شرط العداله في الرّاوي على أنّ الرد من اله سق في لآية من به هذه الصفة في الواقع، فلتوقّف قبول الحبر على العلم بالتفائها، وهو موقوف على لعد لله كي شده آلفاً، و إنّ صرر إلى فلول شاهدين عد مها مها العلم شرعاً، وقرص العموم في لآيه، على وحه يشاول الإحدار بالعداله، يؤدى إلى حصول الشاقص في مدلوله ؛ وادلك لأنّ الاكلم ، في معرفة العداله للحرالوحد تقلمي عدم توقف قبول الحبر على العلم بالله علم توقف أغلق صروره أنّ حبر لعدل عجزده لا يوجب العلم وقد فلما، إنّ مصطده الهلق صوف الهلول على لعلم بالالتم ، وهذا ساقص طاهر، فلالله من حملها على إراده الإحدار على العدارة.

لا يمال: ما دكرنموه و رد على قبول شهادة العدلين. إد لاعتم معه.

لأنا نقول: اللَّارِم من فنول شهاده العدلين تحصيص لآيه ندين حارجتي. ولا محدور فنهمُ كنف-و تحصيصها لارم، و إن وقفد على بداوها الإجبار

امل بحمالي خ ۱۳۰۳ مي فيول المداني الماراخ ۱۶۰۱ ولاتحدوالي منه العي الح

بالعدالة، من حبث أنّ تركبة لشهد لايكتبي فيها بالوحد. وهد من أكبر لشواهد على أنّ النظر في لوحه الأون إنّها هو إلى الفياس، كما نتها عليه.

دا عرف هد، فاعدم: أن طريق معرفة لحرح كالتعديل. والخلاف والاكتماء بالواحد، واشتراط لتعدّد حارفه. و محدر في المقامين واحد.

# أصل

حسف الناس في قبول الحرح والتعديل محرّديل عن دكرالسبب فقال قوم: 
بالعدول فيها الاوصار آخرول إلى خلافه فأوجنوا دكراسب فيها الوفضل ثالث؟ 
فأوجنه في خرج، دول التعديل واربع فعكس، واستندوا في هذه الأقوال إلى 
إعسارات واهية ووجوه ركيكة الاحدوى في لتعرّض لدكرها، ولا أعلم 
في الأصحاب قائلاً بشيء مها الدالمتعرّض مهم للبحث في هد الأصل قليل المنا مها وصل إلينا الها الله المنا المن

والذي استوجهه العلامة لله ترجمة الله ـ هـ : هو أنّ المزكّي والجارح إن كانا عارفين دالأسناب قبل الاطلاق فيهما و إلاّ وحب دكرانسبب فيهما.

و دهب والدي رَجِمَهُ لله لا إلى الاكتماء والاطلاق فيها حيث يعلم عدم المحالفة في مه يبحقق لعدالة و خرخ، ومع منقاء ديث يكون الفنول موقوفاً على ذكرانسين. وهذا هوالأقوى، ووجهه طاهر الانحتاج إلى النيان، ومنه يعلم صعف ما استوجهه العلامة ـ رَجِمَهُ الله له .

### أصل

رد تعارض لحرح والتعديل قال أكثر الناس: يفدّم الحرحُ؛ لأنَّ قيه حماً

۱ وهد کتر ب ۲ مرعه ب ۳ و شترط خ پی د کرع ب ۵ پدست لاصوب ص ۱۸ سعر جی ای طور بصفحه ۱ ه هو چیا ای ب پی د مدس سرد ب ۲ کلو ب ۲ کلو ب ۲ د فلس سره خ

سهها؟ إذ غابة قول المعدّل: أنّه لم يعلم فسفاً، واحدر يقول، أن عدمته؛ فلو حكمنا بعدالته كان حارج كادباً، وإذا حكم بعدفه اكان صدقان، واحمع أولى، ما أمكن، وهذه الحجّة مدحولة، ومن ثبّ قال السند لعلاّمة حمال لدين بن طووس"، قدّس روحه أن اينتي إن كان مع أحدهم أحجال يحكم للدتر لصحيح باعتباره، فالعمل على الراحج أو إلاّ وحد البوقف، وما فاله هوالوحه.

#### فائده

د قال العدل. «حدّثني عدل» لم يكف في العبل لرواينه على تقديرالاكتفاء للتركية الوحد، وكدا لو قال العدلال دلك ساءً على عشارهم. وهو اختيار والذي ـ رّجِمَةُ الله لـ.

ودهب محفق إن الاكتفاء به بن عا دونه، حيث قال: «إذا قال: «أخبرَى تعص أصحابًا»، وعلى الإمامئة لأيفس و إنا م بصفه بالعمل لله إذا م يصفه بالفسل، لأن إحداره عدهبه شهاده بأنّه من أهل لأمانة، ولم تعلم منه لفسل لمانع من القنوب، قال قال: «عن تعص أصحابه»، م يقبل لإمكان أن يعنى بسبته إلى الرواة و أهر العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول».

يعنى نسبته إلى الرواة و أهل العلم، فيكون البحث فيه كالمحهول». هذا كلامه وهو عجيث منه, بعد شترصه لعدلة في لروي؛ لأنَّ الأصحاب لا يتحصرون في العدول.

ا وودكت ۲ اور سن ۱ اند ا م مدرج لأصوبا ص ٥ £ يالي لل ١٩ ما ما ما ه به سر و س - - - 1 ورويسي جم ت - - -ه ره بسرال د ب المدار وصواوه الاس 11 as 60 mm - feet 17 ۱۳ مسوی د شب خ غەر ۋەن سى <del>بى</del> ٥٥ عجب عر ۱۳ درست په پې

ستماء لكن لتعديل إنها يفلل مع التقاء معارضة الحرج له. و إنها يعلم الحال مع تعبل المفادل و تسميه، لينظر لله حارج أو لا. ومع الإبهام لا يؤمل وحوده. والتمنث في للمان عير متوجه لعدالعلم لوقوع الاحتلاف في شأن كثير من الرّواة.

و بالجملة؛ قلائداً للمُحتهد من البحث عن كنّ ما يحتمن أن يكون له مُعارِض حتّى يغلب على ظنّه استاؤه، كما سنق التّبيه عليه في لعمل بالعامّ قال البحث عن المحضص.

إذا عرفت هذا للعالم؛ أنّ وصف حماعة من الأصحاب كثيراً من لوو يات بالصحة من هذا لقديل؛ لأنّه في الجماعة شهادة تتعديل رُّ واتها وهو محرّده عير كاف في حورانعمل بالحديث، بن لابدّ من مرجعة السند، والبطر في حال الرواة؛ ليؤمن من معارضة الجرح.

أصل

لانت للراوى من شستند بصح له من أحله رواية الحديث و يقبل منه مسلم، وهو في الروية عن المعصوم علمه فدهر معروف. و أمّا في الروية عن الراوى فله وحوه، أعلاه الشماع من لفظه سواءً كان بقرةة في كتابه أو الإملائه من حفظه و دوله و تصريحه و لاعتراف عصموله و دول دلك بحرته رواية كتاب و حوه

و يحكى عن معص النّاس إلكار حوار لرّوية بالإحارة، و يُعرى إلى الأكثرين حلاقه. وهداا ببحث غير منفّح في كلام الأصحاب، وتحفيق المول

۱- کساب ۳ سم ب ۳ خلاه . د د برد ب ۲ ومر مه سنه ح

۷ و د ت عب

فيه: أنَّ خور الرَّوانة بالإخارة معنيين وقع الخلاف من بعض أهن الحلاف في كلّ منها.

أحدهما: قبون الحديث والعمل به والقله من تحراله إلى عبره تلفظ بدل عبي الوقع، «كأحبري إحاره» و تعوه، والقول سفيه في عامة الشفوط، لأبُّ الاجارة فيالعرف إحبار إحمالتي بأمور مصنوطة معنومة مأموك عليها من لعبط والتصحيف ونحوهما. وما هد شأنه لا وجه للتوقف في فلوله، والتعلير عنه للفظ «أحبرني» وما في معناه مقتدً بقوله: «إحاره» تحورً مع انفرينة؛ فلامانع منه. ومشله آت في القراءة على الراوى، لأنَّ لاعتراف إحدر إحماليٌّ، ولم ينتصو إلى الحلاف في قبوله، و إنها ذكر بعضهم: أن قبوله موضع ودي، و إن حالف فيه من لا يعتد به.

ثم إنَّ حمَّا من النَّاسِ أَحَارُو في صورة الاعتراف أن يقوب الروى: «أحبري» و «حَدَّثَي» ومحوض من عير نقسد نفوله «فراءةعنيه"» و محوه، والساقول على حواره، مفيِّداً بما ذكر، إلاَّ المرتضى . رضي لله عنه باقاله منع من ستعمال هذه الأنفاط وبحوها فيه، و إن كانت مفيَّدةً بأحنث قالًا: «فأنَّ قول معصهم: . يجب أن يقول: ١١ حَدَّثيبي فراءه عليه» حتَّى يروب لإنهام و يعلم أنَّ عطة «خَدَّ ثني» ليسب على طاهرها- فماقصة لأنَّ قوله: «خَـدَّثْنِي» بِعَنْصِي أَنَّهُ سَمِعِهُ مِنْ لِفِظِهِ وَ أَدِرِكَ بَطِقَهُ بِهِ ، وقوله: قرآءَةُ عَلَيْهُ يَفْتُضِي بَفِيضُ ذلك ، فكأنَّه نفر ما اثبت».

وهدا من السيّد ـ رَجمُهُ الله ـ في عاية العرابة؛ وأنه سدّ لباب مجار. إداما مرٌ محاز إلاَّ و معه قريمة تُعامد الحقيمة و تُناقصها وإداك لمعنى «حَدَّثني» ما

7، نيا يين ،

<sup>-</sup> Jest -

<sup>7</sup> يائي سه متيه ب

<sup>-</sup> same \$ والعص الفيا ٥ ـ وتدريعة الي اصول الشريعة؛ ص٠٦٥،

<sup>7 1000</sup> V

دكره، فقوله بعد دلك «قر ءَهُ عليه» قريبة على أنّه بيس البرد حقيقة اللّفط، بل محاره، وهو لاعترف ما قرأ ه علمة، بشبها له بالحديث، لما ببهها من المناسبة في العلمي.

وقد نفل بعلامة رحم بدأ هذا كلام عن السند في النهاية، و تنظر فيه قابلاً: «إذ عمم افتصاء «حدثني»، حال انصمامها إلى عطة «قراءة»، أنه سمعه من نقطه و درك نصفه به». وهو حيّد، و تفصيله ما ذكرناه.

و إد قد سبن صعف م دهب إسه السند، و انصاق من عداه من علمائل على صحة إصلاق المفيد على القراء مم الاعتراف؛ فأي مانع من إحراء منه في صورة الإحارة، والاعتبار فيها واحد؟

المعلى المد في خوار لرواية الإحارة، بسويع قول لراوى بها: «حذثنى» و «أحسرنى»، و ما أشبه دنك من لأنفاط لتى نفيد طاهرها وقوع الاحبار تفصيلاً. وقد غرى إن خمع من لعاقة المول به، وهو بالإعراض عنه حظيق. هذا.

و يطهر من لعلاَّمة في شهرية أنه فهم من كلام السيَّدُ المرتصى القول: معدم حور الرَّواية د لإحارة مطلعاً عمريعاً على العمل بحد لوحد، حيث قال: «و أنّه الأحرة فلا حكم هن لأنَّ م المنتحمُن أن يرويه، له دلك، أحاره له أولم يجره، وما ليس له أن يرويه، يحرم عبيه مع الإحارة وفقدها».

و عبارة السند هده و إن أفهم طاهرها المون بدي الحوار على الاطلاق، إلاّ أنّ المتدتر و سامها ولاحقها نصع على أنّ عرصه بهي حوار الرّوية بها بلفظ: ((حدّثني)) و «أحبرني)، وحوه فأنه ذكر قبل دلك ، في البحث عن القراءة

۱ عروات ۲ و عبيه، بدن

٣ بهامه لأصوب والدا ٢١٤١ عنصحه الله البطر لأحيره

فيد ب فالمدين ع

٦- ـــا . اي يا العام تحالج

لاء التدير، العادي عج

على لرّاوي: «أنّ كنّ من صنّف أصوب علمه أحار أن يفون من قرأ حديث على عمره ممّن قرأ حديث على عمره ممّن قررّه علم، فأفر له «حَدّ آي» و «أَخْذرني» و أحروه محرى أن يسمعه من لقطه».

ثم قال: «والصحيح أنه إذا فرأه عليه وأفر بديه أنه بحور أن يعمل به إذا كان ممّن يدهب إن العمل لحدالوجد، والعلم أنه حديثه، وأنه سمعه، لإقراره له لذلك ، ولا يجور أن يلول «حدّلي» و «أحرى،؛ لأن معى «حدثي» و «أحري» أنه لفل حدداً وحداً عن ذلك وهد كدل محصاً م

و دکر بعد هد ۱ ، آن بدولة روهي آن پُشافِه عبيّت عبره و بفول به في کاب أشار إليه هذا سم على من فلات، يجري مجرى آن يفرأه سنه و يعترف به له في عليمه برآنه حديثه،، قال ۱ فيان کاب ميش يدهب إلى العمن بأحيار لآجاد، عمل به ولا جور آن يفول: «حدثني» ولا «أحسري»

ثَهُ دَكُرَ حَكُمَ الإحرة بَنْكُ لَعَنْدَهُ. وَقَالَ بَعْدُهُ الوَّكُرُمُ مِكُنَّ أَنْ يَدْعَى: أَنَّ تَعْرِفُ أَصِحَالَ الحَدِيثَ أَثَرُ فِي أَنَّ الإحرةِ حَرِيةٌ مُحْرَى أَنْ بَعُونَ، في كتاب بعينه، هذا حديثي وسماعي: فيحور لعمل به عبد من عمل بأحبار الآحاد، وأمّا أن بروي فيقون: ((حدري» أو «حديي» فديث كدب»

و سوق هد اکلام کنه باکی بری ، بدل علی آن بلی حکم الإخارة. إنها هو با تمسیة إلی خصوص الرّوانة بنقط «حدثنی» و نحوه، لامصفاً، وقد حکم عش دلك في الفراءه علی الراوي كي عرفت، فهي عنده في هذا لوحه سوء، و تقاوت

ه سخه ،

\* Ar t

h ...

عربه ۲- دسته -۵- خد ن - س

به المن الإسلام الدارات

عباريه في التعدية عن العلول فيها حلث صرّح محور العمل في صوره العراءة، وعثر هذا ما ستعر سوع شك بصراً منه إلى أن دلالة الأحارة على لمعنى المراد دول دلالة العراءة والأمر كديك وقد عرفيه، فصهر: أنّ ما بوهمه طاهر تلك بعدره عير مراد فيلميني.

إد عرف هذا وعلم أن أثر الأحرة السنة إلى بعمل أن يطهر حلث لا يكون منعلقها معنوماً بالنواتر وبحوه ككلب أحدارد الأربعة والله متوثرة أحم لأ و بعلم بصحة مصامله بقصلاً يستدد من قرائل لأحول ولا مدحل للاحرة فلم عالم و أن فالدتها حليد لقاء أنها سسنة الاسدد بالتي صلى للدعرة فلم علم والأثمة عليه شلام ودلك أمر مصوب مرعوب إليه للتشل

على أن الوجه في لانسعناء عن الأخارة فلها ربي أنني في عبرها من باقي وجوه الرّواية. غير أنّا رعايه التصحيح والأمن من حدوث التصحيف واشهه من أنواع الحس يرمد في وجه الحاحة إلى الشماع وجوه، وادلك طاهراً.

و بقى فى هدالدات وجوه أحر، مدكورة فى كلب الفل يعلم حكمها ممها دكرناه ، فلدلك أثر الطلق دكرها على عرق.

### أصل

يحوز نص الحديث بالمعنى بشرط أن يكون الباقل عاره مواقع الأنفاط وعدم قصور الترجمه عن الأصل في إفادة المعنى ومساولها الما في خلاء والحداء. ولم نففُ على محالف في دائد من الأصحاب نعبه للعص أهل الحلاف فيه حلاف وليس به

دليل يعتد به.

وحتمد على حوروحوه.

مها مروه لكنيني في تصحيح عن محتمدين مستم قال. قلب ألي عبد لله، عليه الشلام صمع حديث منث، فأريد وأنقص، فال إن كبت توله معانيه قلا بأس.؟

ومه : أنّ لله للسحاله فص الفضه الواحدة بالدائم محددة. ومن لمعلوم: أنّ للك لفضة وقعت إنّا لعبرالعرابيّة، أو لعباره واحده. مها والالكادال على حوار نسبة المعنى إلى القائل و إن تغاير اللّفظ.

أصل

د أرسن العدن الحديث بأباروه عن المعصوم علمالتلام وم يلعم المواد برك دكر لواسطه راسل، أو دكرها مهمة للسياب أو عبره. كفوه: «عن راحل أو «عن بعص أصحابا» في فيوله خلاف بين الحاضه والعامة.

و لأقوى عدى؛ عدم الصول مصمأ وهومجد روالدي الرحمة الله أنه لا وقال العلامة لـ زحمة الله لـ في اللهائة؛ الوحم الله الآرد غرف أنه لا يرسل إلا مع عدالة الواسطة اكمر سبل محمد بن في عمير من الإمامية وكلامه في شهديت حال عن هذا لاستثناء وهو لوحم لا است. وحكى في الهائم القول بالعنول عن حماعة من لعامة الثها قال: وهو قول محمد بن حالم من قدماء الأمامية.

وقال المحقّق ُ رحمه لله إدا أرسل الراواني الرواية قال الشلح ارحمه الله: إل

عراب در المعلق المعلق

كان ممن عرف أنه لا يروى لا عن ثقة، قلب مصماً، وإن مالكن كدلك قلب للمرط أنا لا لكون ها معارض من للدللة الصحيحة.

و حج عالت أن عالمه عمل المراسل عبد سلامه عرامه رص كيا عملت بالمداسد، قمل أجازاً أحدهما أجاز الآخر.

هده عداره المحمل للتصهر وهي الدن على لوقفه في حكم حلت قتصر على للله عن الشَّلَم علي عبر شعار ما أهلول والردِّر

لد: أن من شرط عمون معرفة عدية لرون كم تقدّه بديه وهي منتقية في موضع سراع إداء يوحد ما يصبح بدلاله عليه سوى روية العدل عنه، وهو عير مُقيد لأن عليه بالعدب أن العدب بروى عن مثله وغيره، ومع قرص فتصاره على الروانة عن لعدب، فهو إلى برون عمل بعند عدالته، وديث غير كاف جوارأن يكون له حارج بال يعلمه كي ذكرناه أنفأ، و بدون بعيسه لا يندفع هد الاحتمال فلا يتوجّه القبول.

ومن هذا نظهر صعف ما دهت إليه العلامة في للهاية من فيون نحو مرسل من أي عمير مند عرف أن أروال فيه لا يرس إلا مع عدله الواسطة الأن العلم بعدالة الوسطة إلى كال مستدأ إلى إحدر الراوى بأنه لا يرس إلا عن الثقلة فهو مندل بشهادته على مجهول العلى وقد علم حالم، وإلا كال مستندة الاستقراء عراسيماً والاظلام من حارج على اللا محدوف فها لا يكون إلا ثعة فهد في معنى الإسدة ولا مراح فله

والعجب ب علاَم، رحمه بدد كرى الحب و بن محداره في بهابة ما هذا فضه : «عدالة الأصل محهولة، لأنَّ عليه عبر معلومة، فصفته أولى بالحه له، وم يوجد إلَّ

The second secon

<sup>---</sup> t

ور مي " د ميا ما پايا د د - ۱۰ مير سيل ۱۰

٨ بهابه الاصول ورقه (٢٣٧) الصفحة شائية سطر ٢ 💎 ١٠ ووصفه ـ ب

روایه الهرع عنه. ولیست تعدیلاً، فان العدل فد پروی عش لوسش عنه للوقف فیماً أو حرحه، ولو عدّله لم یصر عدلاً. لحوار أنا يجنی عنه حاله فلا يعرفه نفسق، ولوعيّنه لعرفنا فسقه الذي لم يضع عليه العدل».

وهدا الكلام كي ترى يدن على الموقفة في ذكرناه من عدم قبول تعديل مجهول العين عجرده. فتعيّن أن يكون المُسلماء علمه في ذلك لاستقراء، وحصوله في لهاية البعد، وعلى لقديره يجرح عن محل لمراع كي عرفت.

و أمّا كلام الشيخ . رحمه الله ، فبردُ على أوّله ما ورد على العاجَمة ـ رحمهُ الله و على أخره أنّ عمل الطائفه يتوقّف التمسّك به عندنا على بلوعه حدّ لاحماع ولا علمه.

حبخته الفائدين د الفيدون مصنفا وجوه مهم أنا روية العدر عن لأصل المسكوب عبد العدل عن لأصل المسكوب عبد العدل وم بيش حاله الكاف ملتساً غاشاً. و عدالته تنائي ذلك .

ومها: أن سياد حديث إن الرّسون صلّى لله عليه وآله يفتضى صدفه الأنّ سياد الكدب أياق العدالة. وإدا ثبت صدقه تعيّل قبوله، وذكرو وحوها أحراً ردّية تركنا نقلها الطهور فسادها.

والجواب عن هدين اوجهن عاهر منا حقَّقناه فلانصل بتفريره أ

# أصل

ينفسم خبر لوحد باعتبار حثلاف حون أوبه في لاتُصاف بالايمال والعدالة والصبط وعدمها إن أربعة أقسام، يجتص كنّ قسم مها في لاصطلاح

بأسير

الأول الصحيح وهو ما الصل سنده إلى للعصوم بنقل بعدل بصابط عن مثله في هيم لطفات ورثر بصق هذا بنقط مصافاً إلى راو معتل على ما هم لسند إليه السرائص حلا الأنهاء إلى للعصوم وإن اعتراه بعد دلك إرسال أو عبره من وجوه الاحلال الميقال: صحيحً قلال عن بعض أصحاب عن الضادق عنه السلام لا مثلاً وقد يصل على حلة من الأسناد حامعة بنشر تُط سوى الا تصال بالمعصوم محدوقة للاحتصار، فيقال مثلاً روى الشنج في الصحيح عن قلاب ويقصد بدلك بنال حال تبك احمية المحدوقة، وأكثر ما بقع هذا الاستعمال حيث بكون المذكور من رح ل المسد أكثر من واحد،

الذي الحسر. وهو مقصل السند إلى العصوم ، لإمامتي الممدوح من عير معارضة دم مصول ولا ثنوت عداله في خمع لمرانب أو بعضها، مع كول النافي تصفة رحال الضحيح. وقد يستعمل على قياس ما ذكر في الضحيح.

ساسه: الموثق وهو ما دحل في طريقه من سن بالدمي، بكته منصوص على وثبقه بين الأصحاب، ولم يشمل دفي الطريق على صعف من جهة أحرى. و لسمي الفوي أيضاً، و يستعمل اللفظ الأوب في المعين المدكورين في دينك الضمين.

الرابع: الصعبف وهو مالم يحتمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشتمل طريفه على مجروح بغير قساداللذهب أو مجهول.

و سَمَى هذه لأقسام الأربعة اصول الحديث ، لأن له أقساماً أحر باعتدرات شَنَى. وكنّها ترجع إلى هذه لأفسام لأربعة! وينس هذ موضع تعصينها. وإنّ بعرُصنا بنناك الأربعة بكثرة دورات لفاطها على ألش لففهاء.

ا میجیده . ام دو سال ا القدید بازی با با برجه الحج الا هدید بازینه عراقی عهد بازینه

المطلب السّابع في النسخ أصل

لا ربب في حوار لنسخ و وفوعه، وما تُحكي فيهم من خلاف لا يستحقّ أن ينص بنه، و جهور أصحاب على اشتراطه خصور وفت المعل لمسوح، سواء فعل أم لم يفعل. و وففهم على ديث حمم من الماته. وحكى المحقق ـ رحمه الله ـ عن المهيد العول محواره فين حصور وقت الفعل، وهو مدهب أكثر أهل خلاف.

و حتى لأوَّلُ. لـ . "لَمْ لُو وَقَمْ دَيْثُ لاقتصى بَعْنِقَ بَنِي يَنْفُسُ مَا يَعْنِقُ بَهُ الأمر، وهو محال لأن لأمر يدن على كونه حساً، و نهى يفتضي فنجه. فاحتماعهم يستنزم كونه حسباً قبيحاً معاً وهو طاهر الاستحالة، ولأنَّ الفعل الواحد، إذا حسن أو قليح. فللقدير أن يكون حسدُ لكونا اللهي عله قليحاً او عفدير أن يكون قبيحاً يكون لأمر به قبيحاً.

احتج المحالف للوجود: لأولى قوله تعالى: ((يَمْجُوالله مَا يُسَاءُ وَ لِلشِّكُ)، قاله يتدون بعمومه موضع النراع، لتدي أنه تعلى أمر إبراهيم علمه السلام بدبح يه ثبتم يسجه عنه قبل وقت على. لثالث م روي أن ألسي صلى الله عليه وآله، مِر ليلة لمعرج لحمسين صلاة، ثبة راجع إلى أناعادت إلى خمش" و دلك سنح قس وقت المعلى. الرَّالِع أنَّ الصلحة قد لتعلق للفس الأمر والتهلي. فحال

<sup>1 2</sup> mg - Y

المساورة أأرعمه ٢٨

٦٠٠ العقيم ج٦ من ١٦٥ مج٦٠٠ . ٧٠ - يتعلق ـ ب

الاقتصار عليها من دون إراده الععل

والحواب عن لأول: أنّ المحو والاثناب متعلّق لا عنى لمشتة ولا لمسلّم أنّه أنّه تعالى يشاء مثل هد ، وعن الله فى: أنّ الراهيم-عليه السلام-لم تنوفر دلديج لدى هو فري الأودج، من دلمقدمات كي بدنّ عليه قوله ثعلى: «قُد صدّقت برّوً لا ولو كال ما فعيه بعض المأمور به لك مصدّو سعض الرؤي، وقد سبق بيال دلك، وعن لذبت المصابة بصخه الرّوية، مع أنّ فيها طعماً على الأسياء بالإقدام على المراجعة في لأومر المطلقة. وعن لرّبع: أنّ الامر واللهي يتبعال متعلّقهما؛ قال كاد حسماً كال كاد كدلك وإلاّ قبيخاً على أنه ـ لوضح دلك م يكن متعلّق الأمرمر دا فلا يكول ما موراً به ويشق لسح حيثها.

# أصل

يجور سح كن من لكتاب والسنة المتواترة والآحاد عثله، ولا ريب فيه و نسخ الكتاب بالسنة المتواترة وهي له، ولا لعرف فيه من الأصحاب محاف وجمهور أهل خلاف وافعود فيه، و ألكرة شدود مهم، وهو صعيف حداً لا يلتمت إليه، ولا يبسح الكتاب والسنة لمتولزة بالآخاد عبد أكثر العلماء؛ لأن خبرالواحد مطلول وهما معلومات ولا نحور ترك للعلوم للمطنول، ودهب شردمة من العاقم الى حوره، و رئي لهي تعصها خلاف في الحوار مذعبا أن عنه هو لوقوع، وأما أصل الحور فوصع وقاق، وأرى البحث في ذلك قلل الحدولي.

و أمَّا لاهماع: فني حور بسجه والنسخ به خلاف مستَّى على اخلاف في أنَّ

- 12 Nove 12

۵ میلادی ب

w. 5 -- 4---- - V

لإحماع هن عكن استمراره قبل نقصع الوحي أولا.

قال برتصی رجمه بندل و علیه الله مصنو شول لفقه دهموا کمهم إن أن الاحرع لا بكول داسخ ولا مسوحاً. واعتبوا في ديث بأبه ديس مستقر بعد مصرع الوحي فلا بحور سبحه ولا البسخ به، وهذا تقدر غير كاف بأن لفاش أن يعترضه فنفول: أنه الاحرع عندد فدلاليه مستقرة في كن حال قبل الفطاع وحي و بعده، و إذ بنت دلك سفضت هذه العبة.

على أن مدهب عن عدد و كون الإجاع حقه يفتصى أنه في الأحوال كملها مستمرة لأن الله تعدى أمر رقبع أخرى وهذا حكم حاصل فيل المصاع الوحى و بعده و لسيء صلى لله عليه و لم أخرع على مدهمهم أن أنه لاتحتمع على حطاء وهذا زليب في سالر الأحوال، وإذا كان الإجاع دليلاً على الأحكام كها بدل الكداب والسلم، والله بتدول الأدنة وإليا يتدول الأحكام لمي يثنيناً به الله الله على من الابليب حكم راجم الأثلة قبل الفطاع الوحى ثنة يسلح والله تمون على حلافه الأوريان أن يقال إلى الأمة على حلافه ؟ والأقرب أن يقال إلى الأمة عمتمعة على أن ما تسال الاجماع الأمته على حلافه ؟ والأقرب أن يقال إلى الأمة عمتمعة على أن ما تسال الاجماع الاسلح ولا يسلح والا يسلح والا يسلح والا يسلح والا يسلح والا يسلح والا يسلح الأمة الله المناه الشاء الرحمة الله المناه المنا

وحكى المحلى المشيح، بعد أن بقل مصمون كلام السيّد، أنّه قاب در لاجرع دنيل عملتي والمسح لا تكون إلا بدليل شرعيّ، فلا يتحلّق النسج فيها

كالدوصي الله هناء عليدنج	١٠٠ اللريبة الى اصول الشريعة، ص151
~ L	آم ب کے ۔
F ~	A
به ۱۰ د که د ۱۰ د ۱۰ د می سرای مد	7 c co 1
. 54	- A - (
,	the second second
- t	mil +
پ دم يصبي صاغ	

ق مدی سخ بری کے بیان کے بیان کی مدی کے بیان کی مدی کے بیان کی ان کی مدی کے بیان ک

يكو*د مستن*ه تعقل».

ثم حكى عن بعض سأجرين أنه فال « لاجاع لاتكون أنه فأ وإلم يكوب عن مستند قطعيّ. فلكون الناسخ ذلك لمستدلا فلس لإجراء»

قال لحقق ـ رحمة الله . التوقي هذه الوجوة إشكال، والدي حلي على مدهلاً أنّه يصح دحول للسح فله بدأ على أن الأحماج الصداء أقوال إن قول لو تفرد لكالب حجة فله المحالر حصول مثل هذا في رمن الليلي وصلى لله علله وآله أنه يسلح دلك حكم بدلالة شرعيّة متراحلة ، و كذلك حور بسح الحكم المعلوم من للله الواعراك أقوال بدحن في حملتها قول الليل أوهد الكلام حيد، عير أنّه لا يتربّب عليه فائدة مهمه ، كي لايحمى

أصل

معبى السح شرعاً هو لإعلام بروال مثل خكم الذبت ولد مل لشرعي، بدليل آخر شرعي مترج عنه على وجه لولاه لكان لحكم الذون ثاباً وعلى هذا فريادة المستقلة على العد دات لبست سح للمريد عنه، صلاة كالب تمث لعنادة أو عيرها وهو قول جهور لعنهاء و بعرى إلى قوم من العالمة المول بأل ريادة صلاة على الصلوب الحمس سح الأنها تحرح وسطى عن كوب وسطى وهو طاهر المساد، و أمّا العددة العير لمستقلة فقد حتنف الناس في أل ريادي هل هي نسخ ولا؟ والمحقول عن أنها إل وقعت حكماً شرعية مسته دا من ديس شرعي كانت بسحاً ، و إلا فلا ، وهو طاهر ما علم من تقسيره .

۴ ص د.	١- عيد ميسند عي
Allen Auto - E	, μt s T
۲ مکم ،	
A m "A	~ · · V
	* + + *

وول لمرتصى : «إل كالت الرددة معترة حكم المريد عليه في بسريعة حتى مصير و وقع مستملاً من دول سك الريادة الكال عارباً من كل تلك لأحكام الشرعية التي كالب أله أو عصها المهدة الريادة تعنصى السلح، ومثاله ريادة ركعين على ركعين على سليل لا أصاب». ولأد الرواب قلما يا هذه الريادة أقد عيرت الأحكام السرعة لأنه لوقعل عد بريادة الركعتان على ما كال يقعلها عليه أولاً لم يكل لهي حكم، و كأنه م قعلها، و يجب عليه المنيافها لأن مع هذه الريادة للحرام يحتم من تشهد وسلام، ومع فقد هذه الريادة الركون كذلك وكان د كرده يمتصي معترا الأحكام شرعته بده الريادة الدورة عليها عليها المريادة المراب المحالة المراب المرا

وقد حكي محقق رحمه المدعن لشنج موقفة المشدعي هذه المدلة بو حتارهوما حكيناه أولا مجنحاً بأن شرط المسنج أن يكوب رقعاً لمثن الحكم لشرعتي لمستفاد بالدلس الشرعائي فسمدير أن يكون دلك لحكم مستفاداً من العقل لا يكون الرقع لمثله بسجاً ، وإلا لكان كن حبر يرقع السراعة الأصلية بسجاً ، وهو باطل.

ثن ذكر كلام السيد في لربادة على لركمتان بطريق سؤول، وأحاب؛ بأنا لا نُسنَّم الله دبك سح بوجوب الركعتان ولا للتشهد، وإلى كال لِتعييرُ فيهما ثابتًا. بل بتقدير أن يكون الشرع دل على وجوب بعضب التشهد بلئات ينزم أن يكون الأمر بتأخيره بسحًا للعجيده في إدام يرفع الدلين الثاني شيئًا غير دبك، و أته الرّكعتان فال حكهما باقي من كونهما واحتين، عاية ما في الباب، أنّ وجونهما

١ له دمه يي صول سريعه، ص ٢١٤ ١٤٤

۲- رنصي جني بدعته الف

<sup>\$</sup> معتصبي هي و ا ي \_\_\_\_

۱- از ودة بيل پاياس ا ت

الاحتارج الاحبول صروح

١٠ - حکيد ب

U . . . . . . . 17

۳ کان ۵.وي.سر في پ

<sup>2 200</sup> V

ئى ھەنسىي س

١١ ديديل بيرغي ليس في ديا

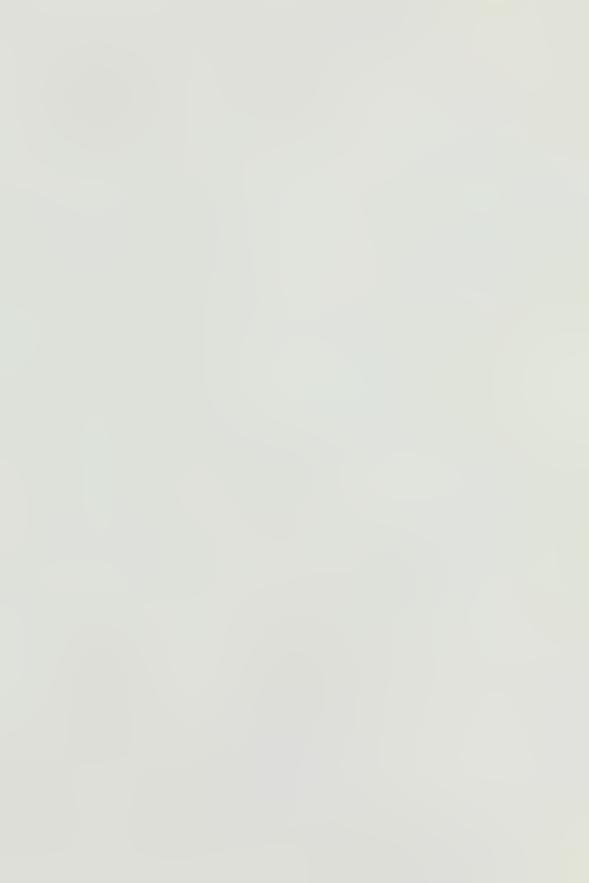
<sup>2-08-15</sup> 

كان منفرداً فصار منصماً، والشيء لا يسبع دنصمام غيره إلمه كها لايسبع وجوب فريصة وحدة إد وحماً بعدها أحرى، وأن كوبها لو الفردتا لم أجرء با بعد أن كانة محريتين، فأن الإحراء بعد لا من منصوف لدلس بن بالنفل فيم يكن بسحاً، وبو عدم الإحراء من نفس الديس لشرعتي ، بكان المسوح الحراء هم منفردتان لا وجوبها.

رد عرفت هد، فاعدم آن أثر هذا لاحتلاف يظهر في حور إثدات الحكم مخبراً بواحد، بناءً على أنه لا ينسخ به بدس القطوع به فكن ما تنب كوله ، سجاً لا يجور إثباته به أن وهذا عبد بتحقيق أثر هين كغيره من آمر أكثر مدحث هذا الهاب.

۱ شو ني

g -m - 19



المطلب الثامن في القياس والاستصحاب

### أصل

لفياسُ هوا حكم على معلود عش حكم الثابتُ معلوم آخر، الاشتركهي في علمة الحكم. هوصع الآخر أيستني فرعًا، والمشترك حمدًا وعلمًا وعلمًا والمشترك حامدًا وعلمًا.

وقد أطبق أصحاب على مع العمل بالمستنطة إلاّ من شد.وحكني إجماعهم فيه غير وحد منهم، و نوبرُ لأحيار بالكاره عن أهل المنت عليهم السلام.و بالجملة فمنعه يُنقلة في ضروريّات المذهب.

و أمّا لمصوصة؛ في لعمل به خلاف سهم، فطاهر لمرتصلي ـ رضي هد. ا المنع منه أيضاً

وقابا لمحقّق1 زجمّة نفاء دانص اشرع على العلّة وكان هدائ شاهد حال بدن على سفوط اعتدار ما عدا تلك لعلّة في ثنوت الحكم حار تعدية الحكم. وكان دلك برهاناً:

وفات العلاَّمة : ﴿ لِأَقُولُ عَنْدَي أَنَّ الْعَلَمُ إِذَا كَانِتُ مُنْصُوضَةً وَعَنْمُ وَحَوْدُهُ

١٠ - بسب الأصول من ١٩٠ الظهر، المحث الثالث

and the state of

<sup>- ----</sup> T

يسي سعمه د ١٨٥٠ مدرج الاصوب من ١٨٥٠

و معنی تعیاس \_\_\_\_\_\_ ۲۲۷

فى الفرع كان حجّة».

وحبح في الهامة بدلك: مألَ الأحكام الشرعيّة تابعة المصابح خفيّة والشرع كاشف علها, فاذا بص على العلة عرفه أألها الماعثة والموحبة لدلك أخكم. فاين وُجِدَت وجِب وحود المعلول.

ثمّ حكى عن لمانعين الاحتجاج بأن قول لشّرع: «حرّمت لحمر لكويه مُسكرة» محتمل أن تكول الملة هي إسكار، وأن لكول إسكار حمر تحيث يكول فند الاصافة إن الحمر مُعتبراً في لعلّة، وإدا حتمل الأمراب م محر نفسس.

و أحاب, باسع من احتمال عسار الهند في العلم، فأن تحوير دلك يستلزم تحوير مثله في العصد حتى نقال الحركة إلى اقتصب المتحركية لقيامها عجل حاص وهو محلها، فاخركه الهائمة بعبره لا تكون عله للمتحرّكية .

سُلَمَدَ إِمَكُانَ كُونَ الْقَيْدَ أُمْعِيْسِ أَيُّ الْخَمِيَةُ لَكُنَّ الْفُرْفِ يَسْفِطُ هَذَا لِقَيْدُ عَنْ درجة الاعتدار، وأنَّ قولُ الآب لابية: «لا سَأْكُمَ الْفَادُو الْحَشْسَةُ لأَنَّهَا سُلَّمَ» يقتضي منعه عن أكل كل حشيشة تكون أستاً.

ستما: عدم طهور إله ، اغيد، لكن دليدكم أن يسمشى فسما د قال الشرع؛ «حرّمت الحمر كويه مسكراً» أما و قال «عنه حرمة الحمر هي الإسكال، التي دلك الاحتمال.

ثمّ أورد الإعبر ص إلـ ﴿ أَنَا عَرِكَةَ إِنْ غُلِيمِ لِهِ مَعَى نَصْصِي مُتَحَرِّكَيَّةُ اللَّهِادَا

		2	-34	4	treat.	***	و ، ه قد	e Ca	44	1,
-		-Tr					ب	3 _	. عرفها	٢
							د پ		٤.	1
	y areal	- Y					5	-6	، مستاد	1
							. ب	رکة .	را التح	À
w 14	بكوس	1								

لمعنى عسع فرصه بدول المتحرّكيّة. و إن تحستم به أمراً أحر يبأتّى فيه دلك الاحتمال فهدك نُسْد آنه لانذ في إنطاله من دليل متفصل.

قولكم: «العرف يقتصي إلعاء هذا القند»، قنيا الدك تُحرف بالعربية. وهي شففة الأب المالعة من بدول المصرّ، فلم قيتم إنّه في لعلّة المنصوصة كديك؟.

قولكم النوصرَح بأن لعده هي لإسكار أنتي دلك الاحتمال»، قسا: في هذه الصورة يسلوم الإسكار خرمة أبي وُحد، لكنه لنس بقياس لأنّا لعنم بأنّا لإسكار من حيث هو إسكار يعتصى الحرمّة، يُوحب العلم بشبوت هذا الحكم في كن محانّه، ولم لكن العنم "حكم بعض بنك المحانّ متأخراً عن العنم بالنعص، فتم يكن حعل النعص فرعاً و لاحر أصلاً أولى من العكس، فلا يكون هذا قياساً».

وقال بعد ديك؟ «و لتحقيق في هد الدي أن إيال؛ البراع ها لفطي، لأن المربع بي منع من البعدية، لأن قوله «حرّمت حمر بكويه مُشكِراً» محمل لأن يكون في تقدير التعليق بالإسكار المحتص بالحمر فلا يعمّم؛ وأن يكون في تقدير التعلق الإسكار فيعمّ، والمشت يسلّم أن التعلق بالإسكار المختص بالحمر عبر عام، وأن التعلق بالمطلق أيعمّ، فصهر أنهم متقفون على دلك بعمر سراع وقع في أن قوله «حرّمت الحمر بكونه مُسكِراً» هن هو عبولة علم تتحريم الإسكار، في أن قوله «حرّمت الحمر بكونه مُسكِراً» هن هو عبولة علم تتحريم الإسكار، أملاً فيحب أن يجعل لبحث في هذا، لاق أن البض على العبة هل يقتصي شوت الحكم في جمع مورده ؟ فان دلك متّعق عليه.

و أقول: كأنّ العلاّمة ـ رحمه لله ـ لم يقف على احتجاج لمرتضى ـ رضى لله عمه ـ فى هذا لبات فلديك حسب البرع فيه بين القوم لفضيًّ، و أنّهم متمعود في لمعى وكلام المرتضى مصرّح بحلاف ماطنّه. فانّه حنّج على اسع ـ «بأن

2 50 . 1

۵ اداعته ب

<sup>∨۔</sup> فل ال ب

عس لشرع إلى تسىء عن بدوعى إن الفعل وعن وحه الصبحة فيه وقد يشترك لشنال في صفة واحدة ويكول في أحدهما داعية إلى فعله دول لآخر مع شوتها فيه وقد يكول مثل المصلحة مفسدة وقد يدعو لشيء إلى غيره في حال دول حال وعلى وحه دول وحه وقدر منه دول قدرى و بروهدا باب في الدواعي معروف ولهد حار أن يعطى بوحة الإحسال فقير دول فقير، و درهم دول درهم، وفي حال دول أحرى، و إلى كان في م القعلة الوحة الذي لأحلة فعناه بعينه الوحة الذي لأحلة

ئم قال «و إدا صحف هذه حملة م يكن في لبض على لعنّة ما يوحب التحظي و لقد س، وجرى حصّ على لعنّه على التحظي و لقد س، وجرى حصّ على لعنّه محرى البطن على حكم في قصره على موضعه. وليس لأحد أن عمول ادا لم ثوجب البطن على العلّة البحظي كان عبداً. و دلك أنه يصدما مالم لكن تعلمه لولاه وهو ماله كان هذا لفعن لمعيّل مصلحة»."

هذا كلامه، ودلائه على كون البراع في المعلى طاهرة، فلا وحه لدعوى العلاّمة ـ رحمة لذكره فهو موفق العلاّمة ـ رحمة لذكره فهو موفق في المعلى، فلا يتبغى أن يعد في المانعين.

إذ عرفت هذا، فاعلم أنَّ الأطهر عندي ما قاله المحقّق ـ رَجِمَهُ الله ـ..و وجهه يظهر من تصاعبف لكلام في هذا المقام. فلا تُطبن بتقريره.

وأقاحجَة المربصي ، فحوالها أنّ لمتبادر من العلّة أحيث يشهدالحال بالسلاح الحصوصيّة مها تعلّق الحكم بهاء لا بيان الداعي او وحمّا لمصلحة

٧ ولمرادي پ	المس عاميا
ا د دد د د د	a see ey. "
٦ - بدريعه كي اصون الشريعة ص184	3 - 4
٨ ـ بدائے وا ساحی شہ	۷ طفر ب پ
	المار ما ملية - ح

### أصل

دهب لعلامه رجمه نه و الهديب وكثير من بعدة إلى أن تعدية الحكم في تحريم الدافيف إلى أنوع لأدى لرائد عند من بات عدس و سمّوه المدس لحني و أبكراً دلك المحقّق رحمه بعد وجمع من الدس، و حدمو في وحد البعدية ، فعس إله دلالة معهومه وقحوه حده و سمّوه بهد الاعسار معهوم الموافقة الكون حكم عيراسكور فيه عواقماً حكم لمدكور و أعانيه معهوم معافقة وهو ما يكون عيراسكور فيه محداً بمدكور في الحكم الكموم الشرط و يوصف و إسمّى هد دارا اخطاب و يعال الأولى فحوى الحصار أيضاً وحن حداث وقال معهوم الشرط وحن حداث وقال معهوم عن موضوعة المعوى إلى سمع من أنوع وحل حداث وما يحداث المحدد المحد

حجة الدهس إلى كون متبه قباساً, أنه لو قطع لنظر عن المعنى المست المشرك المصود من الحكم، كالأكرام في منع لتأقيف، وعن كونه آكد في المرع، لم حكم له، ولا معنى المصرس إلا دلك

و أحيب بأن بنعني المدسب لم تعمر لا ثنات الحكم حتى يكون قي ساً, بل نكونه شرط في دلانة المنفوط على حكم للفهوم بعة, وهذا نفون به كنّ من لا يقول بجحيّة الفياس، ونو كان قداساً لما فان به النافي به

وردّ. بأنّه لاناق النقياس لحديّ، أعني ما يعرف خكم فيه نظريقٌ الأولمي. حتى يقال. إنّه قائل لهم المهوم دول القياس.و بجعلٌ دلك حجّة على أنّه بيسُّ

۱ عدیث اصوب در مصوبه ایا را است. ایا ۳۰۰۰ ما این و مسود اید اس و انجر است. ۱۳ عالما گلکم الدگور در ب

o " a server as a

۷ کشیای سیا

eligible per 25

ي مصحب خال \_\_\_\_\_\_\_ ٢١٠

ىقىياس.

و حخة ٰ بدفير: الفضع دفادة الصبعة الى مشمّ، بنعنى المدكور، من غير توقّف على استحصار القياس.

و أحيب رال التوقيق على استحصاره هوا لها س الشرعيّ لا خليّ، فاتّه مهما يعرفه كلّ من بعرف النعة من عبر فتعاريان نصر و احبهاد.

رد عرفت ديك . فالحق ما ذكره بعض المحقَّقين؛ من أنَّ السراع هيهما الفضيَّ الإطائل تحته.

#### أصل

حتلف الناس في السطحات الحال. ومحله أن يثبت حكم في وقت، ثمّ يجيء وقت آخر ولا يقوم دنين على التقاء دلك لحكم، فهن حكم للطائه على ما كال، و هو لاستصحاب، أم يفتقر الحكم له في نوقت التان إلى دليل؟.

المربضى وهاعة من العاقة على الذي، وأيحكى عن المُعند، رجمة الله أل المصير إلى الأوّن، وهو حتدر الأكبر وقد مثنوا به دامتيت إداد حل في الصلاة ثمّ رأى الماء في اثنائها، والمائم في واقع على وجوب المصلي فيها قس الرؤية، فهن يستمرّ على فعله العده السطحال لنجال الأولا أم للمائمية ، الوضوء ؟ في قال الاستصحاب قال الأول، ومن أطرحه قال الدائل .

احتج لمرتضى ُ دَانَ في ستصحاب خان هماً بين الحالين في حكم من عير دلالة، لأنَ خالين ُ محلمان من حلث كان عير وحد لداء في إحديهما واحداً له

	2 - m 2 - A	J. 100 - 1
	€، سي دعه خ	۳ سولی غی
t	~ 1	→ 3.5 5% 0 &
	4-4 A	- ,:, V
	يه کند د.	1.4. 4

في الأحرى. فكنف سؤى الله حالي أمن عبر دلالة.

قال: وإذا كنا قد أثب حكم في حاة الاولى بدس، فالوحد أن بنطر قال كال الدين يتدول الحالى سؤينا سهي فيه وليس همها استصحاب، وإن كال تناول الدلس إلى هوللحال لاولى فقط والثالمة عارية من دلبل فلا كور اثبات مثل هد لحكم لم من غير دلين، وحرت هذه حالة مع الحلق من الدين محرى الاولى لوحلت من دلالة. قاد لم يجر إثبات الحكم للأولى ألا بدليل فكذلك الثانية.

ثم أورد سؤلاً حاصله أن ثبوت الحكم في الحالة الاولى يقتصى استمراه إلاّ لمالع، إذ لولم يحث دلك لم نعلم السمرار حكم في موضع، وحدوث الحوادث لا علم من ذلك كما لايملم حركة الفلك وما حرى محراه من حودث، فيحب استصحاب الحال مالم يمنع مانع!!

و أحب: بأنّه لابد من عشار لدين ابدان عنى شوت حكم في لحالة لاولى و كيفتة إثبانه، وهل يشت دلك في حابة واحدة أو عنى سبل الاستمرار؟ وهل يتعلّق بشرط مُراعي، أو لم بنعثق؟ "أ

قار) وقسد علم أن حكم الثابت في خالة الأولى إنها يثبت لشرط فقد الماء، والده في خالة الثابة موجود. و اتفقت الأقة على ثنوته في الأولى و حنفت في لثانية. فاخالت محتصال! وقد ثب في العقول أنّ من شاهد ريداً في بدار ثمّ عال عنه لا تحس أن يعتقد استمرار كونه في الدار إلا بدليل متحدد و

صدر كونه في الدار في الثاني وقد رالت الرؤلة عبرية كون عمرو فيها مع فقد الرؤية. و أمّا الفضاءُ بأنّ حركة الفلك وما حرى عريها لايمنع من سلمر ر الأحكام، فدلك معلوم بالأدلة. وعلى من ذعبي أنّ رؤية الماء م يعتر لحكم، الدلالة.

ثم قال. و عش دلك بحسام وال. فيحسأ والانقطع بحر من أحبرنا عن مكة وما حرى محريها من السدان على استمرار وحودها. و دلك أنه لابة للفطع على الاستمرار وحودها. و دلك أنه لابة للفطع على الاستمرار من دليل. إمّا عادة أو ما يقوم مقامها. ولو كان الله الدي أحشرنا عنه على ساحل البحر لحورنا رواله لعلمة البحر إلا أن يمنع من دلك حبر متواتر. فالدليل على ذلك كلّه لا بة منه. \*

حتمة القول الآخر وجوه:

لأور: أن المفتصى للحكم لأور ثالب، والعارص لايصلح رفعاً له، فيحد الحكم بشوته في لثانى، أن أن معتصى لحكم الأور ثالب، فلأنا لتكتم على هذا لتقدير، و أمّا أن العارض لا يصلح رافعاً. فلأن لعارض إنها هو حتمال تجدّد ما يوجب زول لحكم، الكن احتمال دلك يُعارضه حتمال عدمه، فيكول كنَّ واحد منها مدفوعاً بمقالمه، فيلقى حكم لثالث سيماً عن رفع.

لثانى: أنّ الدّ بت أوّلاً قاس لشوت تابياً، و إلاّ لا نقب مرالامكان لذاتيّ إلى الاستحالة. فيحب أن يكون في الرمان الذي حائر لشوب كها كان أوّلاً. فلا يتعدّم إلاّ مؤثّر، لاستحالة حروج الممكن من أحد طرفيه إن لآجر لا

- 62 20-

-- ---- T

۵ - خبرہ ج

٧ - التاريبة أي أصوب الشريعة ص-٨٢

۹ ۔ وأنا العارض - ب

المامل جيم الن جيم دينين لياب

your comments of the second

۳ محرب س

· •\_\_ =

ځ مس مې خ

۸ سمتی سک.

5 - 12 may 23 - 11

لَوْشَى فَاذَا كَانَ التَقَدَّمُ تَقَدِيرُ عَدَّمَ العِلَمِ لَلْوَشَّرِ لَكُونِ لِقَاؤُهُ أَرْجَعَ مَن عَدَمُهُم في عَنْدُدُ عَتْهِدَ، والعِمْنِ بَالرَّحِجُ وَحَبْ.

تالب: أن هفها عملوا بالسطحات خال في كثير من المسائل و لموجمه بعمل هذك موجود في موضع الخلاف. و ديك كمسألة من تيقن الطهارة و شك في بحدث و به يعمل على يعلم و كديك العكس، ومن تيقن طهارة ثوبه في حال بني عنى ديكأجني يعلم خلافها، ومن شهداً نشهادة بني على بقائها حتى يعلم رافعها، ومن عالم علم مقطعة حكم بنقاء أنكحته ولم يقسم أمو له وعزب بصيبه في بواريب، وما داك إلا الاستصحاب حال حاله، وهذه العلة موجودة في موضع الاستصحاب فيجب العمل به.

ربع: أنّ لعدي، مُصفّون على وحوب إنداء الحكم مع عدم اللالة الشرعية، على ما يفتصله البراءة لأصلية اولا معلى للاستصحاب إلاّ هذا.

د بفرار ديك واعلم. أنّ المحفق مرحمة شد دكر في أوّ كلامه أنّ العمل بالاستصحاب محكيّ عن لمعيد، وقال أنه محترو حتج له بهده وحوم الأربعة. ثيّ دكر حجة لما يه و حواب عنها، وقال بعد دلك : و بدى محتاره بحن أن ينظر في لدين المعتصى بديك حكم. فإن كان يفتصيه مطبقاً وحب القصدة باستمر را حكم كعقد الكاح مثلاً، فأبه يوجب حل يوطى مطبقاً، فإذا وقع الملاف في الأعاط التي يفع لها الطلاق، كفوله «أب حبيّة» أو «بريّة»، فان السندن على أن يظلاق لا يقم بها أنو قال: حل الوطى ثابت فيل البطق بهده،

2 82 4 1	ingen ** 1
٤ مني د له عب	w x + + + 1
a den a *	د. في د
. 4	لإراولا بفني الاستعبداب العيا
-A 400 11	, me m . 1
77 - 32	, while a second
4 4 ME	2 4 .4 .

فيجب أن يكون ثابتاً بعدها الكان استدلالاً صحيحاً، لأنَّ لمقتصي للتحليل، و هوابعقد، اقتصاه مطلعاً، ولا بعلم أنَّ الألفاط المدكورة رافعة لذلك الاقتضاء. فيكون الحكم ثابتاً، عملاً بالمقتضى.

لا يقال: المقتضي هو لعقد وم يشب أنَّه ماڧعلم يشت الحكم".

لأنّ نقول; وقوع العقد اقتصى حنّ لوصي لا مقيّداً نوقت. فلرم دوم الحنّ نظراً إلى وقوع المقتصي، لا إلى دوامه، فيجب أن يشب الحنّ حتى يشت لرفع، فأن كان الحصم يعني بالاستصحاب ما أشرنا إليه فلمس دنك عملاً بغير دليل، و إن كان يعنى به أمراً وراء دلك فنحن مُصر بون عنه!

وهذا لكلام حيد، لكمه عدالتحقيق رحوع عما حدره أولاً، ومصير إلى القول الآحر كها يرشد إليه تمثيلهم لموضع المراع بمسألة المتيمم، ويقضح عمه ححة لمرتضى، فكانه أرجمة لله ما استشعر ما يرد على احتجاجه من لماقشة، فاستدرك بهذا لكلام، وقد احدر في المعتبر قول المرتضى وهوالأقرب،

۱ فضاوه د ا

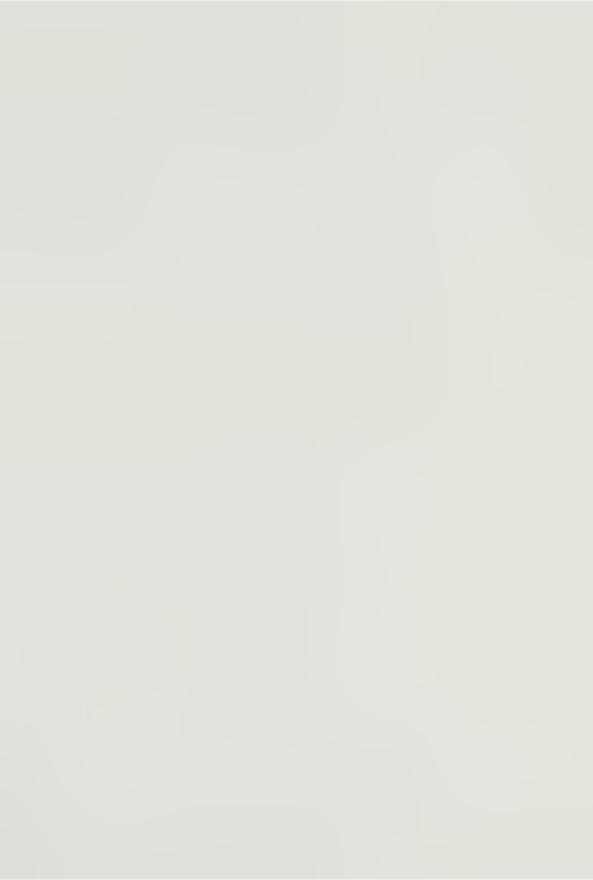
<sup>×</sup> الحكم الأوب ب المحكم الأوب ب

۵ مام ح الاصواحواء ۲

٧٠ رجوع . ها

٩ ومصيرا ب

والمرابع يزما المن



المطلب التاسع في الاجتهاد والتقليد أصل

لاحتهاد في المعة: محتمل خهد وهو لمنطقة في أمر. بقال الحمهد في خمل شفس، ولا يمان دلك في خمير, وأقد في الاصطلاح فهو ستقراع الفقية أوسعه في محصل الطلق تحكم شرعتي. وقد حسف لدس في قبوله للتحرية بمعنى حرياته في بعض المسائل دون بعض، و دلك بأن حصل لتعام ما هو ما طا لاحتهاد في بعض المسائل فقط عليه حيسيم أن يجمهد فيها أو لا،

دهب العلاَمة ـ رجمة سه ـ في تهذيباً، والشهيد في الذكري والدروس، ووالدي في حملة من كتبه ، وحم من العاقم، إلى الأوّل، وصار قوم إلى شابي.

حقة الأؤلم: أنه إذا أطبع على دليل مسألة بالاستفصاء فقد ساوى للحتهد لمطلس في تلك لمسألة، وعدمٌ عدمه بأدأتة عيرها لا مدحل له فيها. و حيلتيا فكما حار لدلك لاحتهاد فيها فكدا هدا.

و حنخ لآحرول؛ بأنَّ كنَّ ما يقدَر حهله بحور تعلَّمه بالحكم المعروض. فلا يحصن له طنَّ عدم المانع من مقتضى ما يعلمه من لدسل.

و أحرب الأقربون: بأنَّ للمروض حصول عميع ما هو دس في تعك للسأنة

٢- يُلْبِ الأصول ١٩٠٥ القصداك لث فصل ١٩٠٠حث

<sup>۽ ۽</sup> بي يعض کتبه ۽ الب ۽ ب

S ( 100 ) - 1

محسب طله، وحيث يحصل التحوير لمدكور يحرح عن المرضِّ.

وانتحقیق عبدي فی هدا لمقام. أنّ فرص لافتدار علی ستبیط بعض لمسائل دون بعص، علی وجه پاوی استبیاط المحتهد لمصلی لها، غیر ممتنغ، ولکن التمشک فی حور الاعتماد علی هذا لاستساط بالمساورة فیه للمحتهد المطلق قیاس لا بقول به:

بعم: بوعدم أن لعدة في لعمل بعق اعتبد لمصق هي قدرته على استساط السأنة أمكن لإخاق من باب منصوص العدة. وبكل الشأن في لعلم دايعة للمدا البحق عليه، ومن الحائر أن يكون هي قدرته على ستساط لمسائل كنها بل هذا أقرب إن الاعتبار من حيث أن عموم المدرة إنها هو يكمان القوّة اولا شك أنّ الفوّة الكاملة أبعد عن حيمان الحطأ من الدفضة. فكيف يستويان؟

سلما ، ولكن انتعويل في اعتماد طن محمد المطنق إنها هو على دس قطعتي، وهو إجماع الأمة عده و قصاء الصرورة به، و قصى ما يتصوّر في موضع البرع أن يحصل دليل طتى يدن على مساواة النحرّى للاحتهاد المصلى، و عتماد لمتجزّي علمه يمضي إلى لدور، لأنه بحرّ في مسالة البحرّى، و تعلّق ديطن في لعمل بالطنّ، و رجوعه في ديك إلى فنوى المحتهاد المطلق و إلى كال ممكنّا، لكنه خلاف المرد، إدا عرض إجافه النداء بالمحتهاد، وهذا إحاق به بالمقلّد بحسب الدات، و إلى كال بالعرض إلحاق بالاحتهاد، ومع ديك فالحكم في نفسه مستعد، لاقتصائه ثبوت الواسطة بين أحد الحكم و نفسه إلى مستعد، لاقتصائه ثبوت الواسطة بين أحد الحكم د لاستساط والرجوع فيه إلى

* 2 A AL AL AL	- لتحور - ب
	٣ - لايقول به ـ العب
2	۵ هولدرية عي
a a dide to the	- ∪^ V
المحيد ب	والمتعلى بالنب

لتقليد. و إن شئت قلت: تركب التقليد و لاجتهاد، وهو عير معروف.

# أصل

و للاحتهاد المطلق شرائط يتوقّف عليه. وهي بالاجاب:أن يعرف جميع ما يتوقُّف عديه إقامة الأدلَّة على لمسائل الشرعيَّة الفرعيَّة، و بالتمصيل أن يعلم من المُّعة و معاني الألفاط العرفيَّة ما يتوقف عليه استنباط الأحكام من الكتاب والسُّنة و لو بالرحوع إلى الكتب المعتمدة. و يدخل في دلك معرفة النحو والتصريف،ومن لكتاب قدر ما يتعلَّق بالأحكام بأن يكون عالماً عوقعها و يتمكّن عبدالحاجة من الرجوع إليها ولو في كتب الاستدلال. ومن لسنة الأحاديث لمتعلَّقة بالأحكم، بأن يكون عنده من لأصول الصحّحة ما يجمعها. و يعرف موقع كلّ مات محيث يتمكّن من لرحوع إليه، و أن يعمم أحوال الرواة في اخرج والتعديل ولو بالمراجعة، و أن يعرف مواقع الاحماع لبحترر عن محاهته. و أن يكون عالماً بالمطالب الأصولية من أحكام الأو مر واسو هي والعموم والحتصوص إلى عير دلك من مقاصده التي يتوقف الاستنماط عليها، وهو ألهُمّ العلوم للمجتهد، كما نته عليه معض لمحقَّقين. ولا بلا أن يكون ذلك بطريق الاستدلال على كلّ أصل مها، لما فيها من لاحتلاف، لا كما توهمه القاصرون. و أن يعرف شرائط اسرهان لامتناع الاستدلال ساونه، إلاَّ من قارْ نقوَّة قدسيَّة تُعتيه عن ذلك ؛ و أن يكون له منكة مستقدمة وقوّة إدراك يقتدر نهاعلى اقتناص المروع من الأصول وردّ الجرثيّات إلى قواعدها والترحيح في موضع التعارض. يدا عرفت هذا؛ فاعلم. أنَّ حماً من الأصحاب وعبرهم عدّوا في الشرائط: معرفة ما يتوقّف عليه العلم بالشارع من حدوث العالم وافتقاره إلى صابع

۲- ناحمعه خ ٤\_ وهي أهم مد ح ١٦\_ يعمر

۱ - و نفرهم عرفته ځا ح

الاستواقع بالما

ی کما پتوهم عب

موصوف م يحب، مترّه علم يمتنع، ناعث الأنساء، مصدّق إناهم بالمعجرات. كلّ دلك بالدنيل الإحماليّ، وإن م نفدر على لتحقيق و تفصس على ما هوّد أب المتبحرّين في عدم الكلام.

وباقشهم في دلك بعض المحقّفين بأن هذا من يورم لاحتهاد وتوبعه، لامن مقدّماته و شرائطه. وهو حسن، مع أنّ دلك لاختص بالمحمد، إذ هو شرط الاعان.

وَمُنَّا مَعَرَفَةَ فَرُوعِ الشَّمَةِ، فَلَا يَتُوفِفُ عَلَيْهِا أَضِلَ لِأَحْبَادُ أَوْنَكُمٍ ۚ قَدَصَدَرِبَ ف هذا لرماك طريقاً يُحصِل للهُ عَدَرِيةً فيه أو تَعَالُ عَلَى لِتُوضِّلِ إِنَّهِ.

وما يمهل له جهاً أو تعاهله لعص أهن العصر، من توقف الاحتهاد المطس على أمور وراء ما ذكراه، فن الحالات التي تشهد النديه بقساده، والدعاوي التي تقتضي الضرورة من الدين بكذبها.

## أصل

تُفق الحمهور من لسدمين على أنّ المُصيت من محتهدين المحتمل، في المفسيت للي وقع لتكسف بها، واحدًا، وأن لاحر محصيء آم، لأنّ الله تعلى كنّف فيها بالعدم ونصب عليه دللًا وعطىء له مفضر فللق في المهدة، وحالف في دلك شدود من أهن الحلاف، وهو تكان من لصعف، وأثم الأحكام شرعبة فان كان عليه دلس فاضع فالمصلف فيها أيضاً وحد و محصىء عمير معدور، وإن كانت منها تفتعر إلى النصر والاحتهاد فالواحث على محتهد

E-marks + Y	eta Na
4. 1	ىنى غو ند
A 1 1	7.3
, and the	2
	-

استفرع الوُسع فيها ولا إنم عدم حسله فطعاً بعبر خلاف يعماً به.

نعم اختلف الناس في التصويب.

فعال: كن محتهد مصيب، معنى أنه لا حكم معتداً لله بعان فيه، مل حكم لله تعالى فيها دامع لصل عميد، في صله فيها كن محمد فهو حكم الله فيها في حقّه وحق مقلده.

وقس إِنَّ المصيب فيها واحد. لأنَّ للهُ تعالى فيها حكمُّ معيَّمًا، في أصابه فهو للصيب، وعمره مُحطىء معدور.

وهدا عول هو لأفرال إلى الصواب، وقد حمله العلامة في المهاية رأي الاسامة، وهو مؤدل لعدم خلاف ليهم فيه، وكنف كال فلا أرى للبحث في دلك لعدا حكم لعدم التأثيم كثير طائل، فلا حرّم كال ترك الاشتعال لتقوير حجمهم على مرافيه من الاشكال أوفق عفلصلي الحال،

## أصل

والتقليد هوالعمل نفون العبر من عبر حجّة ، كاحد العاميّ والمحتّه نفول مثنه, وعلى هذا فالرجوع إلى الرسول مثلاً سس تقليداً له، وكد رجوع العاميّ إلى المفنى نقياء الحجّة في لأوّل بالمعجرة ، وفي الثانى ما سندكره.

هداً بالبطر إلى أصل الاستعمال، و إلا قلا ريب في تسمية "حد لمقلد العامق بقول المني تقليداً في للرف، وهو صاهر.

إدا يقرّر هذا ، وأكثر العدياء على حوار التقليد للى لم ينتع درحة الاحتهاد سوء كان عامّداً. ام عالماً تصرف أمن لعلوم.

و عزّى في الذكري إلى بعض قدماء الأصحاب وفقهاء حلب مهم الفول

١ - الفول افراب - ١

۲ په د صور خان ۳۶۳ سخت ا ای.

<sup>× 36 8</sup> 

<sup>≥</sup> سنڌ ُر س

موجوب الاستدلال عنى العوة و أنهم اكتفوا فيه عفرفة الإجماع الحاص من ماقشه لعليء عبدالحاجة إلى الوقائع، والنصوص لطاهرة، و أنّ لأصلّ في المدافع الإسحة، و في مصار لحرمة مع فقد نصّ فاضع في مسه و دلاسه، والنصوص محصورة وضعف هذا عول صاهر.

وقد حكى عير واحد من لأصحاب؛ الله ق لعدياء على الإدل للعوم في الاستفداء من عير ساكر، واحد فو مع دلك؛ بأنه لو وحب على العامي النظر في أدلة المسائل للفقهة لكالما دلك إلا فال وقوع حادثة، أو عندها والفسمال مصلال. أمّا قلمها في لاحاج ، والأنه يؤدّى إن السبعاب وقله بالنظر في دلك فيؤدّى إن السبعاب وقله بالنظر في دلك فيؤدّى إن السبعاب وقله بالنظر في دلك

و ألم عبد برون الوقعة عقلاً لذبك منعش، لاستحالة الصاف كل عاملي عبد برول الحادثة نصفة المجتهدين,والاحملة فهد الحكم لامحال للنوقف فيه.

# أصل

و لحق منع التفسد في صبول العدالد، وهو قول حمهور علياء الاسلام، لا من شدًا من أهل الخلاف، والمرهال الوضح قائم على خلافه فلا التفات إليه.

د عرف هد فاعدم أن عقق . رَحمهٔ الله بالعد مصيره إلى لمنع في هذا الأصل و ذكره الاحتجاج عليه قال الاو إذا ثبت أنه عبر حائر افهل هد حصاً موضوع علم؟ قال شبحنا أوجعمر ارضى الله عنه بالعمم وحالمه لأ كثرون الحدة بارتحمهٔ الله أن دائماق فقهاء الأمصار على لحكم بشهادة العامي مع العدم بكونه الا يعلم عرير العقائد بالأدنة القاطعة.

لا يعال قبول الشهاده إلى كان لأنهم بعرفون أوائل لأدلَه، وهو سهل المُحد.

١ - تصويل ٢

جرمورج وصويرف الأالا الأالا الأالا الأالا

لأما بعول: إن كان دلك حصة بكل مكتف لم يبق من يوضف بالمؤجدة فيحصل العرص وهو سفوط الإلم، وإن لم يكن معلوماً لكن مكتف برم أن يكون الحكم الشهادة موقوف على لعلم حصول بنك لأدلة للشاهد مهم، بكن داك محال، ولأن النبئ صلى بنة عليه و له كان يحكم السلام الأعرابي من عبر أن يعرض بنبه أدله الكلاه ولا يترمه بها أن يأمره تعلم الأمور الشرعية اللارمة به كالصلاة وما أشبها.

وى هدالكلام إشعار بمن المحقّل إلى موقعة السنح على م حكه عنه، أو تردده فيه مع أنه سس بشي و دلّ تحرير الأدلّة بالعدر ب مصطلح عنها و دفع الشهة الوردة فيه للسن بلارم بن الواحب معرفة الدلس الإحمالي تحدث يوحب العماليية. وهذا يحصل بأيسر بصر، فنديك لم يوقعو قبولا الشهادة على مسعلام لمعرفة، ولم يكن السيّ، صلى بد عليه وآله، بعرض بدين على الأعرائي المسلم، إد كانو بعلمون مهم العدم بهذا لقدر، كن قال الأعرائي: «البعرة تدل المسلم، إد كانو بعلمون مهم العدم بهذا لقدر، كن قال الأعرائي: «البعرة تدل على العلم و أثرًا الأقد م على المسيرائ أفسيماء دال أنراح و أرض دال فحاج الا تدالاً يُم على الطبق الخبر؟».

أصل

و يعتبر في لمصي لدي برجع إليه المملد مع لاحتهاد أن يكون مؤمماً عدلاً. وفي صبحة رجوع المملد إليه علمه تحصوب الشرائط فيه، إمّا بالمحالطة المطلقة، و بالأحدار المتوابرة، وابا قرائل الكثيرة المتعاصدة، والشهادة العدلين العارفين.

geragan Night and	- xux =1
	4 42 W
¥ د الواحدة معرفه عب	لا خرب کا نے نے
I - 4 x	ү
- buch 1.	پان فيل سم في دي

لأَنَّها أَحْتَة شرعَتَة إِلاَّ أَنَّ احْتَمْ عَ شَرَ لَكَ قَنْوَهُ فِي هَذَا الْوَصْعَ عَرْيَرَ الوحود كما لايخفي على المتأمّل.

و يطهر من الأصحاب هذا نوع احتلاف، فإن علاَمة رَجِمَةُ الله ـ قان في لتهديب الله يشرط في الستفى علمه لصحه حتهاد المعتى، لقوله العالى: «فاسأنوا أهن الذكر» من غير تقييد، بن عجب عليه أن يفلد من يعلب على طله أنه من أهن الاحهاد والورع. و إلى يحصل له هذا على برؤينه له منتصباً للفتوى عشهد من الحلق، واحتم عالمسمين على ستفد ته وتعطيمه

وقال في عقبي ـ رجمهٔ الله مرولا يكتني العاميّ عشده المهني منصدّراً، ولا دعيه إلى بمسد، ولا مدّعيه ولا دفات العامة علمه ولا تصافه دارهد والتورع. فالله قد يكون عراط في بمسه، أو معالص الله ثن يعلم منه الاتصاف الشرائط المعسرة من مجارسته ومجارسة العلياء و شهادتهم به باستحد في منصب المتوى و ينوعه إيّاه.

و لاحتلاف میں ہدیں اکملامیں صاہر،کی تری، وکلام محقی ، رَحمَّة اللہ ۔ ہولاُفوی، ووجهہ و صبح لایجدج إن اسیاں،

و احدود لعلامة . رحمة الله مه دالايه على م صدر لله مردود أمّا أولاً: فلمنع العموم فيه وقديته عليه في الله بقر وأثراث بدأ له على تقدير لعموم لالله من تحصيص أهل الدكر على جمع سرائط المدوى بالنظر بي سوب الاستفد عملا تُقافى على عدم وجوب استفتاء عيره عن عدم حواره ، و حيث فلالله من لعدم محصول الشرائط الوما تقوم مفام العليه وهو شهادة العدايان

المريه عداج

I'm the sign of

۵ مد ج لاصو اد

 $<sup>\</sup>omega = (-1) \cup (\omega_0) \cup V$ 

على المنظم المنظم المنظم المربع المنظم المنظ

<sup>- 31 11 3</sup> 

eran A

<sup>- --- &</sup>quot;

و نظهر من كلام لمرتضى. الموافقة ما ذكره المحقّق. رَحِمَةُ الله \_حيث قال و للعاميّ طريق إلى معرفة صفة من يحب علمه أن يستفتيه، لأنَّه يعلم، بالمجالطة والأحبار المتوافرة، حال العلهاء في البلد الذي يسكنه وارتبتهم في العلم والصبابة أيصاً و الديامة! قال: وبيس يطمل في هذه الحملة قول من ينص الصياءة، نفون؛ كيف يعلمه عالماً، وهو لايعلم شبئاً من علومه؟ لأمَّا بعلم أعلم الناس بالتحارة والصناعة في البلد، وإن تعلم شيئاً من التحارة والصناعة واكدلك العلم بالتحو واللُّغة و فتون الآداب.

١٠ عــرفت هذا ، فاعدم أنَّ حكم التقليد، مع اتَّحاد المفتي طاهر، وكد مع لتعدُّد والاتُّعـق في لفتوي، و أمَّا مع الاحتلاف، فأن عدم استوائهم في لمعرفة والعدالة، تخيّر المستفني في نقسد أيّهم شاء. و إن كان نعصهم أرجم فِ العلم والعد لة من لعص، تعش عليه تصيده، وهو قول الأصحابُ الدين وصل إلىه كلامهم. وحجتهم عليه أنَّ لثقة نقول الأعلم أفرب و أوكد.

و يُعكني عن نعص الناس: القول بالتحلير هذا أيضاً. والاعتماد على ما عليه

ولو ترجّح بعضهم بالعلم والتعصلُ بالورع، قال المحقّق ـ زحمة الله ـ إيفلام لأعلم، لأنَّ لفتوى تستماد من لعلم لا من الورع، والفدر لذي عبده من لورع يحجره عن لفنوي ما لا يعدم، فلا اعتبار برحجان ورع الآخر وهو حس.

دُهِ العلاَّمة في المهدِّبُ: إلى حوار ساء الجنهد في اعتوى باحكم على

۱ . . . یما پ

٧ مدرج لأصو مر

on the Late of

٢ - والمباعث الف

\_ 22-0

e agree y

يدنا الأصوب في ١١ فيم علمه بيعا الان

الاحتهاد السابق. ومنع من دلك المحفق فعد في شرائط تسويع الفتوى أن يكون المفنى بحيث إذا سش عن لمتة حكم في كلّ وافعه يفني به أنى به و تحميع أصوبه التي يبتني عليها.

وقال في موضع آخرا إد أفتى عنهد عن نظر في واقعة أثبة وقعت بعلها في وقت آخره قال كان داكر الدليلها حراله الصوى والديسه اقتمر إن سنيد ف النظر الدان أذى نظره إلى الأول اللا كلام، و إن حاله وحلم الفتوى بالأخير، ولا ريب أن ما ذكره المعلق أولى عير أن ما دهب إليه العلامة متوجه لأن الواحد على المحتهد تحصل الحكم بالاحتهاد، وقد حصل فوجوب لاستهدف عليه بعد ديك بحتاج إن الدين، وسين بصاهر.

## أصل

لا بعرف حلاقاً في عدم اشتراط مشافهة الفتى في العمل بفوله، بن يجورُ بالرواية عنه، مادام حيّاً. واحتخوا لذلك بالإحماع على حوار رجوع الحايص إلى الروح العاميّ، إذا راوى عن لمفتي، والنروم العسرُ التراء السماع منه.

و هل يحور العمل بالروية على لمنت؟ طاهر الأصحاب الإطباق على عدمه. ومن أهل خلاف من حاره و لحجّة المدكورة للمنع في كلام الاصحاب على ما وصل إليه رديّة حدّاً لا يستحق أن تدكر و يمكن الاحتجاج له دأل النفليد إنها ساع اللاجاع المنقول سابقًا، واللروم الحراج الشديد والعسر بتكليف الحنق

۲۔ پنی ۔ الف دب	۱۹ کیه دالب ب
= July made (	٣ د يو صبح - عب
٦ موجد العيد ب	۵- يني الأولى-ج
e a loc of A	٧ ـ لانعرف عب
٣٠ - البنار ليس في دميد	په د العسير د العب
ر عد سال ۱۹۳ مدکورساندیا	١١١ حداً بيس في القي ١٩٠ . بدكر

بالاجتهاد.

وكلا الوحهال لا تصلح دليلاً في موضع السرح، لأنّ صورة حكاله الإجماع صريحة في لاحتصاص بتعدد الأحداء و حرح و لعسر بدفعال بتسويع بتقليد في حملة، على أنّ القول باخور فلس الحدوى على أصولا، لأل لمسألة احتهادتة، وقرص بعامتي فيه الرحوم إلى فنول المحتهد و حيلية فالقائل بالحوار إلى كال منتاً فالرحوع بي فتوه فيها دور طاهر، و إلى كال حتاً فاتناعه فيها والعمل بقاوى الموتى في غيرها بعبلاً عن لاعتمار عالماً، محالف لما يطهر من تقدق علمائد على بنع من برجوع إلى فنول الشما مع وجود محتهد لحيّ، بن قد حكى لاجماع فيه صريحاً بعض الأصحاب.

خاتمة في التعادل والترجيح

#### اخاتمة|

## ا<sup>ق</sup>! االىعادلوالىرجيح<sub>ا</sub>

بعدل لأمارتان، أى بدلس الفليال، عند عليد بعنصى تحسره في بعمل باحدهما والأعرف في دلك من الأصحاب عديد، وعلم أكثر أهل خلاف، ومهم من حكم للساقصهم و برحوج إن سراءه الاصلة، وإلي يحصل المعدل مع الدلس من الترجيع بكل وجه الوجوب المصار إليه أولاً عبدا تتعارض وعدم إمكان الحمع،

ولمّا كَانَ تعارض الأدلّة الصلم متحصراً عندنا في الأحيار، لاجرم كانت وحوه الترجيح كنّه رجعة إليه، وهي كنبرة.

مه: الرحيح ، السد يو حصل د الور ،

لأول كثرة لؤوة اكال بكول زوه أحدهم كبر عبداً من زواة الآخر فيرخج م رواته كر، ممؤد على د عبداً لاكثر بعد على لحصاء من لأقل؛ والأن كل واحد إلهند صدًّا والا الصبة إلى عبره قول حتى بنتهى إلى النوائر الهند سفين.

شانی: ارجح با روی أحدهم علی رون لآخري وصف يعلب معه طل علمان، كا شفة، و عصة، و نورج، والعلم، و نصلط

۱- تغیراً دیا ج کی الف

قال المحقق، رجمهٔ مد درخم السنع عداد ولأصبط، و عالم والاعلم، عنجاً دأل العائفة قذمت ما رواه محقدين مسلم، و بريدس معاوية، والعصيل بن يعار و تطائرهم، على من ليس بد حاصم، قال، و أيمكن أن يعتم بدلك بأن رواية العالم و لأعلم أبعد من حسمان حصاً و أسب بنقل حديث على وجهه فكانت أولى

لثالب فَنَهُ الوسائند، وهو علو لاسداد، فلرخع العالي، لأنَّ الحتمال العلط وغيره العن وحود الخلل فيم أدل.

قال العلامة في لمهاية أن عنو لاسد و إلى كال راحجاً من حيث أنه كتي كالله الروه أقل، كال حتمال لعلم والكدم أفل، إلا أنه مرجوح باعسار للوره، و أيضاً فال احتمال حطاً والعلم في لعدد الأفل إلى يكول أقل لو اتحداث أشحاص الروة في حرين، أو بدووا في صعاب، أنه إذا بعدد او كالت صفات الأكثر أكثر فلا وهذا لكلاء ليس شي في لأل تأثير المدور في مثله غير معقول، و السراط الالحاد ولمدواه أفي صفات مستدرك ، لأل لمعروض في باب لترجيح ستيشر أحد لدسين نحهه لترجيح، وهو إلى يكول مع الاستواء في عداها، إذ لو وُحد مع الأحرام بساويها أو يرخح علها، لم يعقل سيادا لترجيح علها، لم يعقل سيادا لترجيح ألها. و دا حملة الهذا في عاية الصهور.

ومنها: انترجنح ناعتبار لروية،فيرخج النروي للفط للعصوم علىالمروي بمعناه.

وحكى نحقق ـ رحمة الله ـ عن الشبح أأنه قال إذا روى أحد الراويس اللفط والأحر المعنى واتعارضا، قال كان راوى المعنى معروفاً دالصبط والمعرفة فلا ترجيح بسهماً وإن لم يؤثق منه بدلك يسعي أن يؤجد المروى لفضاً.

لهُ و لَ عَمْنَ . رَجِمَهُ الله يتوهذا حقَّ إلاَّ تَه أَلَعَدُ مِنَ الزَّالِ!

والعجب منه كنف رضى من الشج بالتعصيل من حكاه عنه؟ مع أنّ صحة الرواية بالمعنى مشروصة بالصنط والعرفة، والعليمة بترجيح النقط بأنه أبعد من الران يقتصني التعداء مصماً بالمع عدم الصنط والعرفة في راوي المعنى كي شرطة الشيخ.

ومه: عرجيح النصر إل المهوهو من وجوه:

احده للكول عصر أحد احدين قصيح وعط لآخر ركبكاً بعداً على السعمال، فيرجح عصيح دووجهه صفر، و أنه الأقصح فلا يرتح على لقصيح، حلاه العلامة في ليدسأ، دسكتما القصيح لايجب أن يكوله كالاعد أفضح،

كن كلامه أفصح.
و چه أل بدأ كد ملاية في أحدهم بأل بنعاد جهال ولاليه أو يكونا أفوى، ولا بوجد مشه في لاحر فترخح ما كد لدلاله، ومن أمشته ما حاء في بعض احد المصحر بنمسافر بعد دحول لوقت من قويه: «فضر و ك لم تمعن فعد و بداح عند رسود الله ياصلي لمه علمه واله وسنده

و شهر به يكون مدول معط ي أحدها حدمة و ي الاحر محاري ويس بعالما، فترخع دواخفته، أو تكون فيها محارثاً بكن مصخح التحقر أعنى ملافة في أحدهم أشهر و أقوى وأطهر منه في الأحر، فتحت ترجيح الأشهر والأقوى والأظهراً.

و ربعها: أن يكون دلالة أحدهم على البراد منه عبر محتاحة إلى توشط أمر آخر، وادلالة الآخر موفوفة عليه فلرشح عيرالمحدح,وقد ذكر الناس همهما وحوهاً

الرصي د ب
 الإصوب من ١٦
 الإصوب من ١٦
 الاحداد من ١٦
 الاحداد من ١٦
 الاحداد من ١٦

پ نو ۳۰ رضیه ۳۰ عل ۵۰ کا مل نو

the continues of

حر كثيرة والمعنون مها داخل في عموم م دكرده، و إن كان في كلام الكلّ مفرد أن بالدكر، كترجيح العالم الدي لم بعيد على المحقص والنفيد؛ و كبرجيح ما فيه تعرّص للعبّة على م اقتصرفيه على لحكم؛ و كترجيح ما يكون المعف فيه أفل حتم لا على ما هو أكثر، كالمشترك من معيين على المشترك من معيين على المشترك من ثلاثة معان، و وجه دجوم في دكرناه أن الاؤن برجع إلى ترجيح الحقيقة على المحار والتاني: إن ترجيح الأفوى دلانه على الأصعف، لأن لتعس يعيد بعوية ألحكم، و كذا الثالث.

ومها: الترحيح بالأمور لح رحة، وهي أربعة:

الأَوْلِ: عَنْصَاد أَحَدَهما بديس حَرَاف لَهُ يَرْجَح بَهُ عَلَى مَا لا يَؤْيُدُه فَاسَ.

الثاني؛ عمل أكثر السلف أحدهما فيرخح له على الآخر. قال المحمق. رَحمهُ الله به إذا عمل أكثر لطائمة على إحدى لروايلس كالب أولى إذا حورنا كول الامام في حملتهم، لأن لكثرة أمارة الرّحجان و لعمل بالراجع و حب.

اشات مجاهه أحدهم اللأصل وموفقة لآخر به فا فيرخح المجاهب عبدالعلاّمة وأكثر العامّة، ودهب بعصهم إن ترجيح الموافق وهو حتبار الشبحاء رَجِمَّةُ اللهُدَاءِ

حجة الأوّل؛ وجهال، أحدهما أنّ العالم للأصل، و بعثرول عنه بالنافل يسته دأمنه مالا يعلم إلاّ منه، والموافق ، والسمّولة لالمؤراد حكمه معلوم بالعفل فكات عتمار الأوّل أولى، والثاني أنّ العمل بالساقل بقلصي تعليل السلح، لأنّه يريل حكم العقل فقط تحلاف المقرّر، فأنّه يوجب كشره لارانته حكم

لا میرس علی ب الا و رحیم می ا ۱۳ میرس علی ۱۰ میران با

<sup>- 4</sup> 

الناقل بعد إزالة الناقل حكم العقل.

و حخة لثاني، أنَّ حن الحديث على مالا يستماد إلا من لشرع، أولى من حله على ما يسمل العمل بمعرفته، إذ فائده الناسيس أقوى من فائدة التأكيد وحل كلام الشرع على الأكثر فائدة أولى، والحكم بترجيح الناقل يستلرم الحكم بتقديم لمفرّر عليه، وادلك يقتصي كوبه وارداً حيث لا حاجة إليه، لأنَّ مصمونه معلوم، إذا دائ بالعقل فلا يُعيد سوى التأكيد، وقد علم مرجوحيته بحلاف مراد رحتما المفرّر فال برجيحة بقتصى تعدّم ساقل عليه فيكول كل منها وارداً في موضع الحاجه، وأثم الناقل فطاهر، وأثم المفرر فيوروده بعده، فيؤسّس ما رقمه الدفل، فيكول هذا أولى، وكلم احتمال لا تنهض باشات المدّعى.

قال لمحقق رخمة سد عدائف عواس وحاص الححتين و وعم ما قال الدعق اله إن أن يكون حراب عن لسى صلى الله عليه وآله، أو عن لأغة ، عليهم لسلام ، وال كان عن لسى صلى لله عليه وآله ، وعلم التاريخ كان المتأخر أولى ، سوء كان مطاعاً للأصل ، أو لم يكن . ومع جهل لتاريخ على الموقف ، لأنه كما محتمل أن يكون أحدهم داسجاً يحتمل أن يكون مسوحاً . و إن كان عن لأغة ، عليه لسلام ، وحب المون بالمحير ، سواء علم مسوحاً . و إن كان عن لأغة ، عليه لسلام ، وحب المون بالمحير ، سواء علم ترعها أو حهل ، لأن الترجيح معمود عليه ، والسح لا يكون بعد لسى صلى الله عليه وآله » "أ

ع عدد ع المعدد على ال

١٧ - ران الم حيد مفقود عهمايدل من حملة ١٤٧ق فالله التاريخ مقفودة هنا ١١ هي الف واب واب

<sup>₹ (</sup>ص ب لا وعيه لام ح

لرابع: أن يكون أحدهما مح له لأهل احلاف، والآخر موقف فبرخج المحالف، لاحتمال لتقلّه في للوافق.

وقد حکی محقق رحمّهٔ اللہ عن الشبح أنّه فال إد تساوت الروايتان فی العداله و لعدد عمل دألعدهما من قول العائمة؟

تم قال المحقّق ـ رحمّهُ الله ما والطاهر أن احتجاجه في دلك برو به أروب عن الصادق عليه السلام، وهو إثناب لمسأله أعلمته الجبر لوحداً، ولا العمى عليث ما فيه الله أنه قد طعن فيه فصلاء من الشيعة كالمهيد و عبره

قال احتجَ دَنَ لأَنعد لا ختمل إِذَ العنولَ، والموافق المدقمة يحمل التفلّه فوجب الرجوع إلى ما لايجتمل.

قساء لا تُسلَّم أنه لاجتمل إذّ العنوى، لأنه كي حار عنول للصلحه ير هُـ الإمام كدنك يجور عنوى ما محتمى تتأويل، مراعاة لمصبحه يعملها لإمام و إن كتا لانعلمها.

ون قال: دلك يسد باب العمل بالحديث.

قسا: إنَّ بصيرٌ إِن دلك على بقدير التعارض وحصوب ما بع علع من العمل لا مطلقه؛ قلم يلزم سدّ باب العمل.

هدا كلامه ،وهو صعيف ،أمّا أولاً ، فلأنّ ردّ لاستدلال باخبر بأنّه إثار ف مسألة علميّة بحرانواحد بنس محيّد، إد لامانع من إنا ت مسأنة باخبر المعنبر من لأحاد ، وعن بطالبه بدليل منعه ، بعم هذا لحبر بدي أشر إليه م يثب

٢- معارج الأصوب، عن ١٥٦	ا د این
- A - A - A - B - B - B - B - B - B - B	- 4: "
and the second	ي د عليه "غي
2 8 5	الاسطاح الأصوا فال ١٥٩
₹ <del>/=</del> ^	الا يعلمها ال
* ALA AT	١١ عبر ١٠٠ د د

صحته فلا مهصل حجّة. و أمّا ثانياً ، فلأنّ لإفتاء ما يحتملّ الناوين و إن كن محتملاً إذّ أنّ حتمان التقتّ على م هو لمعلوم من أحوان الأثمّة عليهم لسلام، أقرب و أطهر، و ذلك كاف في لترحبحّ. فكلام الشيخ عندي هواحق.

٣ بدا لا يحتمل دب

۱- تیش، ج

### الفهرست

القصد الأوّل

في بيان فصيلة العلم

المقدية

هيل: في بعميلة الملم من الكتاب	,
ص: في فضيلة العدم من السنة	N 4
عبل: إن طلب العلم	1.4
صل: فيأ يجب مراعاته في طلب العلم	11
صل اي حق العام	17.
ص في العالم الماس	3.4
صل إلى موصفات طالب العلم	۲٠
صل. ي قصمة لفقه ومبرليه	**
عان: في المغله المغلم ا	41
عن: في مرتبة عبير المعه	٧.
ميل: في موضوع علم الفقه ومباديه ومسائله	¥.A.
المقصد الثابي:	
ق تحقيق مهمّات اساحت الاصولة	
البطلب الأوّل: في تبده من مناحث الألفاط	
قسم في تقسمات المنط	٣٤
ص. في الحقيقة الشرعيّة المتابعة المتابع	rt
ص: في استعمال العظ الشترك في معانيه	٣٨.
صل: في ستعمد النفط في معنييه احقيقي و مح ريّ	£ 4

and B	فهرست معادي				ı
	Same of the	 	 · · · · · ·	21	١

# المطلب الثاني: في الأوامروالمواهي

٤٦

	في الأوامر	المحث الأوّل:
--	------------	---------------

۴٥	يقه سوح استعمال فينعا الأغراق الداب في الرفيهم للمهم السلام
۲٥	صن•۵ سره و سکتر
00	صررفي لمواوالم حمي
ø٩	لده في أنه هن حيا ١٠٠٠ رمورية دام الم لكنف في ما الماك دام
Ŋ,	صل في ايجاب مالا يتم الأمر إلّا به
٦٣	على حدث علي
٧٢	صل في وحب محمر ب
٧٣	صليءَ الواحمة موسع
11	صن في مفهوم الشرب
٧٩	صن في معهوم الرصف
٨v	صل في مفهود له له
۸۲	صيل في مر الأمر مع بينيه البطاء سرفد عنعال
۸ħ	اصل في بالنبيج الوجود لاستنبي معه الملائة على حو
	البحث الذلي: في المواهي
٩٠	اص فی مدیر صنعه مین
41	اصل والمدين عصمه عليي أصل: هن النهي هوالكفت أوالدرك
٩ ۲	اصل الله ميلي على عكور اصل الله ميلية على عكور
١٣	صل براد که منهای سی مسترار فایدهای کوت منهای مسرر
\ <del>\-</del>	
17	أصر, في حمدي `المرف مهي في من الله المالية الم
1 1	أصل: في دلاله النبي على العساد

	المطلب الثالث: في العموم والخصوص
1.7	العصل الأوّل: في الكلام على ألفاط العموم
1 + Y	أصل: في صبع وألفاظ العموم
۱ - ۶	أصل: في إفاده النفرد و لحمع العرقين الاراه للعموم
د خرحی ۱۰۵	فالده مهمَّة. في أن التعرف لذل على العمول الفراسة عالياً عبد عبده؛ مه
٠ ٦ ً	أصل، في قادة حمع سكر معود
1.1	فائده في أقلّ مر بب صبح حمع
V+A	أصل م وصع خطاب للله فهم هن علم من بالحر عن إمن الحطاب
11-	القصر الثاني في حمله من مناحب التحصيص
× × •	أصل) في سبهي المحسص
114	أصل في استعمال العام في ما في هل هو حصيمه و عدر؟
117	أصل في حجنة العظم العصص في ساق
114	أصل في حجمة العالم فعل بالسراعين تحضيص
171	الفصل الثالث: في متعلِّى بالمحصص
141	صليك لاستشاء شعتب محس
144	أصل (تعمل العام لصمير درجع أي تعصى ما فيد وله
144	أصل ئي خصيص بدم عقهوم هي مة
5.5.5	أص في تحصيص لكتاب لحبر لواحد
1 £Y	خانمه: في نناء العامّ على الحاصّ
	المطلب الرابع: في المطلق والمفيّد والمحمل والسبَّس

10.

104

أصل: ي لمطلق والنفيَّاد

أص: في المحمل

أصل دق سيس

# المطلب الحامس. في الإحماع

IVY	الصل ونعر عب الاهراج وورمكا يعايو حققتم
17/	أصل، إحداث فوت بالب عبد حالاف أهن العصر عن فوج
TVA	أصل ملي خور للعصيل من للدائش
171	اصل: عبد الحيلاف الإمامة على فولين
174	فالله هن يجور عدى الإماملة على أحد عولي عد الأحملاف عليها
VAX	أصل؛ في يزهم المنتول للحمر لواحد
دع على تسهور ١٨٠	فالدياق في حصول البعاض بين الإجماع المقول والخبرة وفي فداعي الراء

# المطلب السادس: في الأحبار

1/12	المصن في الحدر بدو مر
MAY	فائده في منوار المعنوي
100	اصلي: في حبر وحد
1.41	أصل بي حكمة حبرا وحد
111	أصريني شروط عمل يصراء حد
4 + 4	أصروق كلفته معرفه عدلة الراوي
Y+%	أصل:عنَّه احتلاف الناس في قبول الجرح والتعديل
7:3	أصل: في تعارص الحرح والتعديل
Y+V	فالدة في إدا قال العدل: «حدثني عدل»
Y+A	أصل:ماالدي يصحّح رواية الحديث .
Y1Y	أصل:شروط بقل الحديث بالمعنى
Y15"	أصل: هل يقيل إرسال الحديث من العدل
710	أصل: أقسام خيرالواحد باعتبار أحوال الراوي

المطلب السامع: في النسح	
۲۱۸	أص: في حوار السبح و وفوعه
414	أصل: في نسج الكتاب والنبثة اللبو برة بحبرا بوحد
**1	أصل:ق معنى النبيح شرعاً
	المطلب الثامن: في القياس والاستصحاب
***	أصل: في معنى المداس
44.4	أصل: في قديس الأوبوية
44.1	أصل: في سنصح ب حدي
المطلب الناسع: في الاحتياد والتقليد	
<b>የ</b> ምሊ	أصل في معنى لاحم د
۲٤٠	أصل، في شرائط الاحتهاد المصلي
137	أصل في أنَّ عصيب من تحييد من واحد
<b>71</b> 7	أصر في معنى النفسيد
Y { W	أصل: في منع التقليد في أصول العقائد
Y £ £	أصل: في معرفة الحمنهاد وشروطه
Y 27	أصل:هن يحور بناء الحبهد في الفتون بالحكم على الاحتهاد البديق
Y & V	أصل:هن يحور العمل بالرواية عن سب

حالمه:في التعادل و شرحنج

Y 54

#### سيالة الرحين الرحم الحمدية وصلَّى الله على محمَّد بني الله وعلى آله آل الله

هد فامنت مؤشسه النشار الراسامي الديعية حداعة الدرسين في الجورة العيملة عبه مشرفه بمشاطات واسعه في عدان شراعموقه وإجداء النزات الإسلامي واليكم سرد النعص مبشورات

# أءم الكتب الق تمّ طبعها

١-أدب خيس تألبف أحدصاري لحمداني الأمش والمسركات عد سرداره =عدةم المصلاء دِسر ف د صرمک ره نشنو ري = جعمر سبحای کتریری 5 m \_ 4 ٤ - حول صنة لرحم = صفری حرم ددی ه الحدثق بدصرة 💎 🗠 🗠 = بسبح يوسف أسجر ي المرحان المحاشي حمين سيدموسي بريح في = سنح مرتضى الأنصاري المرائد لأصوب عشني عبدانيه يوراني =١٪ صمى حرساني ٨ و ند لاصوب در حد ، د سي المنصلاة عرزاف عيا الأاحا - 200 - 100 = ١٠ ما م حد ما مواد ١٠٠٠

= سد مد حودي الآملي

۱۱- کشف امر م

بأليف العاجمه حتجى

تخشين وعليل حسل راده لأملي

تحمين آعا محسى العراقسي والشيخ على

يدد لاسه راي و عاصب البردي

= تشبح حسن بي شهيد بدي -

على جه طال بوشية سو لاملامي

=الشناحس بالمها بالي

عميق على اكبرعماري

- لأحويد حر سالي

خلين بند به يور ي

١٢ يحمع له نده برها سرها سرير 👢 📖 🖟 لقدس لأرديسي 💮

3000

١٣ يامعام الدين وملام محمدين

المستغي الحمد ل به

١٥- كعالة لأصوب ١٠٠

#### ب: الكتب الق تحت الطبع

المأحاديث بهدي من منب حمل من حمل محمل محمد جو حام

الأمالتوصيح شافع أراب أيتراد الدايا ٣ تأويل لآيات الظاهرة

بماخدالق لناصره

ه الذخيرة في علم الكلام،

٦ رياض لمالكين.

٧. فهارس العبية للنعما في

٨- كشف الرمون (ج١)

٩-المهدب لدرج ني

الحسان بالراعق المرفقوسي

=السيدشرف الدين الاسترابادي " سيم يوسف أسخر ق

= ــه درنصي

حدث سناحد حسن

= بنيد في + يا بدي

الأحص جه جين برسته السائم ال

=مؤسَّمة البشر الأسلامي

= عاصر لأي

حين سنج مي پده لاسيار ي و امامان ا فاي

= اس فهد حتی

تحميق الإعاعتني العراقي

راليف محمدس محس س مرتضى الكاسابي

=عيى سعد لعابي لكركي

أتحميق محمود سستاي

= حعمر سبحاني

أغفين محمدهادي بيوسي

= لشع محمد حسي الاصمهابي

±شيح الشريعة الأصعهاب

عشبح اشريعة الاصمهابي

ععمدس أحدائدولاني

عميق محتدجو د الحلالي

و إسعادن الحكة

١١ ـقاطعه للح ح في حلُّ لحراح

١٢ ـ لوهامئة في ميران

١٣ . وقعة الصف ومن ميس س عند و

١٤ لاحتهاد والتعلماء

ه ١ ـ إفاضة القدير

١٦-قعدةلاصرر

١٧- الدريه لط هرة

### ح: الكتب الى وطريفها الى الطبع

١-١٧ حرة = اشح عمد حس لاصفهاي

٢- الحداثق لماصرة (مه ١٠) = الشنح يوسف لبحر في

عصي خبة تحييق مؤشسه بنشر لاسلامي

٣. السرائر الحاوي لمحرير الفتاوي = سيدريس خلي

إلى المرات المقرادائي) = الكاظميني الخراساتي

ها ميلاة المسافر = لشبح محمّد حسن الأصفها في

٦. ميلاة الجمعة = لشيح مرتصى لحاثرى

٧ عيون برحان الصدر

٨ فهارس كما لدين عوشة المشر الإسلامي

٩ من هوامهدي؟ = أبوط سب لتحبيل لسريري

